# البنـــك المركـــزي الأردنـــي
# CENTRAL BANK OF JORDAN

# التقرير السنوي

## 2016

# البنـــك المركـــزي الأردنـــــي

# CENTRAL BANK OF JORDAN

## التقرير السنوي الثالث والخمسون

## 2016

## دائـــرة الأبحـــاث

| رقــم الإيـــداع لــدى دائـرة المكتبـة الوطنيـــة |
| --- |
| 2002 / 3 / 706 |

**صدر في أيار 2017** **مطبعة البنك المركزي الأردني**

## رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

## رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

## قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعليم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

# مجلـس الإدارة

## معالي الدكتور زياد فريز

## المحافظ ورئيس مجلس الإدارة

عطوفة الدكتور ماهر "الشيخ حسن"

عطوفة الدكتور عادل الشركس

## نائبـا المحافـــظ

معـالـي المهندس سعيـــد دروزه

عطوفة المهنـدس ســامر المجـالي

سعادة السيـــد ابـراهيم دبـدوب

سعادة السيـــد عصـــام بـديـــر

سعادة السيـــد غســان نُـقـــل

سعادة السيـــد شـهـــم الـــور

# الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأردني (نهاية عام 2016)

**مجلس الإدارة**

- لجنة التدقيق
- لجنة إدارة المخاطر

**المحافـــظ**

**مكتب المحافـــظ**

**اللجان الدائمة التي يرأسها المحافظ**

- اللجنة الاستشارية
- لجنة عمليات السوق المفتوحة
- لجنة إدارة خطة استمرارية العمل
- اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات
- لجنة الاستثمار
- لجنة الاستقرار المالي
- لجنة إدارة المخاطر

**اللجان الدائمة الأخرى في البنك**

- لجنة أمن وحماية المعلومات
- لجنة دراسة المقترحات والشكاوى الواردة إلى صندوق اقتراحات وشكاوى العاملين في البنك
- لجنة الكشف على العقارات
- لجنة التعويض عن النقد المشوه
- لجنة اللوازم
- لجنة تسلم اللوازم
- لجنة النشاط الاجتماعي
- لجنة إتلاف النقود
- لجنة إدارة المشاريع المتعلقة بتعزيز الاشتمال المالي
- لجنة الكاميرات الأمنية والأنظمة التابعة لها

**نائب المحافظ**

**اللجان الدائمة التي يرأسها نائب المحافظ**

- لجنة التسليف

**نائب المحافظ**

**اللجان الدائمة التي يرأسها نائب المحافظ**

- لجنة الموارد البشرية
- لجنة العطاءات المحلية
- لجنة عطاءات الدائرة

**مكتب الاستشارات القانونية**

**دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي**

| الوحدات الرقابية | الوحدات المساندة |
|---|---|
| • المجموعات الرقابية<br>• مجموعة الرقابة على المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها<br>• مجموعة الرقابة على شركات المعلومات الائتمانية والتمويل الأصغر | • قسم الدراسات والترخيص<br>• قسم الإحصاءات المصرفية<br>• قسم التركزات الائتمانية والأخطار المصرفية<br>• قسم متابعة العمليات المصرفية<br>• قسم تحليل ودراسة البيانات<br>• قسم حماية المستهلك المالي |

**دائرة الاستقرار المالي**

- قسم المخاطر النظامية والتحليل الاحترازي الكلي
- قسم تحليل الاستقرار المالي

**دائرة أنظمة الدفع والعمليات المصرفية المحلية والاشتمال المالي**

- قسم إدارة أنظمة الدفع والتقاص والتسويات وخدمات الدفع الإلكتروني
- قسم الاشتمال المالي
- قسم العمليات المساندة والتسويات
- قسم إدارة تقاص الشيكات
- قسم إدارة الحسابات
- قسم خدمات الجمهور/ العملاء

**دائرة الموارد البشرية**

- قسم التخطيط والتنظيم
- قسم التدريب والتأهيل
- قسم الموظفين والمستخدمين
- قسم الرواتب والنفقات الذاتية
- قسم الإسكان والادخار والتعويضات
- قسم الخدمات الطبية
- العيـــادة

**دائرة الأبحاث**

- قسم الشؤون النقدية
- قسم الاقتصاد الوطني
- قسم الاقتصاد الدولي
- قسم ميزان المدفوعات
- قسم المالية العامة
- قسم النمذجة الاقتصادية
- قسم الإحصاء
- المكتبـــة
- ضابط إدارة المعرفة

**دائرة إدارة المخاطر**

- قسم إدارة المخاطر التشغيلية
- قسم إدارة المخاطر المالية
- قسم إدارة أمن المعلومات

**دائرة الاستثمارات والعمليات المصرفية الخارجية**

- قسم الاستثمار
- قسم تسويات عمليات الاستثمار
- قسم الاعتمادات واتفاقيات الدفع
- قسم الحوالات الخارجية
- قسم القروض والمنح الخارجية
- قسم البنوك المراسلة
- قسم الحسابات الخارجية
- قسم المسانـــدة

**دائرة عمليات السوق المفتوحة والدين العام**

- قسم الإصدارات الأولية
- قسم عمليات السوق المفتوحة
- قسم العمليات المساندة
- قسم التحليل والتطوير
- قسم التسليف

**دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني**

- قسم الإشراف والرقابة على أنظمة الدفع والتقاص والتسويات
- قسم الترخيص
- قسم الدراسات والسياسات
- قسم التحليل والمراقبة

**الدائرة الإدارية**

- قسم الأبنية وإدارة المشاريع
- قسم الصيانة
- قسم المراسلات والتوثيق
- قسم العلاقات العامة
- قسم الخدمات الإدارية
- وحدة الأمن الداخلي

**دائرة مراقبة أعمال الصرافة**

- قسم الترخيص
- قسم التفتيش
- قسم التحليل والمراقبة
- قسم الدراسات والتشريعات

**دائرة تقنية المعلومات**

- مجموعات البرمجيات
- قسم الدعم المكتبي والخدمات الحاسوبية
- قسم التشغيـــل
- قسم البنية التحتية
- قسم الأنظمة المساندة
- قسم إدارة الشبكات
- قسم أمن تقنية المعلومات
- قسم إدارة قواعد البيانات
- قسم ضمان الجودة
- مكتبة نظم المعلومات
- قسم الحكومة الإلكترونية وإدارة الأنظمة المقتناة

**الدائرة المالية**

- قسم المحاسبة والتخطيط المالي
- قسم النفقات والتسويات الإدارية
- قسم إدارة العطاءات
- قسم المشتريات والمستودعات
- قسم اتصالات الدفع الإلكتروني

**فرع اربـــد**

- قسم الحسابات والمدفوعات المحلية
- قسم الخزينـــة
- قسم الشؤون الإدارية والمالية
- قسم المحاسبة المركزيـــة
- قسم الدعم الفني والتشغيل

**فرع العقبـــة**

- قسم الحسابات والمدفوعات المحلية
- قسم الخزينـــة
- قسم الشؤون الإدارية والمالية
- قسم المحاسبة المركزيـــة
- قسم الدعم الفني والتشغيل

**دائرة الإصدار**

- قسم إدارة النقد
- قسم معالجة النقد
- قسم إدارة الغرف المحصنة وصناديق النقد
- قسم تسويات النقد والحفظ الأمين
- متحف النقـــد

**دائرة التدقيق الداخلي**

- مجموعات تدقيق العمليات
- مجموعة تدقيق نظم المعلومات
- قسم الدراسات والتوثيـــق
- ضابط ضمان الجودة

**مكتب البنك لدى الديوان الملكي الهاشمي العامر**

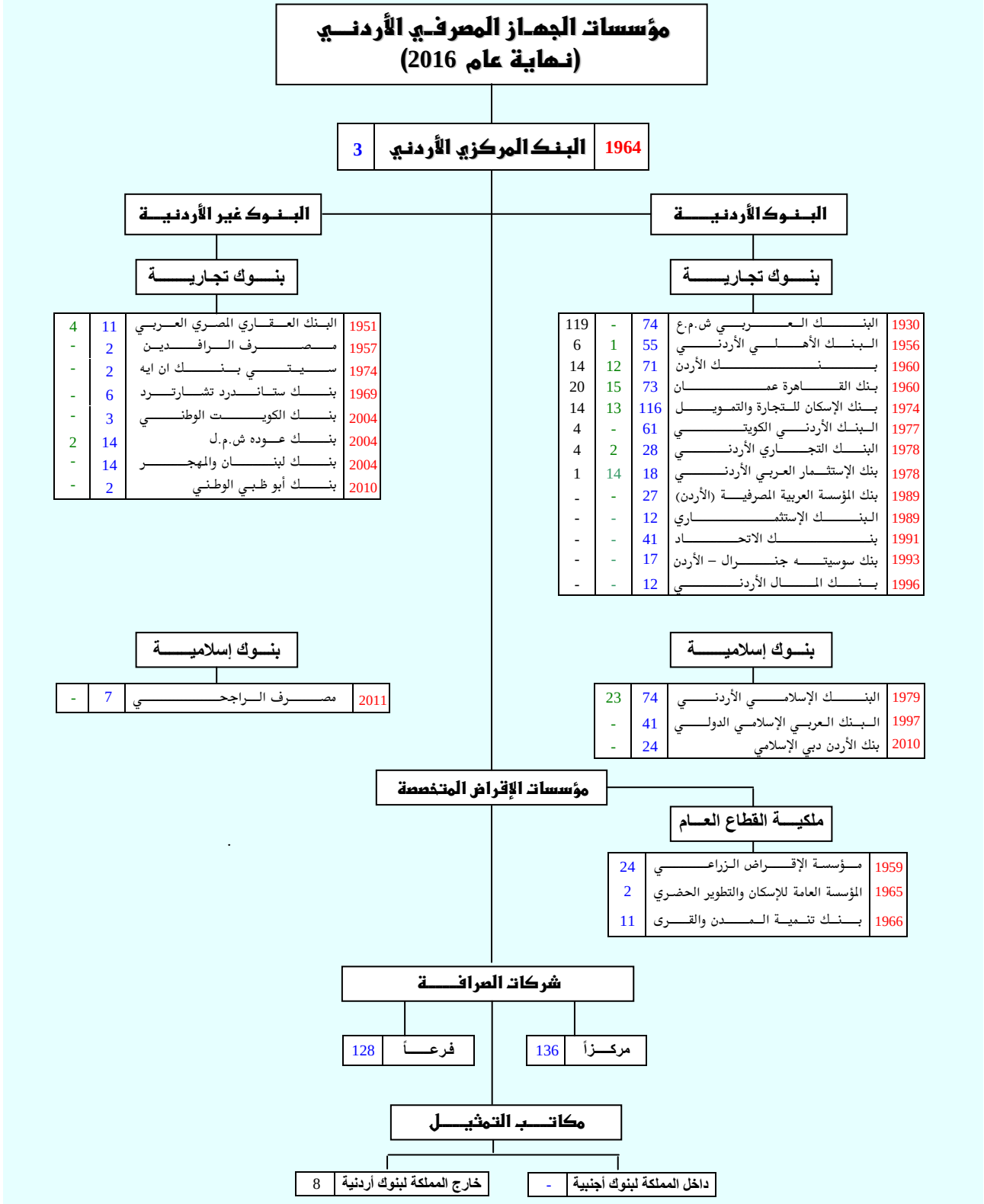
مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني
(نهاية عام 2016)
1964 | البنك المركزي الأردني | 3
البنوك الأردنية
بنوك تجارية
1930 | البنك العربي ش.م.ع | 74 | - | 119
1956 | البنك الأهلي الأردني | 55 | 1 | 6
1960 | بنك الأردن | 71 | 12 | 14
1960 | بنك القاهرة عمان | 73 | 15 | 20
1974 | بنك الإسكان للتجارة والتمويل | 116 | 13 | 14
1977 | البنك الأردني الكويتي | 61 | - | 4
1978 | البنك التجاري الأردني | 28 | 2 | 4
1978 | بنك الإستثمار العربي الأردني | 18 | 14 | 1
1989 | بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن) | 27 | - | -
1989 | البنك الإستثماري | 12 | - | -
1991 | بنك الاتحاد | 41 | - | -
1993 | بنك سوسيته جنرال – الأردن | 17 | - | -
1996 | بنك المال الأردني | 12 | - | -
بنوك إسلامية
1979 | البنك الإسلامي الأردني | 74 | 23
1997 | البنك العربي الإسلامي الدولي | 41 | -
2010 | بنك الأردن دبي الإسلامي | 24 | -
البنوك غير الأردنية
بنوك تجارية
1951 | البنك العقاري المصري العربي | 11 | 4
1957 | مصرف الرافدين | 2 | -
1974 | سيتي بنك ان ايه | 2 | -
1969 | بنك ستاندرد تشارترد | 6 | -
2004 | بنك الكويت الوطني | 3 | -
2004 | بنك عوده ش.م.ل | 14 | 2
2004 | بنك لبنان والمهجر | 14 | -
2010 | بنك أبو ظبي الوطني | 2 | -
بنوك إسلامية
2011 | مصرف الراجحي | 7 | -
مؤسسات الإقراض المتخصصة
ملكية القطاع العام
1959 | مؤسسة الإقراض الزراعي | 24
1965 | المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري | 2
1966 | بنك تنمية المدن والقرى | 11
شركات الصرافة
مركزاً | 136
فرعاً | 128
مكاتب التمثيل
داخل المملكة لبنوك أجنبية | -
خارج المملكة لبنوك أردنية | 8
تاريخ التأسيس
عدد الفروع داخل المملكة بما فيها المركز الرئيسي
عدد المكاتب
عدد الفروع خارج المملكة

## تقـــديـــم

يسر البنك المركزي الأردني أن يصدر تقريره السنوي الثالث والخمسين، والـذي يلقـي الضوء على أبرز التطورات الاقتصادية والمالية الـتي شـهدها الاقتصـاد الـوطني خـلال عـام 2016.

أظهر الاقتصاد الأردني قدرة عالية على التكيـف مـع التطـورات غـير المواتيـة وواصـل أداءه الإيجابي خلال عام 2016، على الرغم من التحديات التي يتعرض لها، وفي مقدمتها استمرار ظروف عدم اليقين في المنطقة، وإغلاق المعابر الحدودية مع كل من العراق وسـوريا. إذ نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.0٪، وسجل المستوى العام للأسعار مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، انكماشاً بنسبة 0.8٪ نتيجة لانخفـاض الأسـعار المرتبطـة بالنفط والمواد الغذائية، وسجل الحساب الجاري (بعد المنح) عجزاً نسبته 9.3٪ مـن النـاتج المحلي الإجمالي، فيما بلغ عجز الموازنة العامة ما نسبته 3.2٪ من النـاتج. كمـا حافظـت الاحتياطيات من العملات الأجنبية للبنك المركزي على مستويات مريحـة، إذ بلغـت 12.9 مليار دولار، وبإضـافة رصـيد الـذهب (1.5 مليـار دولار) وحقـوق السـحب الخاصـة (95.6 مليون دولار) يصبح رصيد إجمـالي الاحتياطيـات الأجنبيـة للبنـك المركـزي في نهايـة عـام 2016 ما مقـداره 14.5 مليـار دولار، الأمـر الـذي يعكـس جاذبيـة الـدينار الأردنـي كوعـاء للمدخرات من جهة، والثقة بأساسيات الاقتصاد الأردني من جهة أخرى.

وتعززت هذه النتـائج الإيجابيـة بتـبني الأردن برنامجـاً جديـداً للإصـلاح الاقتصـادي مدعوماً بإتفاق تسهيل الصندوق الممتد للفترة (2016-2019). حيث تم في هـذا الإطـار إقـرار مجموعـة واسـعة مـن الإجـراءات والتـدابير الهادفـة إلى تعزيـز عمليـات الإصـلاح المـالي والهيكلي، وتحفيز النمو الاقتصادي، ورفـع تنافسـية الاقتصـاد الـوطني. في الوقـت الـذي حافظ فيه البنك المركزي على سياسته النقدية والمصـرفية المرنـة والفاعلـة، وفقـاً لمـا تمليـه التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، وبما يكفل ترسيخ أركان الاستقرار النقـدي والمـالي وضمان سلامة الجهاز المصرفي ومنعته.

وفي الختام، أتقدم بالشكر الجزيـل لكافـة العـاملين في البنـك المركـزي علـى جهـودهم المخلصة التي بـذلوها لإخـراج هـذا التقريـر. كمـا أثمـن دور الجهـات الحكوميـة والبنـوك والمؤسسات المالية وغير المالية لمساهمتها في توفير البيانات اللازمة لإعداده.

**د. زياد محمد فريـــز**

**المحافظ ورئيس مجلس الإدارة**

# المحتويـــــــات

الصفحـــة


خلاصة الوضع الاقتصادي في عـام 2016 1

## الفصـل الأول

القطـــاع الحقيقـي 7

**الإنتاج** ..... **8**

التطورات القطاعية ..... 9

**الأسعار** ..... **15**

مخفض الناتج المحلي الإجمالي ..... 16

الرقم القياسي لأسعار المستهلك ..... 16

**سوق العمل** ..... **18**

المتعطلون ..... 18

المشتغلون ..... 19

قوة العمل (المشتغلون والمتعطلون) ..... 20

**سياسات الإنتاج والتشغيل والأسعار** ..... **21**

إطار (1): نتائج الأردن ضمن تقرير التنافسية العالمية (2016-2017) ..... 23

## الفصـل الثاني

القطـــاع النقـدي والمصـرفي والمالـي 25

**البنك المركزي والسياسة النقدية** ..... **26**

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ..... 26

سعر الصرف والاحتياطيات الأجنبية ..... 26

السيولة المحلية ..... 27

ميزانية البنك المركزي ..... 28

التشريعات والإجراءات المصرفية ..... 30

## تابـع الفصل الثانـي


**نشاط البنوك المرخصة ..... 31**
الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة ..... 31
هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة ..... 33
التسهيلات الائتمانية ..... 34
أسعار الفائدة لدى البنوك المرخصة ..... 34
نشاط البنوك الأردنية في الأراضي الفلسطينية..... 35
**شركات التأمين ..... 36**
**بورصة عمان ..... 37**
الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم ..... 38
**المؤسسات المالية الأخـــرى ..... 39**
مؤسسة ضمان الودائع ..... 39
الشركة الأردنية لضمان القروض ..... 40
الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري ..... 41
صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي ..... 41


## الفصــل الثالث


**قطـاع الماليـــة العامـــة 43**
**الموازنة العامة ..... 44**
الإيرادات العامة ..... 44
الإيرادات المحلية ..... 45
المنح الخارجية ..... 47
النفقات العامة ..... 47
النفقات الجارية ..... 48
النفقات الرأسمالية ..... 49
عجز/ وفر الموازنة العامة ..... 49
**موازنات الوحدات الحكومية المستقلة ..... 50**
**الدين العـــام ..... 51**
إجمالي الدين العام الداخلي ..... 52
الدين العام الخارجي ..... 54
**الإجراءات والتشريعات المالية ..... 56**
إطار (2): اتفاقية التسهيل الممتد بين الأردن وصندوق النقد الدولي (2016-2019) ..... 59

## الفصل الرابـــع


القطـــاع الخارجـــي 61
**التجارة الخارجية ..... 62**
الصادرات الكلية ..... 62
المستوردات السلعية ..... 65
شروط التبادل التجاري ..... 68
**ميزان المدفوعات ..... 68**
الحساب الجاري ..... 69
الحساب الرأسمالي والمالي ..... 70
**وضع الاستثمار الدولي ..... 70**
الأصول الخارجية ..... 71
الخصوم الخارجية ..... 71
**نشاط ميناء العقبة ..... 71**


## الجـــداول الإحصائيـــة


القطاع الحقيقي..... 77
القطاع النقدي والمصرفي والمالـي ..... 85
قطاع المالية العامـــة ..... 98
القطاع الخارجي..... 107


## البيانـــات الماليـــة


القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل 117
**تقرير مدقق الحسابات المستقل حول القوائم المالية ..... 119**
**قائمة المركز المالي ..... 122**
**قائمة الربح أو الخسارة ..... 124**
**قائمة الدخل الشامل الآخر ..... 125**
**قائمة التغيرات في رأس المال والاحتياطيات ..... 126**
**قائمة التدفقات النقدية ..... 127**
**ايضاحات حول القوائم المالية ..... 128**

# خلاصة الوضع الاقتصادي في عام 2016

**ما زالت تداعيات الاضطرابات السياسية والأمنية في المنطقة، لا سيما إغلاق الحدود مع كل من العراق وسوريا، تلقي بظلالها على أداء بعض المؤشرات الاقتصادية خلال عام 2016 وفي مقدمتها مؤشرات القطاع الخارجي، كالصادرات الوطنية، والدخل السياحي، وحوالات العاملين، والاستثمار الأجنبي المباشر. فقد شهد عام 2016 مواصلة الحكومة السير في نهجها الإصلاحي عبر تبني برنامج اقتصادي جديد للفترة (2016-2019) يدعمه اتفاق للاستفادة من تسهيل الصندوق الممتد (EFF) والذي تم توقيعه في شهر آب 2016، وذلك في ضوء استكمال تطبيق برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني (SBA) مع صندوق النقد الدولي في شهر آب 2015. ويهدف البرنامج الجديد إلى تعزيز عمليات الإصلاح المالي والهيكلي وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل، ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني، وخلق المزيد من فرص العمل. وفي ضوء ذلك، نما الاقتصاد الوطني بنسبة 2.0٪ في عام 2016، مقابل نمو نسبته 2.4٪ في عام 2015. وواصل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، انكماشه وبنسبة 0.8٪، بعد أن سجل انكماشاً نسبته 0.9٪ خلال عام 2015. كما سجل عجز الموازنة العامة (بعد المنح) انخفاضاً مقداره 0.3 نقطة مئوية مسجلاً 3.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 3.5٪ خلال عام 2015. هذا بالإضافة إلى تسجيل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (بعد المنح) عجزاً بلغ 9.3٪ كنسبة من الناتج، مقابل 9.1٪ خلال عام 2015.**

**أما على الصعيد النقدي والمصرفي، فقد اتسمت السياسة النقدية والمصرفية للبنك المركزي خلال عام 2016 بالمرونة والاستجابة المناسبة للتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية، بهدف المحافظة على أركان الاستقرار النقدي والمالي، بما في ذلك استقرار سعر صرف الدينار الأردني، ومتانة الجهاز المصرفي ومنعته. وقد حافظت الاحتياطيات من العملات الأجنبية للبنك المركزي على مستويات مريحة، إذ بلغت 12.9 مليار دولار، وبإضافة رصيد الذهب (1.5 مليار دولار) وحقوق السحب الخاصة (95.6 مليون دولار) يصبح رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية عام 2016 ما مقداره 14.5 مليار دولار ، مقابل 15.7 مليار دولار في نهاية عام 2015. إضافة إلى ذلك، ارتفع إجمالي الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية بنسبة 8.5٪، كما ارتفع رصيد التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بنسبة 10.0٪، مقابل 4.6٪ عام 2015.**

## القطاع الحقيقي

سجل الاقتصاد الوطني في عام 2016 نمواً نسبته 2.0٪، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.4٪ في عام 2015، وذلك بالرغم من استمرار الاضطرابات السياسية والأمنية في دول الجوار. وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بنمو معظم القطاعات الاقتصادية لا سيما "خدمات المال والتأمين"، و"النقل والتخزين والاتصالات"، و"الصناعة التحويلية"، و"الكهرباء والمياه"، إذ ساهمت هذه القطاعات مجتمعة بمقدار 1.4 نقطة مئوية (أو ما نسبته 70٪) من معدل النمو المتحقق خلال عام 2016، الأمر الذي يشير إلى تنوع مصادر النمو الاقتصادي في المملكة. وفي ضوء ذلك، شهد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تراجعاً بنسبة 0.8٪ ليصل إلى 1,188 دينار، وذلك بالرغم من تباطؤ معدل النمو السكاني خلال عام 2016 والذي بلغ 2.8٪، بالمقارنة مع 7.9٪ خلال عام 2015، نتيجة لانخفاض تدفق اللاجئين السوريين إلى المملكة.

من جانب آخر، شهد معدل البطالة بين الأردنيين ارتفاعاً بمقدار 2.3 نقطة مئوية ليصل إلى 15.3٪ خلال عام 2016، والذي يُعزى، في جانبٍ منه، إلى استحواذ العمالة الوافدة متدنية الأجر، وخصوصاً العمالة السورية، على عدد كبير من فرص العمل المستحدثة في الاقتصاد.

وفي ضوء استمرار انخفاض أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة به في الأسواق العالمية، وانعكاس ذلك على الأسعار المحلية للمشتقات النفطية وخدمات النقل، واصل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك، انكماشه خلال عام 2016 وبنسبة 0.8٪ بعد أن سجل انكماشاً نسبته 0.9٪ في عام 2015.

وفي الجانب التشريعي، أقرت الحكومة خلال عام 2016 عدداً من الإجراءات والتشريعات التي تهدف إلى المساهمة في تحفيز البيئة الجاذبة للاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي، إلى جانب تنظيم سوق العمل ورفع معدل المشاركة الاقتصادية في المملكة.

وعلى صعيد تنافسية الاقتصاد الأردني، أظهر تقرير التنافسية العالمي لعام 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تقدّم الأردن مرتبة واحدة ليحتل المرتبة 63 من أصل 138 دولة شملها التقرير. ويأتي ذلك محصلة لتحسن نتائج الأردن في العديد من المؤشرات الواردة في التقرير أبرزها "البنية التحتية"، و"استقرار الاقتصاد الكلي"، و"تطور شبكات الأعمال"، وتراجع النتائج في عدد من المؤشرات أبرزها "الصحة والتعليم الأساسي"، و"كفاءة أسواق السلع"، و"التعليم العالي".

## القطاع النقدي والمصرفي والمالي

واصلت السياسة النقدية والمصرفية للبنك المركزي خلال عام 2016 نجاحها في الحفاظ على أركان الاستقرار النقدي والمالي، بما في ذلك المحافظة على معدلات تضخم مناسبة، واستقرار سعر صرف الدينار الأردني، والمحافظة على متانة الجهاز المصرفي ومنعته، وحماية حقوق المودعين والمساهمين.

وفي ضوء ذلك، قام البنك المركزي في شهر كانون أول 2016، بعد سلسلة من التخفيضات المتتالية في أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية منذ شهر شباط 2013، برفع أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس على سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي ونافذة الإيداع لليلة واحدة ومدى سعر فائدة شهادات الإيداع لأجل أسبوع والإبقاء على أسعار فائدة أدوات السياسة النقدية الأخرى دون تغيير، في الوقت الذي حافظ فيه البنك على أسعار فائدة برنامج إعادة التمويل لديه، والموجه نحو عدد من القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، كما هي دون تغيير لضمان استمرارية توفير التمويل لهذه القطاعات بشروط مناسبة وميسرة.

وفيما يتعلق بنشاط البنوك المرخصة خلال عام 2016، شهدت المؤشرات الرئيسة تحسناً في أدائها، حيث شهد إجمالي الموجودات/ المطلوبات للبنوك نمواً نسبته 2.7٪ ليصل إلى 48.4 مليار دينار، ونما الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية بنسبة 8.5٪ ليصل إلى 22.9 مليار دينار، كما ارتفع رصيد التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,803.3 مليون دينار (10.0٪) ليصل إلى 19.9 مليار دينار، وارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة بمقدار 301.5 مليون دينار (0.9٪) ليصل إلى 32.9 مليار دينار، وذلك بالمقارنة مع نهاية عام 2015.

أما على صعيد أسعار الفائدة في السوق المصرفية، فقد تراجعت أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية بمستوى أكبر من الانخفاض في أسعار الفائدة على الودائع. وتبعاً لذلك، انخفض هامش سعر الفائدة، مقاساً بالفرق بين سعر الفائدة على القروض والسلف وسعر الفائدة على الودائع لأجل، بمقدار 39 نقطة أساس ليبلغ 479 نقطة أساس في نهاية عام 2016، مقابل 518 نقطة أساس في نهاية عام 2015.

وفيما يتعلق بالسياسة المصرفية، اتخذ البنك المركزي خلال عام 2016 مزيداً من الإجراءات الرامية إلى تنظيم عمل البنوك، وتعزيز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، وضمان سلامة الجهاز المصرفي ومتانته. كما واصل البنك جهوده الرامية إلى توفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة تفضيلية وآجال مناسبة.

## قطاع المالية العامة

شهدت المالية العامة خلال عام 2016 تحسناً في أدائها، حيث انخفض عجز الموازنة (بعد المنح) بمقدار 0.3 نقطة مئوية ليصل إلى ما نسبته 3.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع عجز مالي نسبته 3.5٪ من الناتج في عام 2015. وجاء التحسن في أداء المالية العامة نتيجة الإجراءات الهادفة إلى تعزيز الإيرادات المحلية والحد من الإعفاءات الضريبية، وضبط الإنفاق الجاري وتنظيمه وفقاً للأولويات.

أما الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) فقد سجلت ارتفاعاً نسبته 4.0٪ خلال عام 2016 عن مستواها المتحقق في عام 2015، مدفوعةً بارتفاع الإيرادات المحلية الضريبية وغير الضريبية. كما ارتفعت النفقات العامة، بشقيها الجاري والرأسمالي، بنسبة 2.9٪ عن مستواها المتحقق في عام 2015.

وفيما يتعلق بالمديونية، بشقيها الداخلي والخارجي، ارتفع إجمالي الدين العام في نهاية عام 2016 ليصل إلى 26,092.7 مليون دينار (95.1٪ من الناتج). وجاء هذا الارتفاع نتيجة لتمويل عجز الموازنة العامة والقروض المكفولة لكل من شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه، فضلاً عن استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي خلال عام 2016. ومن الجدير بالذكر أن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه في نهاية عام 2016 حافظت على مستواها المتحقق في نهاية عام 2015 والبالغ 6.7 مليار دينار. أما صافي الدين العام، فقد بلغ في نهاية عام 2016 ما مقداره 24,079.4 مليون دينار (87.7٪ من الناتج).

وقامت الحكومة في عام 2016 بتبني خطة استراتيجية إدارة الدين العام متوسطة المدى (2016-2020)، توضح سياسة الدين الحكومي بهدف ضمان تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة، والوفاء بالتزاماتها بأقل تكلفة ممكنة ودرجة مخاطر مقبولة، وتمديد آجال الاستحقاق. وترتكز الاستراتيجية على عدد من المحاور، أبرزها: الاستمرار في سياسة الاعتماد على مصادر الدين الخارجي، وتمديد متوسط آجال استحقاق الدين الداخلي عن طريق إصدار أدوات دين بآجال طويلة الأمد، وتخفيض حجم الدين قصير الأجل الذي يُستحق خلال سنة واحدة، بالإضافة إلى تنويع مصادر التمويل وتوسيع قاعدة المستثمرين في أدوات الدين الحكومي من خلال العمل على إصدار سندات غير تقليدية مثل الصكوك الإسلامية والسندات لصغار المدخرين.

## القطـــاع الخارجـــي

مـا زالـت تـداعيات الظـروف الإقليميـة والدوليـة غـير المواتية تلقي بظلالها على أداء مؤشرات القطـاع الخـارجي، بالرغم من ظهور بـوادر تحسـن أداء بعـض هـذه المؤشـرات، وفي مقـدمتها الـدخل السـياحي وحـوالات العـاملين، منـذ النصف الثاني من عام 2016. وفي ضوء ذلـك، سـجل عجـز الحساب الجاري (متضمناً المنح) ارتفاعاً طفيفاً في عام 2016 ليصل إلى 2,560.2 مليون دينـار (9.3٪ مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي) مقارنـة مـع 2,418.2 مليـون دينـار (9.1٪ مـن الناتج) خلال عام 2015، وذلك بالرغم من انخفاض فـاتورة مسـتوردات المملكـة مـن الطاقـة بنسـبة 24.5٪، وانخفـاض عجـز الميـزان التجـاري بنسـبة 7.8٪. ويعـود ارتفـاع عجـز الحساب الجـاري بشـكل رئـيس لتراجـع الـوفر المتحقـق في التحويلات الجارية وحسـاب الخـدمات. كمـا ارتفـع عجـز الحساب الجاري (باستثناء المنح) خـلال عـام 2016 ليصـل إلى 12.6٪ من الناتج مقارنة مع 12.3٪ خـلال عـام 2015. ومن الجدير ذكره، أن عجز الحساب الجـاري غـير النفطـي (متضمناً المنح) سجل 2.3٪ مـن النـاتج خـلال عـام 2016، مقابل فائض نسبته 0.3٪ خلال عام 2015.

وقد أسفرت التطورات في الحسـاب الجـاري إلى ارتفـاع الفجوة التمويلية الخارجية وبالتالي لجـوء المملكـة إلى المزيـد من الاعتماد على مصادر التمويـل الخـارجي، حيـث ارتفـع صافي قروض الحكومـة العامـة بمقـدار 425.4 مليـون دينـار. بالإضـافة إلى ذلـك، قامـت الحكومـة بإصـدار سـندات اليوروبوندز في الأسواق العالميـة بمقـدار 710.0 مليـون دينـار (1.0 مليار دولار)، كما سجل الاستثمار المباشر صـافي تـدفقٍ للداخل بلغ 1,090.3 مليون دينـار. وقـد أفضـت التطـورات السابقة إلى تسجيل الميزان الإجمالي لميزان المدفوعات فائضـاً بلغ 412.6 مليون دينار خلال عام 2016، مقابل فائض بلغ 407.0 مليون دينار خلال عام 2015.

وقد أظهر وضع الاستثمار الـدولي في نهايـة عـام 2016 ارتفاعـاً في صـافي التزامـات المملكـة نحـو الخـارج ليصـل إلى 26,697.1 مليون دينار، مقارنة مع 24,815.1 مليون دينـار في نهاية عام 2015، محصلة لانخفاض رصيد الأصول المالية الخارجيـة لكافـة القطاعـات الاقتصـادية المقيمـة في المملكـة بمقدار 76.9 مليـون دينـار لتبلـغ 18,581.0 مليـون دينـار، وارتفاع رصيد الخصوم المالية الخارجية على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكـة بمقـدار 1,805.0 مليـون دينـار لتبلغ 45,278.1 مليون دينار في نهاية عام 2016.

## المؤشـــرات الاقتصاديـــة الرئيســـة
2012 – 2016، بالمليـــون دينـــار

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **عـــدد السكـــان (بالمليـــون نسـمة)** | **7,427** | **8,114** | **8,804** | **9,532** | **9,798** |
| **معدل البطالة (٪)** | **12.2** | **12.6** | **11.9** | **13.0** | **15.3** |
| **الانتـــاج والأسعـــار** | | | | | |
| الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق الجارية | 21,690.0 | 23,611.2 | 25,141.2 | 26,330.3 | 27,228.8 |
| الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية | 21,965.5 | 23,851.6 | 25,437.1 | 26,637.4 | 27,444.8 |
| معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة (٪) | 2.7 | 2.8 | 3.1 | 2.4 | 2.0 |
| إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية | 24,774.9 | 28,424.5 | 30,302.1 | 30,319.6 | 30,598.4 |
| معدل النمو في إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الثابتة (٪) | 0.2- | 8.6 | 3.1 | 2.2- | 0.1- |
| التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (٪) | 4.5 | 4.8 | 2.9 | 0.9- | 0.8- |
| التغير في مخفض الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 4.5 | 5.6 | 3.4 | 2.3 | 1.0 |
| **النقـــود والبنـــوك** | | | | | |
| معدل سعر صرف الدينار مقابل الدولار الاميركي (دولار/دينار) | 1.410 | 1.410 | 1.410 | 1.410 | 1.410 |
| عرض النقد (M2) | 24,945.2 | 27,363.4 | 29,240.4 | 31,605.5 | 32,876.2 |
| صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي | 6,665.5 | 6,923.4 | 7,932.3 | 8,137.3 | 8,845.4 |
| صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي | 18,279.7 | 20,440.0 | 21,308.1 | 23,468.2 | 24,030.8 |
| صافي الديون على الحكومة المركزية | 9,461.3 | 10,494.8 | 10,473.9 | 11,386.4 | 10,453.8 |
| الديون على القطاع الخاص (مقيم) | 15,953.6 | 17,222.5 | 17,852.8 | 18,704.5 | 20,590.3 |
| صافي العوامل الأخرى [1] | 7,135.2- | 7,277.3- | 7,018.5- | 6,622.7- | 7,013.3- |
| الودائع بالدينار لدى البنوك المرخصة | 17,711.1 | 21,003.0 | 24,013.1 | 26,014.5 | 25,968.2 |
| الودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك المرخصة | 7,258.6 | 6,590.2 | 6,247.9 | 6,584.0 | 6,931.8 |
| سعر اعادة الخصم (٪) | 5.00 | 4.50 | 4.25 | 3.75 | 3.75 |
| سعر فائدة اذونات الخزينة 6 أشهر (٪) | 3.788 | - | - | - | - |

(1) : يشتمل على الديون على المؤسسات العامة والديون على المؤسسات المالية وبند صافي العوامل الأخرى كما يظهر في جدول المسح النقدي.

## المؤشـــرات الاقتصاديـــة الرئيســـة (تابـــع)

2012 – 2016، بالمليـون دينـار

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الماليـــة العامـــــة** | | | | | |
| إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية | 5,054.2 | 5,758.9 | 7,267.6 | 6,797.1 | 7,069.7 |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 23.0 | 24.1 | 28.6 | 25.5 | 25.8 |
| اجمالي الإنفاق | 6,878.2 | 7,076.9 | 7,851.1 | 7,722.9 | 7,948.5 |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 31.3 | 29.7 | 30.9 | 29.0 | 29.0 |
| العجز/ الوفر الكلي (على أساس الإستحقاق) | 1,824.0- | 1,318.0- | 583.5- | 925.8- | 878.8- |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 8.3- | 5.5- | 2.3- | 3.5- | 3.2- |
| إجمالي الرصيد القائم للدين العام الداخلي | 12,678.0 | 13,440.0 | 12,621.0 | 15,486.0 | 15,794.0 |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 57.7 | 56.3 | 57.5 | 58.1 | 57.6 |
| صافي الرصيد القائم للدين العام الداخلي | 11,648.0 | 11,863.0 | 12,525.0 | 13,457.0 | 13,780.0 |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 53.0 | 49.7 | 49.2 | 50.5 | 50.2 |
| الرصيد القائم للدين العام الخارجي (2) | 4,932.4 | 7,234.5 | 8,030.1 | 9,390.5 | 10,299.0 |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 22.5 | 30.3 | 31.6 | 35.3 | 37.5 |
| **التجـــارة الخارجيـــة وميـــزان المدفوعـــات** | | | | | |
| الحســـاب الجـــاري | 3,344.9- | 2,487.7- | 1,851.7- | 2,418.2- | 2,560.2- |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 15.2- | 10.4- | 7.3- | 9.1- | 9.3- |
| الميزان التجاري (العجز –) | 7,486.6- | 8,270.1- | 8,495.6- | 7,336.2- | 6,761.5- |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 34.1- | 34.7- | 33.4- | 27.5- | 24.6- |
| الصادرات السلعية (فوب) | 5,599.5 | 5,617.9 | 5,953.6 | 5,561.4 | 5,331.4 |
| المستوردات السلعية (فوب) (3) | 13,086.1 | 13,888.0 | 14,449.2 | 12,897.6 | 12,092.9 |
| ميزان الخدمات (صافي) | 1,332.3 | 1,209.5 | 1,778.9 | 1,235.8 | 1,047.7 |
| حساب الدخل (صافي) | 275.5- | 240.4- | 295.9- | 307.1- | 216.0- |
| التحويلات الجارية (صافي) | 3,084.9 | 4,813.3 | 5,160.9 | 3,989.3 | 3,369.6 |
| الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)، منه: | 3,834.0 | 1,956.1 | 1,084.1 | 1,945.4 | 2,350.1 |
| الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (صافي) | 1,099.3 | 1,382.2 | 1,546.7 | 1,136.2 | 1,092.6 |

المصدر : النشرة الاحصائية الشهرية/ البنك المركزي الأردني.

(2) : يمثل هذا الرصيد إجمالي القروض المسحوبة مطروحا منه إجمالي التسديدات.

(3) : لا تشتمل على مستوردات الجهات غير المقيمة.

# الفصل الأول
# القطـــاع الحقيقـــي

سجل الاقتصاد الوطني في عام 2016 نمواً نسبته 2.0٪، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.4٪ في عام 2015، وذلك بالرغم من استمرار الاضطرابات السياسية والأمنية في دول الجوار. وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بنمو معظم القطاعات الاقتصادية لا سيما "خدمات المال والتأمين"، و"النقل والتخزين والاتصالات"، و"الصناعة التحويلية"، و"الكهرباء والمياه"، إذ ساهمت هذه القطاعات مجتمعة بمقدار 1.4 نقطة مئوية (أو ما نسبته 70٪) من معدل النمو المتحقق خلال عام 2016، الأمر الذي يشير إلى تنوع مصادر النمو الاقتصادي في المملكة. وفي ضوء ذلك، شهد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تراجعاً بنسبة 0.8٪ ليصل إلى 1,188 دينار، وذلك بالرغم من تباطؤ معدل النمو السكاني خلال عام 2016 والذي بلغ 2.8٪، بالمقارنة مع 7.9٪ خلال عام 2015، نتيجة لانخفاض تدفق اللاجئين السوريين إلى المملكة.

من جانب آخر، شهد معدل البطالة بين الأردنيين ارتفاعاً بمقدار 2.3 نقطة مئوية ليصل إلى 15.3٪ خلال عام 2016، والذي يُعزى، في جانبٍ منه، إلى استحواذ العمالة الوافدة متدنية الأجر، وخصوصاً العمالة السورية، على عدد كبير من فرص العمل المستحدثة في الاقتصاد.

وفي ضوء استمرار انخفاض أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة به في الأسواق العالمية، وانعكاس ذلك على الأسعار المحلية للمشتقات النفطية وخدمات النقل، واصل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك، انكماشه خلال عام 2016 وبنسبة 0.8٪ بعد أن سجل انكماشاً نسبته 0.9٪ في عام 2015.

وفي الجانب التشريعي، أقرت الحكومة خلال عام 2016 عدداً من الإجراءات والتشريعات التي تهدف إلى المساهمة في تحفيز البيئة الجاذبة للاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي، إلى جانب تنظيم سوق العمل ورفع معدل المشاركة الاقتصادية في المملكة.

وعلى صعيد تنافسية الاقتصاد الأردني، أظهر تقرير التنافسية العالمي لعام 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تقدّم الأردن مرتبة واحدة ليحتل المرتبة 63 من أصل 138 دولة شملها التقرير. ويأتي ذلك محصلة لتحسن نتائج الأردن في العديد من المؤشرات الواردة في التقرير أبرزها "البنية التحتية"، و"استقرار الاقتصاد الكلي"، و"تطور شبكات الأعمال"، وتراجع النتائج في عدد من المؤشرات أبرزها "الصحة والتعليم الأساسي"، و"كفاءة أسواق السلع"، و"التعليم العالي".

## الإنتاج

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.0٪ ليصل إلى 11,642.9 مليون دينار مقابل نمو نسبته 2.4٪ خلال عام 2015. ولدى استثناء بند "صافي الضرائب على المنتجات"، فإن الناتج المحلي الإجمالي، بأسعار الأساس الثابتة، يكون قد حقق نمواً نسبته 2.2٪ مقابل نمو نسبته 2.6٪ خلال عام 2015. ويأتي التباطؤ في النشاط الاقتصادي خلال عام 2016، محصلة لتفاوت أداء مختلف القطاعات الاقتصادية. ففي الوقت الذي نمت فيه قطاعات "خدمات المال والتأمين"، و"تجارة الجملة والتجزئة"، والإنشاءات، بوتيرة متسارعة، شهدت قطاعات أخرى تباطؤاً في أدائها؛ أبرزها "الصناعة التحويلية"، و"الكهرباء والمياه"، والزراعة. بينما شهد قطاعا "الصناعة الاستخراجية" و"المطاعم والفنادق" تراجعاً في أدائهما.

**معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق**

2012 - 2016، نسب مئوية

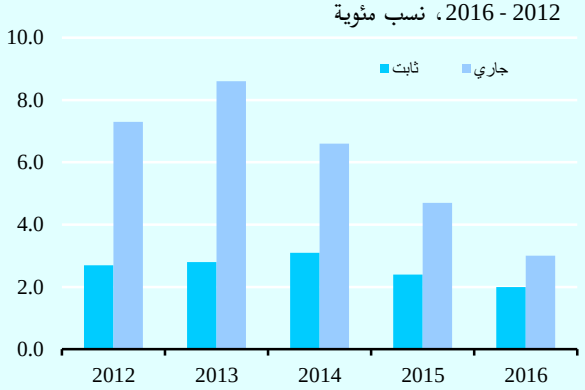


وفي ضوء تباطؤ مخفض الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعكس أسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً، والذي نما بنسبة 1.0٪، مقابل نمو نسبته 2.3٪ خلال عام 2015، سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية نمواً نسبته 3.0٪ ليصل إلى 27,444.8 مليون دينار خلال عام 2016. ولدى الأخذ بعين الاعتبار "صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج"، الذي أظهر عجزاً مقداره 216.0 مليون دينار، فإن الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق الجارية يسجل نمواً نسبته 3.4٪ عن مستواه في عام 2015 ليبلغ 27,228.8 مليون دينار. وبالرغم من تراجع بند "صافي التحويلات الجارية الأخرى من الخارج"، بنسبة 15.5٪ ليبلغ 3,369.6 مليون دينار، سجل إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية نمواً نسبته 0.9٪، ليصل إلى 30,598.4 مليون دينار خلال عام 2016.

**معدلات النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية والثابتة[1]**

2013 – 2016، نسب مئوية

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| **بالأسعار الجارية** | | | | |
| الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق | 8.6 | 6.6 | 4.7 | 3.0 |
| الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق* | 8.9 | 6.5 | 4.7 | 3.4 |
| إجمالي الدخل القومي المتاح** | 14.7 | 6.6 | 0.1 | 0.9 |
| **بالأسعار الثابتة (1994= 100)** | | | | |
| الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق | 2.8 | 3.1 | 2.4 | 2.0 |
| الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق | 3.1 | 2.9 | 2.4 | 2.4 |
| إجمالي الدخل القومي المتاح | 8.6 | 3.1 | 2.2- | 0.1- |

* : يمثل الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري مضافاً اليه صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج.

** : يمثل الناتج القومي الإجمالي مضافاً اليه صافي التحويلات الجارية الأخرى من الخارج.

(1) : أولية.

وبناءً على التطورات السابقة، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية خلال عام 2016 بنسبة 0.2٪ ليصل إلى 2,801 دينار (3,951 دولار أمريكي).

**عـدد السـكان ومتوسـط دخـل الفـرد وفقـاً لمقـاييس الحسـابات القومية المختلفة، 2013 - 2016**

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| عدد السكان (بالمليون) | 8,114 | 8,804 | 9,532 | 9,798 |
| معدل النمو | 8.8 | 8.2 | 7.9 | 2.8 |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (دينار) | 1,333 | 1,266 | 1,197 | 1,188 |
| معدل النمو | 5.9- | 5.0- | 5.4- | 0.8- |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دينار) | 2,940 | 2,889 | 2,795 | 2,801 |
| معدل النمو | 0.6- | 1.7- | 3.3- | 0.2 |
| نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية (دينار) | 2,910 | 2,856 | 2,762 | 2,779 |
| معدل النمو | 0.4- | 1.9- | 3.3- | 0.6 |
| نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (دينار) | 3,503 | 3,442 | 3,181 | 3,123 |
| معدل النمو | 5.0 | 1.7- | 7.6- | 1.8- |

المصادر: – دائرة الإحصاءات العامة.
– البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

## التطورات القطاعية

سـجلت معظـم القطاعـات الاقتصـادية الرئيسـة المكونـة للناتج المحلي الإجمالي بأسـعار السـوق الثابتـة خـلال عـام 2016 معـدلات نمـو موجبـة، تراوحـت بـين 8.9٪ لقطـاع "الكهرباء والمياه" و 0.1٪ لقطاع "الخـدمات المنزليـة". فيمـا شهد قطاعا " الصناعات الاستخراجية" و"المطاعم والفنـادق" تراجعاً في أدائهما بنسبة 12.1٪ و 1.0٪ على التـوالي. أمـا بند "صافي الضرائب على المنتجات" فقد سجل نمـواً بنسـبة 1.1٪.

وقد شهدت قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي تبـاطؤاً في أدائها خلال عام 2016، إذ نمت قطاعات الإنتـاج السـلعي بنسـبة 1.3٪ بالمقارنـة مـع نمـو نسـبته 2.5٪ خـلال عـام 2015. فيما نمـت قطاعـات الإنتـاج الخـدمي بنسـبة 2.6٪ مقابل نمو نسبته 2.7٪ خلال عام 2015. وعلـى الـرغم مـن ذلك، حافظت قطاعات الإنتاج السلعي والخـدمي، تقريبـاً، على أهميتها النسـبية في النـاتج المحلـي الإجمـالي بأسـعار الأسـاس الثابتـة المسـجلة في عـام 2015 وبنسـبة 33.5٪ لقطاعـات الإنتـاج السـلعي و 66.5٪ لقطاعـات الإنتـاج الخـدمي. وتُظهـر التطـورات السـابقة أن قطاعـات الإنتـاج الخدمي ما زالت تستحوذ على النصيب الأكبر في معدل نمـو الناتج المحلي الاجمالي بأسعار الأساس الثابتة، إذ ساهمت بمقـدار 1.7 نقطـة مئويـة (مـن أصـل معـدل النمـو 2.2٪)، في حين ساهمت قطاعات الإنتاج السـلعي بمقـدار 0.5 نقطـة مئوية.

**معدلات نمو القطاعات الاقتصادية بأسعار الاساس الثابتة[1]**

2013 – 2016، نسب مئوية

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة والغابات وصيد الأسماك | 3.5- | 7.6 | 5.0 | 3.8 |
| الصناعات الاستخراجية | 10.9- | 27.6 | 11.0 | 12.1- |
| الصناعات التحويلية | 1.9 | 1.5 | 1.3 | 1.1 |
| الكهرباء والمياه | 0.8 | 3.3 | 10.9 | 8.9 |
| الإنشاءات | 8.7 | 6.8 | 1.3- | 1.1 |
| **مجموع قطاعات الإنتاج السلعي** | **1.6** | **4.3** | **2.5** | **1.3** |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 3.2 | 3.7 | 0.7 | 1.3 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 4.0 | 1.6 | 3.1 | 3.1 |
| خدمات مالية وعقارية وأعمال | 4.0 | 2.5 | 3.4 | 3.7 |
| خدمات اجتماعية وشخصية | 5.7 | 4.7 | 4.0 | 3.8 |
| منتجو الخدمات الحكومية | 2.4 | 2.3 | 2.3 | 1.2 |
| منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح | 6.3 | 7.0 | 5.7 | 4.1 |
| الخدمات المنزلية | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 |
| **مجموع قطاعات الخدمات** | **3.3** | **2.7** | **2.7** | **2.6** |
| **الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس** | **2.8** | **3.2** | **2.6** | **2.2** |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
(1) : أولية.

**الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الاساس الثابتة، 2016**

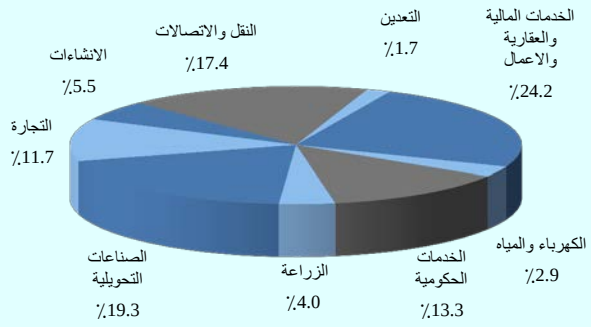


**الأهمية النسبية للقطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الاساس الثابتة[1]**

2013 – 2016، نسب مئوية

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة والغابات وصيد الأسماك | 3.7 | 3.9 | 4.0 | 4.0 |
| الصناعات الاستخراجية | 1.5 | 1.8 | 2.0 | 1.7 |
| الصناعات التحويلية | 20.2 | 19.8 | 19.6 | 19.3 |
| الكهرباء والمياه | 2.5 | 2.5 | 2.7 | 2.9 |
| الإنشاءات | 5.6 | 5.8 | 5.5 | 5.5 |
| **مجموع قطاعات الإنتاج السلعي** | **33.4** | **33.8** | **33.7** | **33.5** |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 11.9 | 12.0 | 11.8 | 11.7 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 17.4 | 17.1 | 17.2 | 17.4 |
| خدمات مالية وعقارية وأعمال | 23.9 | 23.7 | 23.9 | 24.2 |
| منتجو الخدمات الحكومية | 13.6 | 13.5 | 13.4 | 13.3 |
| خدمات أخرى | - | - | - | - |
| **مجموع قطاعات الخدمات** | **66.6** | **66.2** | **66.3** | **66.5** |
| **الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** |

(1): أولية.
احتسبت استناداً الى بيانات دائرة الاحصاءات العامة.
- : أقل من 0.1 نقطة مئوية.

- **تطورات قطاعات الإنتاج السلعي خلال عام 2016:**

o **الصناعة:** تراجع أداء قطاع الصناعة خلال عام 2016 بنسبة 0.1٪ مقابل نمو نسبته 2.1٪ خلال عام 2015. ويأتي هذا التراجع محصلة للتراجع الحاصل في أداء قطاع الصناعة الاستخراجية من جهة، وتباطؤ أداء قطاع الصناعة التحويلية من جهة أخرى. وعليه، تراجعت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة خلال عام 2016 بمقدار 0.5 نقطة مئوية عن مستواها المسجل خلال عام 2015 لتصبح 21.1٪. كما تراجعت مساهمة هذا القطاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة بالمقارنة مع مستواها في عام 2015 بمقدار 0.5 نقطة مئوية لتقترب بذلك من الصفر. وفيما يلي نورد تفصيلاً لتطورات القطاع الصناعي خلال عام 2016:

- **قطاع الصناعة الاستخراجية:** شهد هذا القطاع تراجعاً في أدائه بنسبة 12.1٪، مقابل نمو نسبته 11.0٪ خلال عام 2015. وبناءً عليه، ساهم هذا القطاع في تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة بمقدار 0.2 نقطة مئوية مقارنة مع مساهمة موجبة مقدارها 0.2 نقطة مئوية في عام 2015. ويأتي التراجع في أداء قطاع الصناعات الاستخراجية خلال عام 2016 نتيجة لتراجع كميات إنتاج كل من الفوسفات بنسبة 3.3٪ والبوتاس بنسبة 14.9٪، مقابل نمو نسبته 16.2٪ و 12.9٪ على التوالي خلال عام 2015. ويُعزى ذلك، في جانبٍ منه، إلى عوامل فنية غير متكررة تتمثل بإجراء صيانة شاملة لأحد مصانع شركة البوتاس من جهة، وتأثر هذا القطاع بعوامل الطلب والعرض في الأسواق العالمية، من جهة أخرى.

- **قطاع الصناعة التحويلية:** نما هذا القطاع بنسبة 1.1٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 1.3٪ خلال عام

2015. وتبعاً لذلك، انخفضت مساهمته في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة لتبلغ 0.2 نقطة مئوية، بالمقارنة مع مساهمة قدرها 0.3 نقطة مئوية خلال عام 2015. ويأتي التباطؤ المسجل في أداء هذا القطاع نتيجةً لتأثره بتعمق حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض الدول المجاورة، وما نجم عنها من إغلاق للحدود مع سوريا والعراق وتراجع الصادرات إلى تلك الدول.

هذا وقد شهد الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي تراجعاً بنسبة 2.1٪ خلال عام 2016 بالمقارنة مع تراجع نسبته 7.5٪ خلال عام 2015. وقد جاء هذا التراجع محصلة لما يلي:

- تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 1.5٪، بالمقارنة مع تراجع نسبته 8.8٪ في عام 2015. ويأتي ذلك في ضوء تراجع الأرقام القياسية لكميات إنتاج عدد من البنود أبرزها؛ "المنتجات الغذائية"، و"المنتجات النفطية المكررة"، و"صنع منتجات المعادن اللافلزية". (الملحق الإحصائي/ جدول 4).
- تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 9.1٪، بالمقارنة مع نمو نسبته 16.9٪ في عام 2015. ويأتي ذلك، بشكل أساسي، نتيجةً لتراجع الرقم القياسي للأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر، بما فيها إنتاج الفوسفات والبوتاس، بنسبة 9.1٪، وتراجع الرقم القياسي لاستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 5.3٪.

**الرقم القياسي لكميات الانتاج الصناعي (2010= 100)**

2016 - 2012

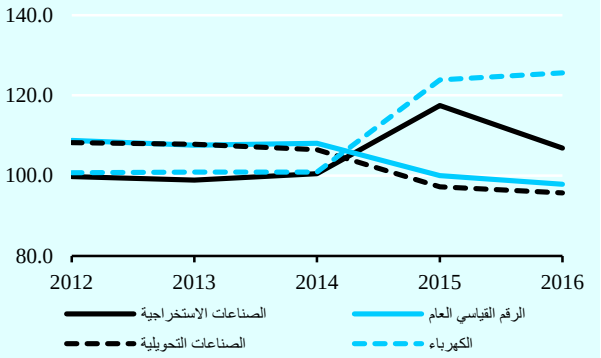


أما على صعيد الاستثمارات الصناعية في بورصة عمان، فلم تقم أية شركة مساهمة عامة صناعية وحديثة التأسيس بطرح أسهمها للاكتتاب العام خلال عام 2016. وفي المقابل، رفعت ثماني شركات صناعية قائمة رؤوس أموالها في عام 2016 (عن طريق الرسملة والاكتتاب العام) بقيمة إجمالية بلغت 55.3 مليون دينار، مقابل أربع شركات صناعية رفعت رؤوس أموالها خلال عام 2015 وبمقدار 20.6 مليون دينار.

**أهم المؤشرات في القطاع الصناعي**

2016 – 2013

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| القيمة المضافة بالأسعار الجارية (بالمليون دينار) | 4,638.3 | 4,931.3 | 5,113.1 | 5,045.7 |
| معدل النمو بالأسعار الثابتة (٪) | 0.9 | 3.3 | 2.1 | 0.1- |
| مخفض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة (100=1994) | 235.8 | 242.8 | 246.4 | 243.3 |
| الصادرات الصناعية (بالمليون دينار) * | 3,911.9 | 4,196.2 | 3,877.5 | 3,632.4 |
| الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي (100=2010) | 107.6 | 108.1 | 100.0 | 97.9 |
| عدد الشركات الصناعية المسجلة | 2,263 | 2,179 | 1,891 | 2,455 |
| رؤوس اموال الشركات الصناعية المسجلة (بالمليون دينار) | 163.3 | 58.2 | 49.1 | 42.1 |
| رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة (بالمليون دينار) | 2,813.7 | 2,727.3 | 2,316.0 | 2,491.8 |

المصدر: النشرة الاحصائية الشهرية/ البنك المركزي الاردني.

* : الصادرات الوطنية عدا الصادرات الزراعية.

- **الزراعة:** أظهر قطاع الزراعة تباطؤاً في أدائه خلال عام 2016، إذ نما بنسبة 3.8٪ مقابل نمو نسبته 5.0٪ خلال عام 2015. وعلى الرغم من ذلك، حافظ هذا القطاع على مستوى مساهمته السابقة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة (0.2 نقطة مئوية)، كما حافظ على أهميته النسبية في الناتج بنسبة 4.0٪.

**أهم المؤشرات في القطاع الزراعي**

2016 – 2013

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| القيمة المضافة بالأسعار الجارية (بالمليون دينار) | 713.7 | 845.4 | 979.9 | 1,039.3 |
| معدل النمو بالأسعار الثابتة (٪) | 3.5- | 7.6 | 5.0 | 3.8 |
| مخفض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة (1994 = 100) | 211.5 | 232.9 | 257.2 | 262.8 |
| الرقم القياسي الكمي للصادرات الزراعية (1994 = 100) | 296.3 | 303.4 | 296.7 | 250.3 |
| الرقم القياسي السعري للصادرات الزراعية (1994 = 100) | 334.5 | 344.5 | 341.7 | 322.7 |
| عدد الشركات الزراعية المسجلة | 687 | 751 | 720 | 810 |
| رؤوس اموال الشركات الزراعية المسجلة (بالمليون دينار) | 29.3 | 30.4 | 12.5 | 15.5 |
| رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة (بالمليون دينار) | 235.7 | 243.4 | 217.1 | 304.5 |

المصدر : النشرة الاحصائية الشهرية/ البنك المركزي الاردني.

ويأتي النمو في أداء القطاع الزراعي في ضوء ارتفاع حجم الاستثمارات الزراعية، والذي يعكسه النمو في حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع، حيث ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الزراعة خلال عام 2016 بنسبة 40.3٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 10.8٪ خلال عام 2015، هذا إلى جانب ارتفاع حجم القروض الممنوحة من مؤسسة الإقراض الزراعي خلال عام 2016 بنسبة 13.5٪ لتبلغ 42.1 مليون دينار.

- **الإنشاءات:** شهد قطاع الإنشاءات تحسناً في أدائه لينمو بنسبة 1.1٪ مقابل تراجع نسبته 1.3٪ خلال 2015. وعليه، ارتفعت مساهمة هذا القطاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة لتصل إلى 0.1 نقطة مئوية مقابل مساهمة سالبة بمقدار 0.1 نقطة مئوية خلال عام 2015. فيما حافظ هذا القطاع على أهميته النسبية في الناتج عند 5.5٪. ويجدر بالذكر أن الحكومة قامت بتمديد العمل بقرارها القاضي بإعفاء أول 150 متر من الشقق والمنازل المنفردة من رسوم التسجيل على أن لا تزيد مساحة هذه المساكن عن 180 متراً، والذي يتوقع أن يُحدث مزيداً من التحسن في أداء هذا القطاع لاحقاً. ومن المؤشرات الدالة على نمو قطاع الإنشاءات خلال عام 2016 ما يلي:

  - ارتفاع حجم المساحات المرخصة للبناء بنسبة 1.4٪، مقابل تراجع نسبته 12.5٪ خلال عام 2015.
  - ارتفاع عدد رخص البناء بنسبة 10.2٪، مقابل تراجع نسبته 9.6٪ خلال عام 2015.
  - نمو حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات بنسبة 18.8٪، بالمقارنة مع نمو نسبته 7.7٪ خلال عام 2015.

**أهم المؤشرات في قطاع الانشاءات**
2013 - 2016

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| القيمة المضافة بالأسعار الجارية (بالمليون دينار) | 1,060.6 | 1,140.0 | 1,159.6 | 1,195.8 |
| معـــدل النمـــو بالأسعار الثابتة (٪) | 8.7 | 6.8 | 1.3- | 1.1 |
| مخفـض النـاتج المحلـي الإجمـالي لقطاع الانشاءات (1994 = 100) | 209.4 | 210.8 | 217.2 | 221.6 |
| رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصـة (بالمليون دينار) | 4,086.4 | 4,552.8 | 4,904.5 | 5,827.7 |
| عدد الشركات الانشائية المسجلة | 217 | 224 | 148 | 121 |
| رؤوس امـوال الشـركات الانشـائية المسجلة (بالمليون دينار) | 10.3 | 11.1 | 7.7 | 5.2 |
| عدد رخص البناء الممنوحة (رخصة) | 36,601 | 39,578 | 35,775 | 39,410 |
| المساحة المرخصة للبناء (ألف متر مربع) | 13,985 | 14,992 | 13,123 | 13,310 |

المصدر : النشرة الإحصائية الشهرية / البنك المركزي الاردني.

وعلى صعيد نشاط المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، قامت المؤسسة خلال عام 2016 بتنفيذ أربعة مشاريع لتطوير الأراضي (قطع الأراضي المخدومة) بكلفة إجمالية قدرت بنحو 2.8 مليون دينار، تم إنجاز مشروعاً واحداً منها بكلفة إجمالية قدرت بنحو 667 ألف دينار.

وضمن المبادرة الملكية السامية (سكن كريم لعيش كريم) تم تسويق حوالي 81 شقة سكنية خلال عام 2016، ليصبح عدد الشقق التي تم بيعها وتخصيصها حوالي 8.5 ألف شقة (ما نسبته 97٪ من إجمالي عدد الشقق) حتى نهاية عام 2016.

- **الكهرباء والمياه:** سجل قطاع "الكهرباء والمياه" تباطؤاً في أدائه خلال عام 2016 لينمو بنسبة 8.9٪، مقابل نمو نسبته 10.9٪ خلال عام 2015. وعليه، انخفضت مساهمة هذا القطاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة بمقدار 0.1 نقطة مئوية لتصل إلى 0.2 نقطة مئوية. في حين، ارتفعت أهميته النسبية في الناتج بمقدار 0.2 نقطة مئوية لتشكل نحو 2.9٪. ويعزى جانب من النمو في أداء هذا القطاع إلى نمو الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء بنسبة 1.4٪. وقد تأثر أداء قطاع الكهرباء إيجاباً نتيجة الاعتماد الكلي على الغاز في إنتاج الكهرباء بدلاً من الوقود الثقيل، الأمر الذي انعكس على انخفاض تكلفة توليد الكهرباء.

## تطورات القطاعات الخدمية خلال عام 2016:

- **النقل والتخزين والاتصالات:** شهد قطاع النقل والتخزين والاتصالات استقراراً في أدائه، إذ نما بنسبة 3.1٪ خلال عام 2016. وعليه، حافظ هذا القطاع على مساهمته في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة المسجلة في عام 2015 والبالغة 0.5 نقطة مئوية. في حين، ارتفعت أهميته النسبية في الناتج بمقدار 0.2 نقطة مئوية عن مستواها في عام 2015 لتشكل نحو 17.4٪. وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بتواصل تحسن أداء قطاع الاتصالات، والذي يشهد اتساعاً كبيراً في انتشار

خدمات الاتصالات والإنترنت. يأتي ذلك في الوقت الذي ما زال فيه قطاع النقل البري يعاني من تبعات حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها بعض دول المنطقة، والتي نجم عنها إغلاق للحدود مع سوريا والعراق. في حين، شهدت المؤشرات الأخرى لقطاع النقل تحسناً في أدائها، كنمو عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية بنسبة 2.1٪، وعدد المغادرين بنسبة 0.5٪. كما ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع النقل بنسبة بلغت 37.0٪ خلال عام 2016، مقابل تراجع نسبته 11.2٪ في عام 2015.

- **خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال:** شهد هذا القطاع تحسناً في أدائه، إذ نما بنسبة 3.7٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 3.4٪ خلال عام 2015. وعليه، ارتفعت مساهمته في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن مستواها في عام 2015 لتصل الى 0.9 نقطة مئوية، وهو بذلك يعتبر من أكبر القطاعات مساهمة في معدل نمو الناتج. كما ارتفعت أهميته النسبية في الناتج بمقدار 0.3 نقطة مئوية عن مستواها في عام 2015 لتشكل نحو 24.2٪. وجاء النمو في هذا القطاع نتيجة لتحسن قطاع "خدمات المال والتأمين" الذي نما بنسبة 5.2٪ خلال عام 2016، مقابل نمو نسبته 4.8٪ خلال عام 2015. كما ارتفعت مساهمته في معدل نمو الناتج بأسعار الأساس الثابتة بمقدار 0.1 نقطة مئوية لتصل الى 0.6 نقطة مئوية، وارتفعت أهميته النسبية في الناتج بمقدار 0.4 نقطة مئوية لتصل إلى 12.1٪. أما قطاع العقارات، فقد سجل استقراراً في أدائه مسجلاً نمواً نسبته 2.2٪، محافظاً بذلك على مساهمته السابقة في معدل نمو الناتج بأسعار الأساس الثابتة (0.3 نقطة مئوية)، كما حافظ على أهميته النسبية في الناتج بنسبة 12.2٪. وتشير المؤشرات الجزئية المتوفرة عن قطاع العقار إلى تراجع حجم التداول في سوق العقار بنسبة 7.2٪ خلال عام 2016 بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.0٪ خلال عام 2015. وتراجع عدد الشقق المباعة في المملكة بنسبة 6.8٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 21.0٪ خلال عام 2015.
- **منتجو الخدمات الحكومية:** شهد هذا القطاع تباطؤاً في أدائه خلال عام 2016 لينمو بنسبة 1.2٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 2.3٪ خلال عام 2015. وعليه، انخفضت مساهمته في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة بمقدار 0.1 نقطة مئوية لتصل إلى 0.2 نقطة مئوية. كما انخفضت أهميته النسبية في الناتج بمقدار 0.1 نقطة مئوية لتشكل نحو 13.3٪. ويأتي التباطؤ في أداء هذا القطاع انعكاساً لاستقرار النمو في بند تعويضات العاملين في الموازنة العامة، والذي يعتبر من المؤشرات الرئيسة الدالة على أداء قطاع منتجو الخدمات الحكومية، والذي نما بنسبة 1.9٪ خلال عام 2016.

- **التجارة والمطاعم والفنادق**: نما هذا القطاع بنسبة 1.3٪ بالمقارنة مع 0.7٪ خلال عام 2015. وعلى الرغم من ذلك، حافظ هذا القطاع على مساهمته في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة المسجلة في عام 2015 والبالغة 0.1 نقطة مئوية. في حين، انخفضت أهميته النسبية في الناتج بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن مستواها في عام 2015 لتشكل نحو 11.7٪. ولدى تحليل المكونات الفرعية لهذا القطاع، يلاحظ أن نشاط قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" شهد نمواً في أدائه بنسبة 1.5٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 1.2٪ خلال عام 2015. في حين، انخفضت أهميته النسبية في الناتج بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن مستواها في عام 2015 لتشكل نحو 10.5٪. ومن المؤشرات الدالة على نمو هذا القطاع:
  - نمو حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع بنسبة 4.9٪.
  - نمو حصيلة ضريبة المبيعات بنسبة 3.7٪ خلال عام 2016 مقابل تراجع بنسبة 1.1٪ خلال عام 2015.
  - تراجع الرقم القياسي لأسعار تجارة الجملة بنسبة 4.7٪ خلال عام 2016 مقابل تراجع نسبته 2.1٪ خلال عام 2015.

أما قطاع "المطاعم والفنادق"، فقد سجل تراجعاً في أدائه وبنسبة 1.0٪ مقارنة مع تراجع نسبته 3.3٪ خلال عام 2015. ويأتي ذلك محصلةً للاضطرابات التي يعانيها قطاع السياحة نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، إذ يعتبر قطاع السياحة من أكثر القطاعات تأثراً بتلك الظروف، حيث شهد الدخل السياحي تراجعاً بنسبة 0.5٪ مقابل تراجع نسبته 7.1٪ خلال عام 2015. هذا إلى جانب تباطؤ حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع "المطاعم والفنادق"، والتي نمت بنسبة 0.8٪ مقابل نمو بنسبة 3.8٪ خلال عام 2015.

**أهم المؤشرات في القطاع السياحي**

2016 – 2013

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| أعداد السياح (بالمليون سائح) | 5.4 | 5.3 | 4.8 | 4.8 |
| إجمالي الدخل السياحي/ الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (٪) * | 12.3 | 12.2 | 10.8 | 10.5 |
| القيمة المضافة لقطاع السياحة بالأسعار الجارية (بالمليون دينار) ** | 1,461.5 | 1,553.3 | 1,443.1 | 1,435.5 |
| معدل النمو بالأسعار الثابتة (٪) ** | 3.2- | 3.6 | 8.7- | 1.7- |
| رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة (بالمليون دينار) | 503.5 | 571.5 | 593.1 | 597.7 |
| عدد الفنادق | 519 | 536 | 558 | 573 |
| عدد الغرف (ألف غرفة) | 26.4 | 27.1 | 27.7 | 28.2 |
| نسبة إشغال الغرف في الفنادق (٪) | 43.8 | 43.9 | 38.4 | غ.م |
| عدد العاملين في الفنادق (ألف عامل) | 18.3 | 18.6 | 19.1 | 19.3 |
| عدد العاملين في القطاع السياحي (ألف عامل) | 48.1 | 48.6 | 49.1 | 50.4 |

المصادر : – النشرة الاحصائية الشهرية/ البنك المركزي الاردني.
– وزارة السياحة والآثار.
* : إجمالي الدخل السياحي وفقاً لبيانات ميزان المدفوعات.
** : تقديرات البنك المركزي الأردني.

## الأسعار

واصل المستوى العام للأسعار خلال عام 2016 انخفاضه، وذلك للعام الثاني على التوالي، متأثراً بشكل كبير باستمرار انخفاض أسعار النفط والغذاء في الأسواق العالمية، وما رافقه من تباطؤ في الطلب المحلي والنمو الاقتصادي وانخفاض الصادرات. وفيما يلي نورد تحليلاً لأبرز مقاييس التضخم:

## مخفض الناتج المحلي الإجمالي

شهد مخفض الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعكس أسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً، تباطؤاً ليبلغ 1.0٪ في عام 2016، بالمقارنة مع 2.3٪ خلال عام 2015. وقد جاء هذا التباطؤ نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام 2016، والذي انعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج لمختلف القطاعات الاقتصادية. وتبعاً لذلك، شهدت معظم القطاعات الاقتصادية تباطؤاً في أسعارها بالمقارنة مع عام 2015، أبرزها قطاعات الزراعة، والإنشاءات، والعقارات، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 2.2٪ و2.0٪ و3.0٪ على الترتيب بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 10.4٪ و3.1٪ و5.5٪ خلال عام 2015.

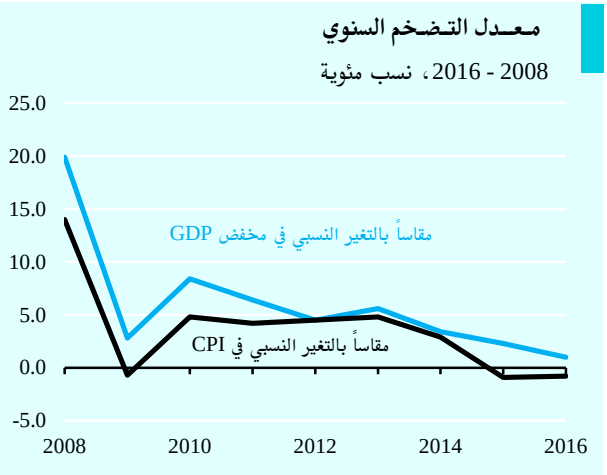


## الرقم القياسي لأسعار المستهلك

شهد المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، للعام الثاني على التوالي، إنكماشاً خلال عام 2016 بنسبة 0.8٪، بالمقارنة مع إنكماش نسبته 0.9٪ خلال عام 2015. ويعزى هذا الإنكماش، بشكلٍ أساسي، إلى إستمرار انخفاض أسعار النفط والغذاء في الأسواق العالمية، وانعكاس ذلك على أسعار السلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق المحلية، والتي تشكل الوزن الأكبر من سلة المستهلك. إذ ساهم التراجع في مجموعة "الأغذية والمشروبات غير الكحولية" ومجموعة النقل، وبند "الوقود والإنارة" في تخفيض معدل التضخم خلال عام 2016 بنحو 1.9 نقطة مئوية.

**وقد جاء الإنكماش في المستوى العام للأسعار خلال عام 2016 محصلة لما يلي:**

- تراجع أسعار عدد من المجموعات والبنود؛ حيث تراجعت أسعار مجموعة "الأغذية والمشروبات غير الكحولية" بنسبة 3.5٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.1٪ خلال عام 2015. ويأتي هذا التراجع في ضوء استمرار انخفاض أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، حيث أظهر مؤشر أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة (FAO) تراجعاً في أسعار الغذاء في الأسواق الدولية بنسبة 1.5٪ مقابل تراجع بنسبة 18.7٪ خلال عام 2015.

ونظراً لإستمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وفي ضوء قرار هيئة تنظيم النقل البري القاضي بتخفيض أجور النقل العام بنسبة 10٪ إعتباراً من شباط 2016، تراجعت أسعار مجموعة النقل بنسبة 3.9٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 14.1٪ خلال عام 2015. ويجدر بالذكر أن تكلفة المحروقات تتراوح ما بين (30٪ – 35٪) من الكلف التشغيلية لقطاع النقل. كما تأثرت أسعار بند "الوقود والإنارة"

أيضاً بانخفاض أسعار النفط العالمية لتسجل تراجعاً بنسبة 4.5٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 13.3٪ خلال عام 2015. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت أسعار مجموعة الاتصالات تراجعاً نسبته 0.2٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.1٪ خلال عام 2015، وذلك نظراً لاشتداد التنافس بين الشركات العاملة في هذا القطاع وانعكاس ذلك في تخفيض أسعار الخدمات التي تقدمها.

وقد ساهمت البنود المجتمعة أعلاه بتخفيض معدل التضخم بمقدار 1.9 نقطة مئوية، بالمقارنة مع مساهمة سالبة أيضاً بمقدار 2.5 نقطة مئوية خلال عام 2015.

- تباطؤ نمو أسعار عدد من المجموعات والبنود؛ أبرزها "الملابس والأحذية" والتي نمت بنسبة 1.5٪، والإيجارات (2.6٪)، والتعليم (1.9٪) و"الثقافة والترفيه" (4.6٪). وقد ساهمت هذه البنود مجتمعة في رفع معدل التضخم بنحو 0.8 نقطة مئوية، بالمقارنة مع مساهمة مقدارها 1.2 نقطة مئوية خلال عام 2015.
- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات، والتي أسهمت بدورها في التخفيف من حدة الانخفاض في المستوى العام للأسعار، أبرزها مجموعة الصحة بنسبة 3.8٪، و"المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر" (3.2٪)، وبند "سلع وخدمات أخرى" (2.2٪). وقد أدى ذلك إلى رفع مساهمة هذه البنود في معدل التضخم إلى 0.3 نقطة مئوية مقابل 0.2 نقطة مئوية خلال عام 2015.

**التضخم خلال عامي 2015 - 2016**

| المجموعات المكونة لسلة المستهلك | الأهمية النسبية | التغير النسبي (٪) | | المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 2015 | 2016 | 2015 | 2016 |
| **جميع المواد** | **100** | **0.9-** | **0.8-** | **0.9-** | **0.8-** |
| **1. الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها:** | **33.365** | **1.1** | **3.5-** | **0.4** | **1.1-** |
| اللحوم والدواجن | 8.244 | 0.3 | 10.2- | 0.0 | 0.9- |
| الخضروات والبقول الجافة والمعلبة | 3.886 | 1.8 | 4.5- | 0.1 | 0.2- |
| **2. المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر، منها:** | **4.431** | **3.5** | **3.2** | **0.1** | **0.1** |
| التبغ والسجائر | 4.403 | 3.5 | 3.2 | 0.1 | 0.1 |
| **3. الملابس والأحذية، منها:** | **3.549** | **4.9** | **1.5** | **0.2** | **0.1** |
| الملابس | 2.789 | 4.4 | 1.4 | 0.1 | 0.0 |
| **4. المساكن، منها:** | **21.920** | **0.6** | **1.2** | **0.1** | **0.3** |
| الإيجارات | 15.570 | 4.9 | 2.6 | 0.8 | 0.4 |
| الوقود والإنارة | 4.847 | 13.3- | 4.5- | 0.7- | 0.2- |
| **5. التجهيزات والمعدات المنزلية** | **4.186** | **1.9** | **1.0** | **0.1** | **0.0** |
| **6. الصحة** | **2.212** | **2.6** | **3.8** | **0.1** | **0.1** |
| **7. النقل** | **13.575** | **14.1-** | **3.9-** | **2.2-** | **0.5-** |
| **8. الاتصالات** | **3.504** | **0.1** | **0.2-** | **0.0** | **0.0** |
| **9. الثقافة والترفيه** | **2.274** | **5.5** | **4.6** | **0.1** | **0.1** |
| **10. التعليم** | **5.407** | **3.1** | **1.9** | **0.2** | **0.1** |
| **11. المطاعم والفنادق** | **1.834** | **1.3** | **1.2** | **0.0** | **0.0** |
| **12. السلع والخدمات الأخرى** | **3.746** | **0.8** | **2.2** | **0.0** | **0.1** |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

## سوق العمل

سجل معدل البطالة بين الأردنيين مستوىً مرتفعاً خلال عام 2016 في ضوء عدم تمكن الاقتصاد الوطني من إستحداث فرص عمل كافية تستوعب الباحثين عن عمل، بالإضافة إلى مزاحمة العمالة الوافدة (المرخصة وغير المرخصة) للعمالة الأردنية في الحصول على فرص العمل المستحدثة. ولا يزال سوق العمل يعاني من ضعف في مواءمة مخرجات النظام التعليمي مع إحتياجات السوق. هذا فضلاً عن انخفاض نسبة إنخراط الأردنيين في سوق العمل، والذي يعكسها انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية المنقح، الذي لم يتجاوز 40٪ من مجموع السكان في سن العمل.

وفيما يلي نورد، تحليلاً لأبرز مؤشرات سوق العمل في المملكة خلال عام 2016:

### المتعطلون

ارتفع عدد الأردنيين المتعطلين عن العمل خلال عام 2016 بنحو 44 ألف متعطل، ليصل إجمالي المتعطلين إلى حوالي 253.6 ألف (71.3٪ ذكور، و 28.7٪ إناث). ونتيجةً لذلك، إرتفع معدل البطالة (نسبة المتعطلين إلى إجمالي قوة العمل) إلى 15.3٪، بالمقارنة مع 13.0٪ خلال عام 2015.

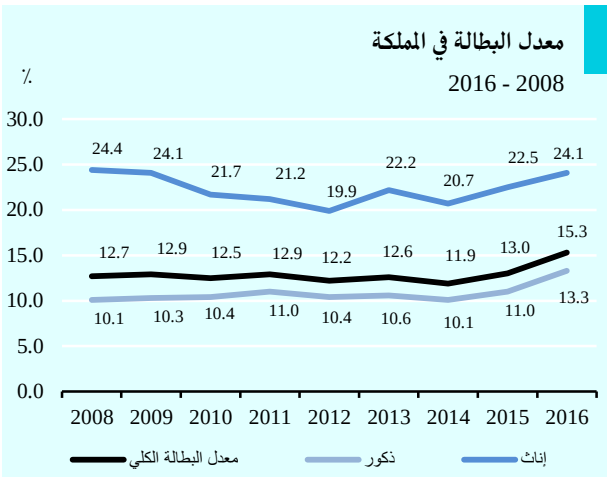


وفيما يتعلق بتوزيع البطالة حسب الجنس، فقد بلغ معدل البطالة بين الذكور ما نسبته 13.3٪ مرتفعاً بنحو 2.3 نقطة مئوية عن مستواه في عام 2015، في حين بلغ معدل البطالة بين الإناث 24.1٪ بارتفاع مقداره 1.6 نقطة مئوية عن عام 2015. أما توزيع معدل البطالة على مستوى المحافظات، فقد سجلت محافظة العاصمة أدنى معدل بطالة بنسبة 14.1٪، فيما سجلت محافظة معان أعلى معدل وبنسبة 19.1٪.

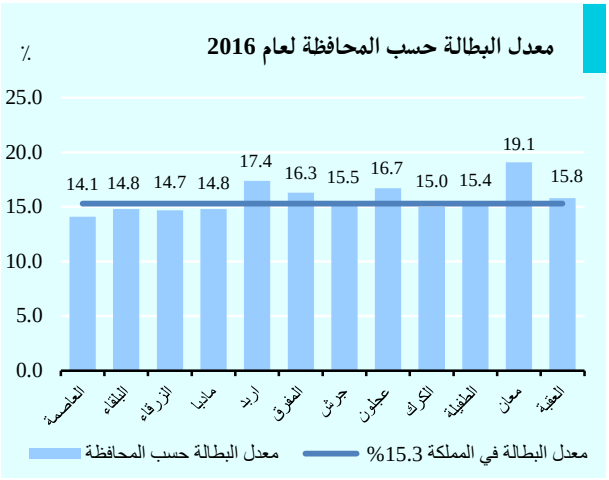


وبحسب الفئة العمرية، سُجل أعلى معدل بطالة في الفئة العمرية 15-19 سنة وبنسبة 40.0٪، بينما ينخفض معدل البطالة ضمن الفئات العمرية الأعلى، ليصل إلى 1.5٪ للفئة العمرية ما فوق 65 سنة.

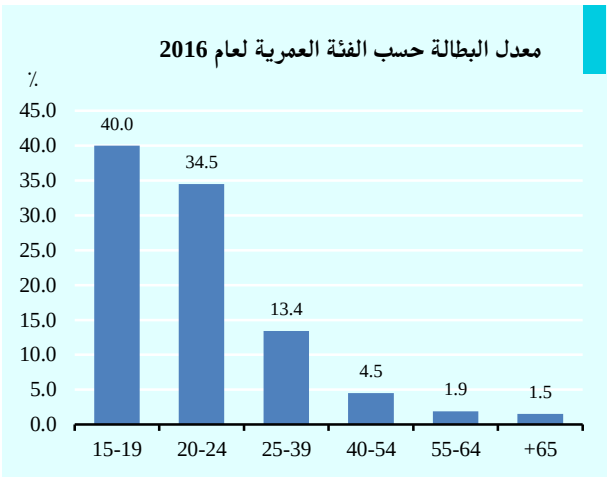

وبحسب المستوى التعليمي، سُجل أعلى معدل بطالة بين حملة الشهادة الجامعية (بكالوريوس فأعلى) بنسبة 21.0٪، الأمر الذي يعكس، في جانبٍ منه، الضعف في مواءمة مخرجات النظام التعليمي في المملكة مع إحتياجات سوق العمل.

**معدل البطالة حسب المستوى التعليمي لعام 2016**

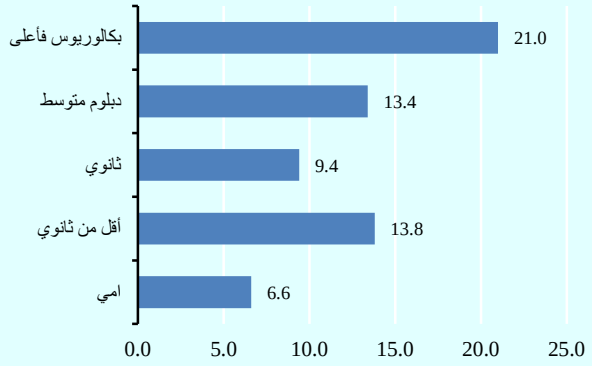


## المشتغلـــون

إرتفع عدد المشتغلين الأردنيين خلال عام 2016 بنحو 8.6 ألف مشتغل، ليصل إجمالي عدد المشتغلين إلى 1,407 ألف (83.7٪ ذكور و 16.3٪ إناث). وعليه، بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان من أعمار 15 سنة فأكثر 30.5٪. وعلى صعيد توزيع المشتغلين حسب المستوى التعليمي، فقد شكّل المشتغلون من ذوي المؤهلات العلمية ثانوي فأقل ما نسبته 63.9٪ من إجمالي المشتغلين، في حين شكّل المشتغلون من حملة الشهادة الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 26.6٪.

**توزيع المشتغلين الأردنيين حسب المستوى التعليمي لعام 2016،**

نسب مئوية

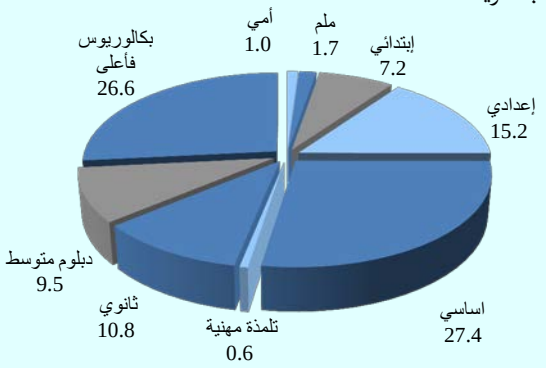


وعلى المستوى القطاعي، تعتبر القطاعات الخدمية الأكثر تشغيلاً للعمالة الأردنية، لا سيما قطاعات "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي"، و"تجارة الجملة والتجزئة"، والتعليم. إذ شكّل عدد العاملين في هذه القطاعات مجتمعة حوالي 53٪ من إجمالي المشتغلين.

**توزيع المشتغلين الأردنيين حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2016**

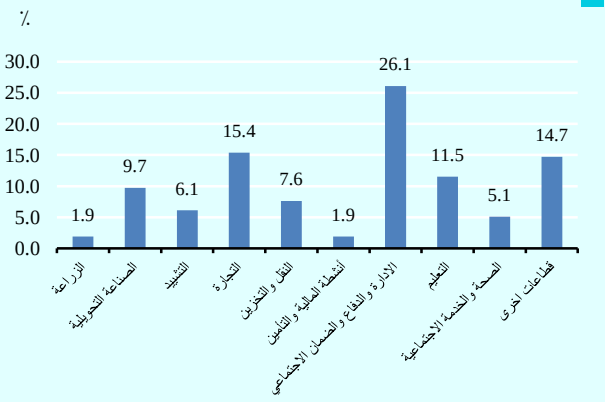


ويوظف القطاع الخاص حوالي 61.1٪ من إجمالي المشتغلين، في حين لا يزال القطاع العام يوظف نسبة مرتفعة من المشتغلين بلغت 38.6٪، خصوصاً إذا ما قورنت مع نسب تشغيل القطاع العام في الدول المتقدمة والتي لا تتجاوز 10٪ من اجمالي المشتغلين.

وبالنظر إلى متوسط الأجر الشهري للمشتغلين، يتبين أن ما نسبته 55.3٪ من المشتغلين يتقاضون رواتب تتراوح مابين 300-499 دينار شهرياً.

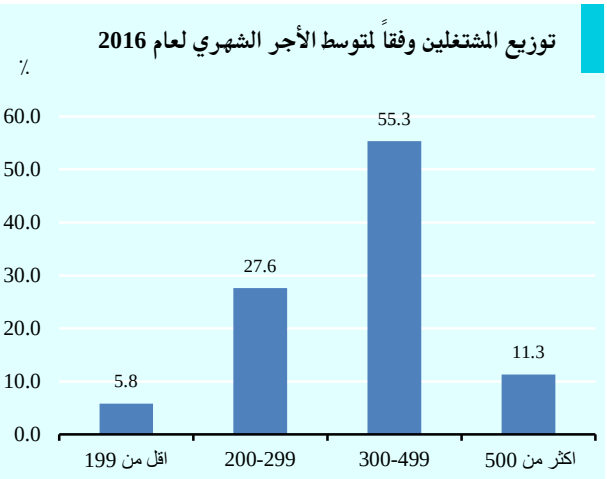


## قوة العمل (المشتغلون والمتعطلون)

بلغ عدد سكان المملكة خلال عام 2016 حوالي 9.8 مليون نسمة. وقد بلغ عدد الأردنيين حوالي 6.8 مليون نسمة، شكلت قوة العمل منهم حوالي 1.7 مليون شخص. وعليه، بلغ معدل المشاركة الاقتصادية الخام (قوة العمل الأردنية منسوبة إلى مجموع السكان الأردنيين) ما نسبته 24.4٪، فيما بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر)، والذي يعبّر عن مدى استغلال الموارد البشرية في الاقتصاد، ما نسبته 36.0٪ (58.7٪ للذكور و 13.2٪ للإناث).

هيكل سوق العمل في الأردن لعام 2016

يلاحظ من التحليل السابق لسوق العمل أن مشكلة البطالة في المملكة هي مشكلة هيكلية. لذلك، تضمّن البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي (2016-2019) إصلاحات واسعة في سوق العمل من شأنها الاسهام في خلق المزيد من فرص العمل، من خلال دعم التنافسية وتحفيز بيئة الاستثمار في المملكة، ورفع معدلات المشاركة الاقتصادية، لا سيما بين الإناث. كما تبنت الحكومة مخرجات الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025)، والتي أعدتها اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية، حيث تضمنت الاستراتيجية العديد من الاصلاحات للنهوض بالعملية التعليمية في المملكة، بهدف توفير قوى عاملة تمتلك الكفاءات والمهارات التي تتوافق مع احتياجات سوق العمل.

وضمن هذا السياق، واصلت المؤسسات المعنية بالتدريب والتشغيل جهودها في تدريب العاطلين عن العمل وتأهيلهم بما يتلاءم ومتطلبات السوق من العمالة المحلية المدربة والمؤهلة. وضمن هذا الإطار، قامت مؤسسة التدريب المهني بتدريب 14.2 ألف متدرب ضمن تخصصات متنوعة. كما عقد صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية نحو 1350 دورة تدريبية خلال عام 2016 استفاد منها حوالي 29.3 ألف متدرب. كما قامت الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب بتدريب وتأهيل نحو 1444 متدرب ضمن برامج مختلفة.

من جانب آخر، وإيماناً بأهمية دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل، قدم البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة قروضاً بقيمة 39.3 مليون دينار، بارتفاع نسبته 6.8٪ عن عام 2015.

## سياسات الإنتاج والتشغيل والأسعار

أقرت الحكومة خلال عام 2016 عدداً من الإجراءات والتشريعات الرامية إلى إيجاد بيئة ملائمة لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وبما يحفز النمو الاقتصادي في المملكة، هذا إلى جانب تنظيم سوق العمل ورفع معدل المشاركة الاقتصادية. وفيما يلي أبرز ما تم إنجازه بهذا الخصوص:

- **فيما يتعلق بالاستثمار**، أقرت الحكومة عدداً من التشريعات التي تهدف إلى تعزيز بيئة الاستثمار في المملكة، ومن أبرزها:
  - قانون صندوق الاستثمار الأردني رقم (16) لسنة 2016، والمتضمن إنشاء صندوق الاستثمار الأردني في المملكة للمساهمة والاستثمار في المشاريع والأنشطة الاقتصادية ضمن قطاعات الطاقة والثروة المعدنية والنقل والمياه والبنية التحتية.
  - نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين رقم (77) لسنة 2016، والذي تضمّن المعايير والشروط التي تنظم استثمارات غير الأردنيين في المملكة بهدف تشجيع وحماية الاستثمارات التي تكون المملكة طرفاً فيها.
  - نظام إنشاء المناطق التنموية والمناطق الحرة رقم (31) لسنة 2016، والذي تم بموجبه وضع المعايير والشروط الواجب توافرها عند إنشاء المناطق التنموية والمناطق الحرة، وكذلك الأثر المتوقع لمساهمة هذه المناطق في توفير فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة. وضمن هذا السياق، صدر قرار بالموافقة على إنشاء منطقة الثريا التنموية في محافظة المفرق، وإنشاء منطقة حرة ضمن حدود منطقة المفرق التنموية. كما صدر قرار بالموافقة على إنشاء منطقة المحمدية التنموية، وكذلك قرار تعديل وتوسيع حدود منطقة البحر الميت التنموية خدمة للمواطنين، وتعزيزاً للسياحة العلاجية وأثرها في النمو الاقتصادي؛ لما تتمتع به هذه المناطق من مميزات للسياحة العلاجية.
  - قرار مجلس الوزراء بالموافقة على منح المنشآت الفندقية والسياحية والمطاعم السياحية ومدن التسلية والترويح السياحي ومراكز المؤتمرات التي تمارس نشاطها في عدة محافظات حوافز وإعفاءات، تضمنت إعفاء المواد والمعدات والآلات والتجهيزات وقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج المستوردة، أو التي يتم شراؤها من السوق المحلي، من الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى، وتخفيض الضريبة العامة على المبيعات على تلك المواد لتصل إلى الصفر، وإخضاع مبيعات الخدمات للأنشطة المذكورة إلى ضريبة المبيعات بنسبة 7٪ وغيرها من الحوافز.

- موافقة مجلس الوزراء على إنشاء وحدة لإدارة الاستثمارات العامة تحت مظلة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تهدف إلى زيادة فاعلية تحديد أولويات المشاريع الرأسمالية الحكومية.

- **وعلى صعيد سياسات سوق العمل**، فقد تم خلال عام 2016، إتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة إلى تنظيم سوق العمل، وتشجيع إنخراط الأردنيين في سوق العمل. ومن أبرز هذه الإجراءات:

  - نظام إلزامية تشغيل العمالة الأردنية من أبناء المحافظة في مشاريع الإعمار المنفذة فيها رقم (131) لسنة 2016، وإعطاء الأولوية لأبناء المحافظات في التعيين في المشاريع المنفذة في تلك المحافظات.

  - نظام الإقامة والعمل والعمال في المناطق التنموية والمناطق الحرة رقم (80) لسنة 2016، والذي يهدف إلى ضبط سوق العمل وتنظيمه في المناطق التنموية والمناطق الحرة.

  - قرار وزارة العمل بإغلاق إحدى عشرة مهنة أمام العمالة الوافدة، وعدم السماح بإشغالها إلا من قبل الأردنيين. ويهدف هذا القرار إلى المساهمة في توفير فرص العمل للأردنيين في شتى ميادين العمل، للحد من مشكلتي البطالة والفقر، بما يتلاءم مع المستجدات والتطورات وإحتياجات سوق العمل الأردني والاستثمار، وبما يؤدي إلى إحلال العمالة الأردنية مكان العمالة الوافدة.

## إطـــــار (1)

### نتائج الأردن ضمن تقرير التنافسية العالمي
### The Global Competitiveness Report 2016/2017

يصدر تقرير التنافسية العالمي عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويقيّم القدرة التنافسية لـ 138 دولة، منها 13 دولة عربية. ويستند ترتيب التنافسية في هذا التقرير إلى ثلاث مؤشرات رئيسة:

- المتطلبات الأساسية (Basic Requirements).
- عوامل الابتكار (Innovation Factors).
- محفزات الكفاءة الاقتصادية (Efficiency Enhancers).

وتنقسم هذه المؤشرات الى 12 مؤشراً فرعياً ينبثق عنها العديد من المؤشرات الفرعية الأخرى.

**نتائج الأردن في التقرير**

- أظهر التقرير تقدم ترتيب الأردن بواقع مرتبة واحدة ليحتل المرتبة (63). وأشار التقرير إلى أن الأردن تمكن من تحقيق هذه المرتبة على الرغم من التحديات التي يواجهها نتيجة الأوضاع السياسية في المنطقة، والتي أثرت على أداء العديد من القطاعات كالتعليم، والنقل، والصحة، وكفاءة أسواق السلع نتيجة اغلاق الحدود مع سوريا والعراق.

تطور ترتيب الأردن في تقرير التنافسية العالمي

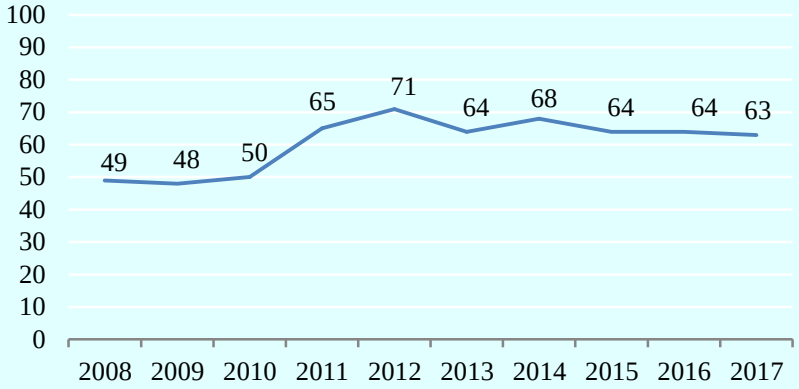


- يأتي التحسن الطفيف في ترتيب المملكة ضمن تقرير التنافسية العالمي محصلة للتقدم الحاصل في عدد من المؤشرات أبرزها "البنية التحتية"، و"استقرار الاقتصاد الكلي"، و"تطور شبكات الأعمال"، وتراجع عدد من المؤشرات الأخرى أبرزها "الصحة والتعليم الأساسي"، و"كفاءة أسواق السلع" و"التعليم العالي".

## تابع إطـــــار (1)

**ويظهر الجدول التالي تصنيف الأردن وفقاً لكل مؤشر في تقرير التنافسية العالمي لعام** 2017/2016:

| المؤشرات الرئيسية | 2016/2015 | 2017/2016 | المؤشرات الفرعية | 2016/2015 | 2017/2016 | التغير |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الترتيب العام | 64 | 63 | | الترتيب من أصل 140 دولة | الترتيب من أصل 138 دولة | |
| متطلبات أساسية Basic Requirements | 75 | 70 | 1. المؤسسات | 36 | 34 | +2 |
| | | | 2. البنية التحتية | 70 | 56 | +14 |
| | | | 3. الاستقرار الاقتصادي الكلي | 130 | 118 | +12 |
| | | | 4. الصحة والتعليم الأساسي | 54 | 80 | -26 |
| الابتكار والتطوير Innovation Factors | 40 | 39 | 5. تطورات شبكات الأعمال | 40 | 36 | +4 |
| | | | 6. الابتكار والتطوير | 40 | 40 | - |
| محفزات الكفاءة الاقتصادية Efficiency Enhancers | 67 | 66 | 7. التعليم العالي | 50 | 51 | -1 |
| | | | 8. كفاءة أسواق السلع | 39 | 43 | -4 |
| | | | 9. كفاءة سوق العمل | 93 | 87 | +6 |
| | | | 10. كفاءة السوق المالي | 71 | 68 | +3 |
| | | | 11. الاستعداد التكنولوجي | 76 | 75 | +1 |
| | | | 12. حجم السوق | 76 | 75 | +1 |

- عربياً، احتلت المملكة المرتبة 6 من أصل 13 دولة عربية مشمولة بالتقرير، فيما حلت دولة الإمارات في المرتبة الأولى، تليها قطر، ثم السعودية، ثم الكويت. فيما احتلت اليمن الترتيب الأخير ضمن الدول العربية المشمولة بالتقرير.
- عالمياً، واصلت سويسرا تصدرها الترتيب العالمي للعام الثامن على التوالي، تليها سنغافورة، ثم الولايات المتحدة الأمريكية، ثم هولندا والمانيا.

# الفصل الثاني
# القطاع النقدي والمصرفي والمالـي

اتسمت السياسة النقدية والمصرفية للبنك المركزي خلال عام 2016 بالمرونة والاستجابة المناسبة للتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية، بهدف المحافظة على أركان الاستقرار النقدي والمالي، بما في ذلك المحافظة على معدلات تضخم مناسبة، واستقرار سعر صرف الدينار الأردني، والمحافظة على متانة الجهاز المصرفي ومنعته، وحماية حقوق المودعين والمساهمين.

وفي ضوء ذلك، قام البنك المركزي في شهر كانون أول 2016، بعد سلسلة من التخفيضات المتتالية في أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية منذ شهر شباط 2013، برفع أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس على سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي ونافذة الإيداع لليلة واحدة ومدى سعر فائدة شهادات الإيداع لأجل أسبوع والإبقاء على أسعار فائدة أدوات السياسة النقدية الأخرى دون تغيير، في الوقت الذي حافظ فيه البنك على أسعار فائدة برنامج إعادة التمويل لديه، والموجه نحو عدد من القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، كما هي دون تغيير لضمان استمرارية توفير التمويل لهذه القطاعات بشروط مناسبة وميسرة.

وفيما يتعلق بنشاط البنوك المرخصة خلال عام 2016، شهدت المؤشرات الرئيسة تحسناً في أدائها، حيث شهد إجمالي الموجودات/ المطلوبات للبنوك نمواً نسبته 2.7٪ ليصل إلى 48.4 مليار دينار، ونما الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية بنسبة 8.5٪ ليصل إلى 22.9 مليار دينار، كما ارتفع رصيد التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,803.3 مليون دينار (10.0٪) ليصل إلى 19.9 مليار دينار، وارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة بمقدار 301.5 مليون دينار (0.9٪) ليصل إلى 32.9 مليار دينار، وذلك بالمقارنة مع نهاية عام 2015.

أما على صعيد أسعار الفائدة في السوق المصرفية، فقد تراجعت أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية بمستوى أكبر من الانخفاض في أسعار الفائدة على الودائع. وتبعاً لذلك، انخفض هامش سعر الفائدة، مقاساً بالفرق بين سعر الفائدة على القروض والسلف وسعر الفائدة على الودائع لأجل، بمقدار 39 نقطة أساس ليبلغ 479 نقطة أساس في نهاية عام 2016، مقابل 518 نقطة أساس في نهاية عام 2015.

وفيما يتعلق بالسياسة المصرفية، اتخذ البنك المركزي خلال عام 2016 مزيداً من الإجراءات الرامية إلى تنظيم عمل البنوك، وتعزيز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، وضمان سلامة الجهاز المصرفي ومتانته. كما واصل البنك جهوده الرامية إلى توفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة تفضيلية وآجال مناسبة.

## البنك المركزي والسياسة النقدية

واصل البنك المركزي الأردني خلال عام 2016 سياسته النقدية الرامية إلى المواءمة بين تدعيم الاستقرار النقدي وتحقيق معدلات تضخم مناسبة، وبين تعزيز الثقة بالبيئة الادخارية والاستثمارية في المملكة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وإلى جانب ذلك، عمل البنك المركزي على تدعيم أركان الاستقرار المالي، بهدف رفع منعة ومتانة الجهاز المصرفي، حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتطوير الأدوات الرامية إلى تنظيم عمل البنوك وتقوية مراكزها المالية.

### أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

انطلاقاً من حرص البنك المركزي على ضمان تنافسية وجاذبية الدينار الأردني كوعاء للمدخرات المحلية، والحفاظ على الاستقرار النقدي والمصرفي، قام البنك المركزي في شهر كانون أول من عام 2016 برفع سعر الفائدة الرئيسي للبنك وسعر فائدة نافذة الإيداع ومدى سعر فائدة شهادات الإيداع لأجل أسبوع بواقع 25 نقطة أساس، والإبقاء على أسعار فائدة أدوات السياسة النقدية الأخرى دون تغيير. كما قرر البنك المركزي الإبقاء على أسعار فائدة برنامج إعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية لديه، لا سيما المتوسطة والصغيرة منها، دون تغيير والبالغة 1.75٪ داخل العاصمة عمان و 1.0٪ لباقي المحافظات. وبذلك أصبح هيكل أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في نهاية عام 2016 كما يلي:

- سعر الفائدة على تسهيلات إعادة الخصم 3.75٪ في نهاية عام 2016 وهو نفس مستواه المسجل في نهاية عام 2015.
- سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة 3.50٪ في نهاية عام 2016 وهو نفس مستواه المسجل في نهاية عام 2015.
- رفع سعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة ليصل إلى 1.75٪ في نهاية عام 2016، مقابل 1.5٪ في نهاية عام 2015.
- رفع سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع (سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي) ولأجل شهر ليصل إلى 2.75٪ لكل منهما في نهاية عام 2016، مقابل 2.5٪ في نهاية عام 2015.
- رفع المدى السعري لشهادات الإيداع لأجل أسبوع ليصبح 2.50٪ – 2.75٪ في نهاية 2016، مقابل 2.25٪ – 2.50٪ في نهاية عام 2015.

### سعر الصرف والاحتياطيات الأجنبية

- سعر صرف الدينار الأردني

واصل البنك المركزي منذ عام 1995 المحافظة على نظام سعر الصرف الثابت للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي عند سعر وسطي قدره 709 فلساً للدولار. وقد شهد عام 2016 ارتفاع سعر صرف الدينار الأردني مقابل الجنيه الاسترليني بنسبة 20٪، ويعزى ذلك إلى تداعيات نتيجة الاستفتاء بخروج بريطانيا من منطقة اليورو، كما ارتفع مقابل اليورو بنسبة 3.2٪. في حين انخفض مقابل الين الياباني بنسبة 4.7٪، وذلك بالمقارنة مع مستويات أسعار الصرف السائدة في نهاية عام 2015.

### • الاحتياطيات الأجنبية

بلغت الاحتياطيات من العملات الأجنبية للبنك المركزي ما مقداره 12.9 مليار دولار، وبإضافة رصيد الذهب (1.5 مليار دولار) وحقوق السحب الخاصة (95.6 مليون دولار) يصبح رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية عام 2016 ما مقداره 14.5 مليار دولار ، مقابل 15.7 مليار دولار في نهاية عام 2015. ووفقاً للمعايير الدولية المستخدمة لقياس مدى كفاية الاحتياطيات الأجنبية، يعتبر هذا المستوى من الاحتياطيات مستوىً مريحاً ويعزز الاستقرار النقدي في المملكة.

## ❐ السيولة المحلية

شهدت السيولة المحلية بمفهومها الواسع (M2) خلال عام 2016 ارتفاعاً بمقدار 1,270.7 مليون دينار (4.0٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتبلغ 32,876.2 مليون دينار، مقارنة بارتفاع مقداره 2,365.1 مليون دينار (8.1٪) خلال عام 2015.

معدل نمو السيولة المحلية

2012 – 2016، بالنسب المئوية

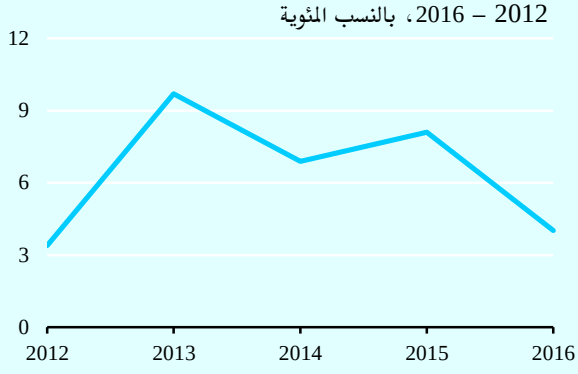


وبتحليل تطورات السيولة المحلية وفقاً لمكوناتها والعوامل المؤثرة عليها، يتبين ما يلي:

### • مكونات السيولة المحلية

جاء النمو المسجّل في السيولة المحلية نتيجة لارتفاع كل من شبه النقد بمقدار 764.0 مليون دينار (3.5٪) وعرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بمقدار 506.7 مليون دينار (5.1٪).

- وقد جاء ارتفاع شبه النقد محصلة لارتفاع ودائع التوفير ولأجل بالعملات الأجنبية بمقدار 442.8 مليون دينار (20.1٪)، وارتفاع الودائع تحت الطلب بالعملات الأجنبية بمقدار 266.5 مليون دينار (10.6٪)، وارتفاع ودائع التوفير ولأجل بالدينار الأردني بمقدار 54.7 مليون دينار (0.3٪).
- كما جاء ارتفاع عرض النقد بمفهومه الضيق (M1)، نتيجة لارتفاع الودائع تحت الطلب بالدينار بمقدار 258.6 مليون دينار (4.3٪)، وارتفاع النقد المتداول بمقدار 248.1 مليون دينار (6.3٪).

السيولة المحلية وفقاً لمكوناتها

2012 – 2016، بالمليون دينار

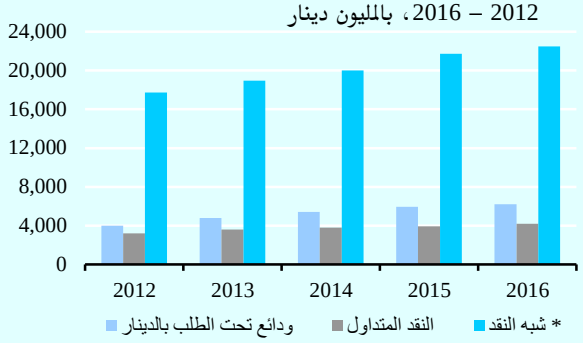


* : يتكون شبه النقد من ودائع تحت الطلب بالعملة الاجنبية وودائع التوفير ولأجل

## العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

أما الارتفاع في السيولة وفقاً للعوامل المؤثرة عليها، فقد جاء نتيجة لارتفاع كل من صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي بمقدار 708.1 مليون دينار (8.7٪)، وصافي الموجودات المحلية بمقدار 562.6 مليون دينار (2.4٪).

**العوامل المؤثرة على السيولة المحلية**

2012 – 2016، كنسبة من التغير في عرض النقد (M2)

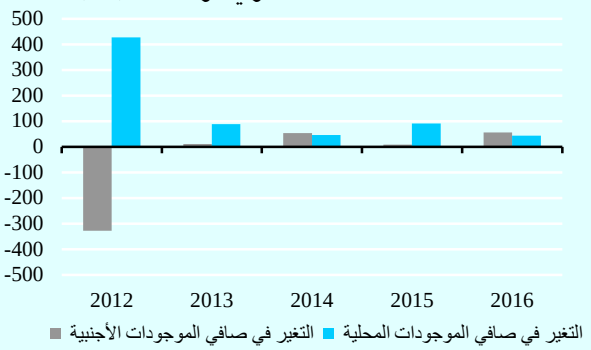


### o صافي الموجودات الأجنبية

ساهم الارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بحوالي 2.2 نقطة مئوية من نسبة التوسع في السيولة المحلية. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المرخصة بمقدار 1,000.8 مليون دينار (50.4٪)، وانخفاض صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي بمقدار 292.7 مليون دينار (2.9٪).

### o صافي الموجودات المحلية

ساهم صافي الموجودات المحلية بحوالي 1.8 نقطة مئوية من نسبة الزيادة في السيولة المحلية. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الديون على القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,885.8 مليون دينار (10.1٪)، كذلك ارتفاع الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية بمقدار 114.1 مليون دينار (68.9٪). بينما انخفض صافي الديون على القطاع العام بمقدار 740.7 مليون دينار (6.3٪).

**التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية**

2012 – 2016، بالنسب المئوية

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| | معدل النمو (٪) | | | | |
| **الموجودات الأجنبية (صافي)** | **28.9-** | **3.9** | **14.6** | **2.6** | **8.7** |
| **الموجودات المحلية (صافي)** | **23.9** | **11.8** | **4.2** | **10.1** | **2.4** |
| صافي الديون على القطاع العام | 37.8 | 10.2 | 1.0- | 8.2 | 6.3- |
| الديون على القطاع الخاص (مقيم) | 6.9 | 8.0 | 3.7 | 4.8 | 10.1 |
| الديون على المؤسسات المالية | 0.2- | 18.4- | 0.5 | 1.0- | 68.9 |
| صافي العوامل الأخرى | 3.0 | 1.1 | 4.3- | 5.6- | 9.8 |
| **السيولة المحلية** | **3.4** | **9.7** | **6.9** | **8.1** | **4.0** |
| | نسب التغير من رصيد عرض النقد (M2) في العام السابق (٪) | | | | |
| **الموجودات الأجنبية (صافي)** | **11.2-** | **1.0** | **3.7** | **0.7** | **2.2** |
| **الموجودات المحلية (صافي)** | **14.6** | **8.7** | **3.2** | **7.4** | **1.8** |
| صافي الديون على القطاع العام | 11.3 | 4.1 | 0.4- | 3.0 | 2.3- |
| الديون على القطاع الخاص (مقيم) | 4.3 | 5.1 | 2.3 | 2.9 | 6.0 |
| الديون على المؤسسات المالية | 0.0 | 0.2- | 0.0 | 0.0 | 0.4 |
| صافي العوامل الأخرى | 1.0- | 0.3- | 1.2 | 1.5 | 2.2- |

## ميزانية البنك المركزي

سجّلت ميزانية البنك المركزي في نهاية عام 2016 انخفاضاً بحوالي 876.4 مليون دينار (6.1٪) لتبلغ حوالي 13.5 مليار دينار، مقابل ارتفاع مقداره 296.6 مليون دينار (2.1٪) في نهاية عام 2015 (الملحق الإحصائي/ جدول 12).

- ففي جانب الموجودات، انخفضت الموجودات الأجنبية بمقدار 729.9 مليون دينار (5.8٪) لتبلغ ما مقداره 11,784.8 مليون دينار، مقابل ارتفاع مقداره 372.5 مليون دينار (3.1٪) خلال عام 2015. وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيس محصلة لانخفاض بند "سندات وأذونات" بمقدار 809.2 مليون دينار (13.9٪)، وانخفاض بند حقوق السحب الخاصة بمقدار 29.5 مليون دينار (30.3٪)، وارتفاع كل من بند الذهب بمقدار 80.6 مليون دينار (8.1٪)، وبند "نقد وأرصدة وودائع جاهزة" بمقدار 28.2 مليون دينار (0.6٪).

أما فيما يخص الموجودات المحلية، فقد شهدت تراجعاً بمقدار 146.5 مليون دينار (8.1٪) لتبلغ 1,668.2 مليون دينار، مقابل انخفاض بمقدار 75.9 مليون دينار (4.0٪) خلال عام 2015. وقد جاء هذا التراجع محصلة لانخفاض بند موجودات أخرى بمقدار 84.2 مليون دينار (23.7٪)، والديون على الحكومة المركزية بمقدار 65.4 مليون دينار (6.5٪)، نتيجة لإطفاء السندات الحكومية بشكل رئيس.

- أما في جانب المطلوبات، فقد شهدت المطلوبات المحلية انخفاضاً بمقدار 732.9 مليون دينار (5.5٪)، وجاء ذلك محصلة لانخفاض ودائع البنوك المرخصة بمقدار 1,208.7 مليون دينار (15.9٪)، وارتفاع كل من النقد المصدر بمقدار 284.0 مليون دينار (6.5٪)، وودائع الحكومة المركزية بمقدار 116.9 مليون دينار (12.8٪).

**الأهميات النسبية لمكونات ميزانية البنك المركزي، 2016**

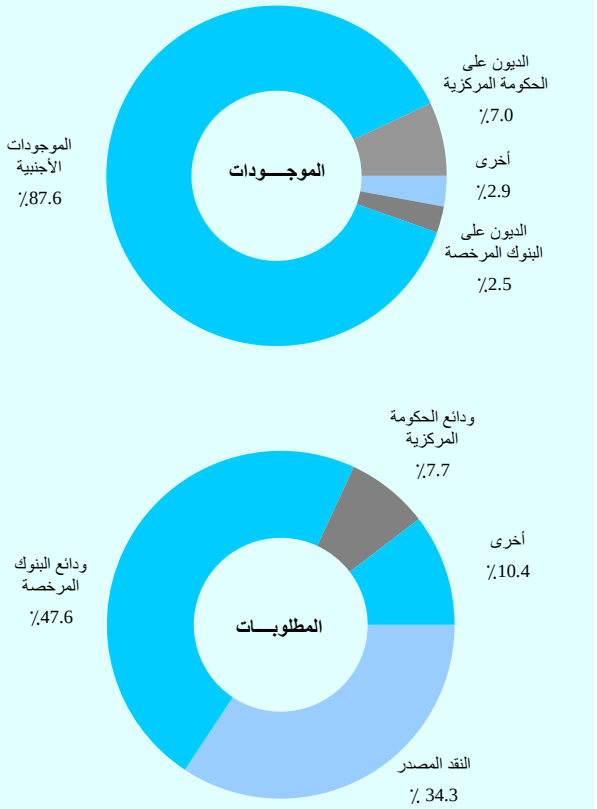


**مكونات ميزانية البنك المركزي الأردني**

2012 – 2016، بالمليار دينار

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| الموجودات الأجنبية | 7.0 | 10.6 | 12.1 | 12.5 | 11.8 |
| الموجودات المحلية | 3.3 | 2.6 | 1.9 | 1.8 | 1.7 |
| الديون على الحكومة | 2.1 | 1.6 | 1.2 | 1.0 | 0.9 |
| الديون على البنوك المرخصة | 0.4 | 0.5 | 0.5 | 0.3 | 0.3 |
| أخـــــرى | 0.8 | 0.5 | 0.2 | 0.5 | 0.5 |
| **الموجودات = المطلوبات** | **10.3** | **13.2** | **14.0** | **14.3** | **13.5** |
| النقد المصدر | 3.6 | 3.9 | 4.2 | 4.3 | 4.6 |
| ودائع البنوك المرخصة منها: | 4.6 | 6.2 | 7.3 | 7.6 | 6.4 |
| شهادات الإيداع بالدينار | 0.2 | 0.2 | 0.3 | 1.1 | 1.0 |
| ودائع الحكومة المركزية | 0.8 | 1.1 | 1.0 | 0.9 | 1.0 |
| أخـــــرى | 1.3 | 2.0 | 1.5 | 1.5 | 1.5 |

## التشريعات والاجراءات المصرفية:

اتخذ البنك المركزي خلال عام 2016 المزيد من الإجراءات الهادفة إلى تنظيم عمل البنوك، وتعزيز مراكزها المالية، وتفعيل دورها في تمويل النشاط الاقتصادي. وفيما يلي ملخص لأبرز هذه الإجراءات:

- إصدار قانون معدل لقانون البنك المركزي، يهدف إلى تعزيز استقلالية البنك، وتوسيع صلاحياته الاشرافية، بالإضافة إلى توسيع أهدافه لتشمل المحافظة على الاستقرار المالي إلى جانب الاستقرار النقدي.
- مشروع تعديل قانون البنوك، حيث يهدف هذا المشروع إلى تعزيز دور البنك المركزي في مجال الرقابة على البنوك من خلال إرساء قواعد الحاكمية المؤسسية في البنوك، خاصة فيما يتعلق بالفصل بين الملكية والإدارة. كما تم تعديل العقوبات والإجراءات بشكل يمكّن البنك المركزي من اتخاذ إجراءات تضمن التزام البنوك بالتعليمات الصادرة عنه، واتخاذ إجراءات بديلة متعارف عليها دولياً لمعالجة أوضاع البنوك المتعثرة للحيلولة دون تصفيتها بما يحقق الاستقرار المالي والمصرفي.
- إصدار تعليمات الترخيص والتواجد المحلي والخارجي لشركات التمويل الأصغر. بهدف تعزيز دور قطاع التمويل الأصغر وتحديد نشاطه وتحديد أعمال الشركات العاملة في هذا القطاع والإشراف عليها ومراقبتها وتحديد شروط ترخيصها والإجراءات المتبعة في ذلك.
- إصدار تعليمات بازل III للبنوك، تشمل معايير جديدة تتعلق بكفاية رأس المال، وذلك بهدف ضمان سلامة النظام المالي والمصرفي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- وفي إطار اهتمام البنك المركزي بتطبيق قواعد ومرتكزات الحاكمية المؤسسية، أصدر البنك تعليمات الحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، بهدف توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح وذلك لتعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، وذلك من خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجيهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات المراقبة بما يكفل ديمومة وتطور البنك.
- أطلقت شركة المعلومات الائتمانية "CRIF" خدمة الاستعلام الائتماني (التقارير الائتمانية) في شهر تشرين الأول 2016، حيث تم منح الترخيص لهذه الشركة في 2015/12/15، وتواصل الشركة عملها لتوسيع نطاق قاعدة البيانات لديها والمستفيدين من خدماتها لتشمل مقدمي الائتمان من غير البنوك ومثالها شركات التمويل الأصغر والتأجير التمويلي.
- وفي إطار دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، استمر البنك المركزي في تقديم جملة من الحوافز للبنوك المرخصة، حيث قام بتعزيز دوره في تشجيع القطاعات الاقتصادية المحلية ذات القيمة المضافة العالية، وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويأتي في مقدمة ذلك، برامج إعادة التمويل المعمول بها في البنك المركزي والموجهة نحو قطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة وقطاع تكنولوجيا المعلومات، وذلك بآجال إقراض طويلة الأمد تمتد إلى 10 سنوات وبأسعار فائدة تفضيلية.

هذا ويبلغ حجم الأموال المتاحة ضمن هذه البرامج نحو مليار دينار، تم إقراض منها ما مقداره 311.0 مليون دينار (31.1٪ من إجمالي المبلغ المتاح) حتى نهاية عام 2016. كما تم الاتفاق مع الجهات الدولية والإقليمية، والتي تشمل البنك الدولي، وبنك الإعمار الأوروبي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، على حصول الأردن على مبلغ 440 مليون دولار لإعادة إقراضها من خلال البنوك إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- يتم العمل على إعداد استراتيجية وطنية للاشتمال المالي، بهدف تعزيز وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية على نحو مريح ومسؤول وبكلفة ميسورة وبما ينعكس على تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة، وتخفيض معدلات الفقر والبطالة. وتشمل الاستراتيجية خمسة محاور هي: التثقيف المالي، وحماية المستهلك المالي، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخدمات التمويل الأصغر، والمدفوعات الرقمية.

## نشاط البنوك المرخصة

بلغ عدد البنوك العاملة في المملكة 25 بنكاً في نهاية عام 2016، موزعة إلى ستة عشر بنكاً أردنياً، منها ثلاثة بنوك إسلامية، وتسعة فروع لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي. وتمارس جميع هذه البنوك نشاطاتها من خلال 805 فرعاً و 86 مكتباً موزعة داخل المملكة. وتشير البيانات الأولية أن مؤشر عدد السكان إلى إجمالي عدد الفروع العاملة في المملكة قد بلغ حوالي 12.2 ألف نسمة لكل فرع في نهاية عام 2016.

أما فيما يتعلق بفروع البنوك الأردنية العاملة في الخارج، فقد وصل عددها إلى 182 فرعاً و 20 مكتباً و 8 مكاتب تمثيل في نهاية عام 2016، منها 90 فرعاً و 20 مكتباً تعمل في الأراضي الفلسطينية.

### الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

أظهرت ميزانية البنوك المرخصة في نهاية عام 2016 ارتفاعاً مقداره 1,250.3 مليون دينار (2.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتصل إلى حوالي 48.4 مليار دينار، مقابل ارتفاع مقداره 2,265.1 مليون دينار (5.0٪) في نهاية عام 2015 (الملحق الإحصائي/ جدول 14).

- وقد جاء الارتفاع في جانب الموجودات في نهاية عام 2016 نتيجة لارتفاع كل من الموجودات الأجنبية بمقدار 760.1 مليون دينار (16.2٪)، والموجودات المحلية بمقدار 490.2 مليون دينار (1.2٪)، وذلك بالمقارنة مع انخفاض الموجودات الأجنبية بمقدار 46.6 مليون دينار (1.0٪)، وارتفاع الموجودات المحلية بمقدار 2,311.7 مليون دينار (5.8٪) في نهاية عام 2015. ويعزى الارتفاع في الموجودات المحلية خلال عام 2016 بشكل رئيس إلى ارتفاع بند الديون على القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,886.1 مليون دينار (10.1٪)، وبند موجودات أخرى بمقدار 143.0 مليون دينار (3.4٪)، وبند أرصدة لدى البنك المركزي بالعملات الأجنبية بمقدار 120.0 مليون دينار

(19.6٪)، بالإضافة إلى ارتفاع بند الديون على المؤسسات المالية بمقدار 93.4 مليون دينار. في حين انخفض بند الاحتياطيات، والذي يمثل مجموع بندي النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي بالدينار، بمقدار 1,324.4 مليون دينار (18.0٪)، وبند الديون على القطاع العام بمقدار 427.9 مليون دينار (3.7٪).

أما الارتفاع في الموجودات الأجنبية، فقد جاء بشكل أساسي نتيجة لارتفاع بند أرصدة لدى بنوك في الخارج بمقدار 676.4 مليون دينار (20.8٪). كما ارتفع كل من بند موجودات أجنبية أخرى بمقدار 66.4 مليون دينار (92.1٪)، وبند محفظة الأوراق المالية (غير مقيم) بمقدار 24.3 مليون دينار (3.5٪). في حين انخفض بند نقد في الصندوق بالعملات الأجنبية بمقدار 9.7 مليون دينار (5.3٪).

- أما في جانب المطلوبات، فقد جاء الارتفاع نتيجة ارتفاع كل من بند "ودائع تحت الطلب" و"ودائع التوفير ولأجل" بمقدار 514.3 مليون دينار (6.1٪) و 497.2 مليون دينار (2.6٪)، على التوالي. تلا ذلك ارتفاع كل من بند المطلوبات الأخرى بمقدار 490.4 مليون دينار (12.6٪)، وبند "رأس المال والاحتياطيات والمخصصات" بمقدار 153.4 مليون دينار (2.2٪). في حين انخفض كل من بند "المطلوبات الأجنبية" و"ودائع الحكومة المركزية" بمقدار 240.7 مليون دينار (3.6٪) و 163.0 مليون دينار (12.6٪)، على التوالي.

**الأهميات النسبية لمكونات الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة، 2016**

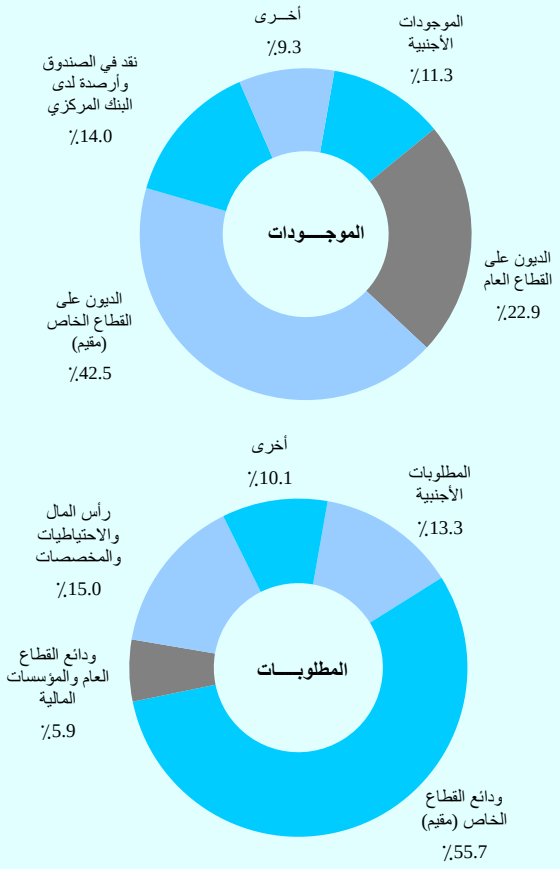


**مكونات الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة**

2012 – 2016، بالمليار دينار

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| الموجودات الأجنبية | 6.4 | 5.2 | 4.7 | 4.7 | 5.4 |
| الديون على القطاع العام | 9.0 | 10.5 | 11.0 | 11.5 | 11.1 |
| الديون على القطاع الخاص (مقيم) | 15.9 | 17.2 | 17.8 | 18.7 | 20.6 |
| نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي | 4.8 | 6.5 | 7.6 | 8.0 | 6.8 |
| أخـــــــرى | 3.2 | 3.4 | 3.8 | 4.2 | 4.5 |
| **الموجودات = المطلوبات** | **39.3** | **42.8** | **44.9** | **47.1** | **48.4** |
| المطلوبات الأجنبية | 5.8 | 6.7 | 6.7 | 6.7 | 6.4 |
| ودائع القطاع الخاص (مقيم) | 20.4 | 22.2 | 24.0 | 25.8 | 27.0 |
| الاقتراض من البنك المركزي | 1.0 | 0.8 | 0.6 | 0.5 | 0.5 |
| رأس المال والاحتياطيات والمخصصات | 5.8 | 6.1 | 6.8 | 7.1 | 7.3 |
| أخـــــــرى | 6.3 | 7.0 | 6.8 | 7.0 | 7.2 |

## هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة

ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2016 بمقدار 301.5 مليون دينار (0.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليصل إلى 32.9 مليار دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 2,337.5 مليون دينار (7.7٪) خلال عام 2015 (الملحق الإحصائي/ جدول 15).

- وبتحليل هيكل الودائع وفقاً لنوع الوديعة، فقد ارتفعت كل من ودائع التوفير بمقدار 631.5 مليون دينار (13.8٪)، وودائع تحت الطلب بمقدار 364.4 مليون دينار (3.7٪). في حين انخفضت الودائع لأجل بمقدار 694.4 مليون دينار (3.8٪)، وذلك بالمقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.

**الودائع لدى البنوك المرخصة حسب نوع الوديعة**

2012 – 2016، بالمليون دينار

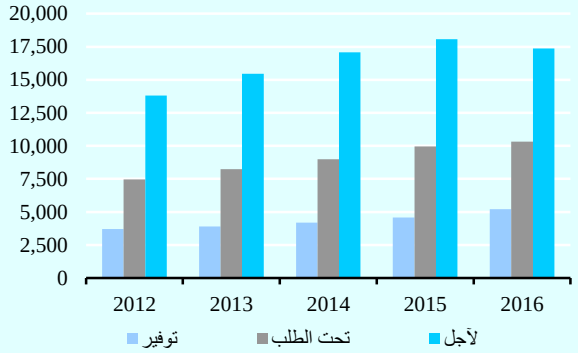


- وعلى صعيد هيكل الودائع وفقاً للجهة المودعة، فيعزى الارتفاع بشكل أساسي إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,153.2 مليون دينار (4.5٪). في المقابل، انخفضت ودائع كل من القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 547.1 مليون دينار (15.0٪)، وودائع القطاع العام (حكومة مركزية ومؤسسات عامة) بمقدار 246.9 مليون دينار (9.1٪)، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 57.7 مليون دينار (13.0٪)، وذلك بالمقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.

**الودائع لدى البنوك المرخصة حسب الجهة المودعة**

2012 – 2016، بالمليون دينار

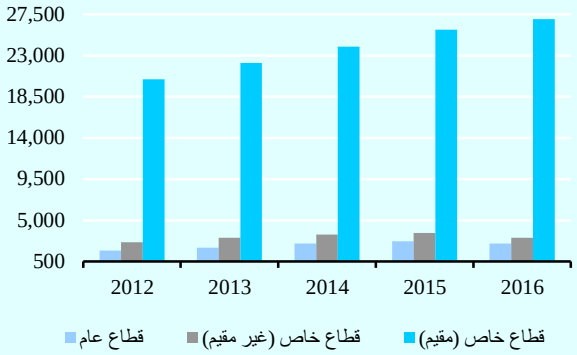


- أما على صعيد هيكل الودائع وفقاً لنوع العملة، فيلاحظ ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 347.8 مليون دينار (5.3٪)، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 336.1 مليون دينار (5.4٪) خلال عام 2015. كما ويلاحظ انخفاض الودائع بالدينار بمقدار 46.3 مليون دينار (0.2٪)، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 2,001.4 مليون دينار (8.3٪) خلال عام 2015.

**الودائع لدى البنوك المرخصة حسب نوع العملة**

2012 – 2016، بالمليون دينار

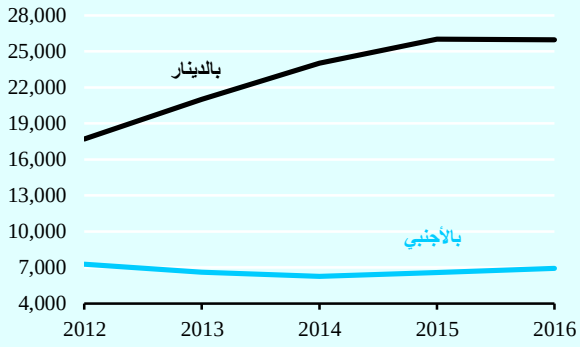

**الأهميات النسبية للودائع لدى البنوك المرخصة**

2012 – 2016، بالنسب المئوية

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **حسب الجهة المودعة** | | | | | |
| قطاع عام | 6.8 | 7.3 | 8.2 | 8.3 | 7.5 |
| قطاع خاص (مقيم) | 81.6 | 80.4 | 79.2 | 79.1 | 81.9 |
| قطاع خاص (غير مقيم) | 10.5 | 11.3 | 11.4 | 11.2 | 9.4 |
| مؤسسات مالية غير مصرفية | 1.1 | 1.0 | 1.2 | 1.4 | 1.2 |
| **حسب نوع الوديعة** | | | | | |
| تحت الطلب | 29.8 | 29.9 | 29.7 | 30.5 | 31.3 |
| توفير | 14.9 | 14.1 | 13.8 | 14.1 | 15.9 |
| لأجل | 55.3 | 56.0 | 56.5 | 55.4 | 52.8 |
| **حسب نوع العملة** | | | | | |
| بالدينار | 70.9 | 76.1 | 79.4 | 79.8 | 78.9 |
| بالأجنبي | 29.1 | 23.9 | 20.6 | 20.2 | 21.1 |

## التسهيلات الائتمانية

- ارتفع الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2016 بمقدار 1,802.3 مليون دينار (8.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليصل رصيدها إلى 22,905.8 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,829.0 مليون دينار (9.5٪) في نهاية عام 2015 (الملحق الإحصائي/ جدول 16).
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، فيلاحظ استحواذ القطاع الخاص (مقيم) على معظم هذه التسهيلات، حيث ارتفع رصيد التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع في نهاية عام 2016 بمقدار 1,803.3 مليون دينار (10.0٪). في حين انخفض رصيد التسهيلات الممنوحة للقطاع العام (حكومة مركزية ومؤسسات عامة) بمقدار 6.2 مليون دينار (0.2٪)، وذلك بالمقارنة بمستوياتها السائدة في نهاية عام 2015.

**توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة**

2012 – 2016، بالمليون دينار

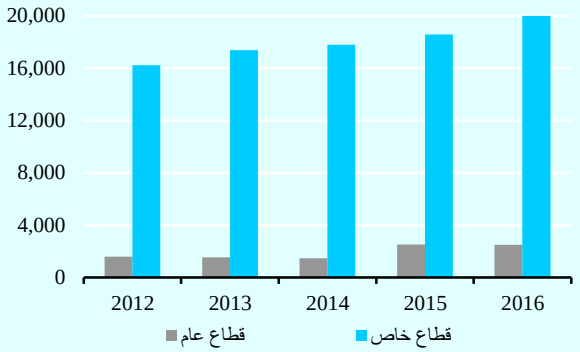


- ومن الجدير بالذكر أن رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة الأجنبية قد شكلت ما نسبته 11.9٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال عام 2016، مقابل 13.4٪ خلال عام 2015.

## أسعار الفائدة لدى البنوك المرخصة

انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع والتسهيلات الائتمانية لدى البنوك المرخصة خلال عام 2016، باستثناء الكمبيالات والأسناد المخصومة، مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015. وفيما يلي أبرز تطورات أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية والودائع لدى البنوك المرخصة:

- أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية

  - بلغ سعر الفائدة على تسهيلات الجاري مدين في نهاية عام 2016 ما نسبته 7.60٪، مقارنة مع 8.01٪ في نهاية عام 2015، بانخفاض قدره 41 نقطة أساس.

- بلغ سعر الفائدة على القروض والسلف 7.83٪ في نهاية عام 2016، بالمقارنة مع 8.24٪ في نهاية عام 2015، أي بانخفاض مقداره 41 نقطة أساس.
- بلغ سعر الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة 10.42٪ في نهاية عام 2016، مقابل 8.70٪ في نهاية عام 2015، بارتفاع مقداره 172 نقطة أساس.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية عام 2016 ما نسبته 8.37٪، محافظاً بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2015.

## • أسعار الفائدة على الودائع

- بلغ سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية عام 2016 ما نسبته 0.26٪، مقابل 0.32٪ في نهاية عام 2015، بانخفاض مقداره 6 نقاط أساس.
- بلغ سعر الفائدة على ودائع التوفير في نهاية عام 2016 ما نسبته 0.56٪، مقابل 0.62٪ في نهاية عام 2015، بانخفاض مقداره 6 نقاط أساس.
- بلغ سعر الفائدة على الودائع لأجل 3.04٪ في نهاية عام 2016، مقابل 3.06٪ في نهاية عام 2015، أي بانخفاض مقداره نقطتي أساس.
- في ضوء ما تقدم، انخفض هامش سعر الفائدة في نهاية عام 2016، مقاساً بالفرق بين سعر الفائدة على القروض والسلف وسعر الفائدة على الودائع لأجل، بمقدار 39 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2015 ليبلغ 479 نقطة أساس.

**الوسط المرجح لأسعار الفائدة الفعلية على الودائع والتسهيلات الائتمانية لدى البنوك المرخصة***
2012 – 2016، بالنسب المئوية

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الودائع** | | | | | |
| تحت الطلب | 0.42 | 0.38 | 0.43 | 0.32 | 0.26 |
| توفير | 0.76 | 0.87 | 0.79 | 0.62 | 0.56 |
| لأجل | 4.19 | 4.97 | 4.11 | 3.06 | 3.04 |
| **التسهيلات الائتمانية** | | | | | |
| جاري مدين | 9.28 | 9.20 | 9.15 | 8.01 | 7.60 |
| قروض وسلف | 8.95 | 9.03 | 8.84 | 8.24 | 7.83 |
| كمبيالات | 9.59 | 10.13 | 9.95 | 8.70 | 10.42 |

* تمثل أسعار الفائدة في هذا الجدول متوسطات مرجحة لمختلف العملاء على مستوى البنك الواحد ولمختلف البنوك على مستوى الجهاز المصرفي.

## ❐ نشاط البنوك الأردنية في الأراضي الفلسطينية

أظهرت الميزانية الموحدة لفروع البنوك الأردنية العاملة في الأراضي الفلسطينية في نهاية عام 2016 ارتفاعاً في إجمالي الموجودات/ المطلوبات لهذه البنوك قدره 397.5 مليون دينار (9.5٪) ليصل إلى 4,566.8 مليون دينار، وذلك مقابل ارتفاع مقداره 44.8 مليون دينار (1.1٪) في نهاية عام 2015 (الملحق الإحصائي/ جدول 17).

ففي جانب الموجودات، ارتفع كل من بند التسهيلات الائتمانية بمقدار 156.2 مليون دينار (8.9٪)، وبند أرصدة لدى الجهاز المصرفي بمقدار 150.9 مليون دينار (9.2٪). كما ارتفع كل من بند محفظة الأوراق المالية والموجودات الأخرى بمقدار 68.5 مليون دينار (15.7٪) و 26.3 مليون دينار (20.6٪) على التوالي. في المقابل، انخفض بند نقد في الصندوق بمقدار 4.4 مليون دينار (2.1٪).

أما في جانب المطلوبات، فقد ارتفع بند ودائع العملاء بمقدار 252.5 مليون دينار (7.9٪)، علماً بأن ودائع الدولار

الأمريكي قد شكلت ما نسبته 36.9٪ من إجمالي الودائع، تلتها الودائع بالعملات الأجنبية الأخرى والدينار الأردني وبنسب 34.7٪ و 28.4٪ على التوالي. كذلك، ارتفع كل من بند ودائع الجهاز المصرفي بمقدار 97.8 مليون دينار (53.4٪)، وبند "رأس المال والاحتياطيات" بمقدار 36.7 مليون دينار (6.6٪) وبند مطلوبات أخرى بمقدار 10.5 مليون دينار (4.3٪).

## شركات التأمين

بلغ عدد شركات التأمين العاملة في الأردن 24 شركة تأمين في عام 2016، منها 15 شركة مرخصة لممارسة نوعي التأمين معاً (التأمينات العامة والتأمين على الحياة)، و 8 شركات مرخصة لممارسة أعمال التأمينات العامة، وشركة واحدة مرخصة لممارسة أعمال التأمين على الحياة.

وتشير البيانات المتاحة للميزانية الموحدة لشركات التأمين في نهاية عام 2015 إلى ارتفاع إجمالي الموجودات/ المطلوبات بمقدار 27.5 مليون دينار (3.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2014 ليصل إلى 869.7 مليون دينار (الملحق الإحصائي/ جدول 18).

ففي جانب الموجودات، يلاحظ ارتفاع كل من بند الذمم المدينة بمقدار 20.3 مليون دينار (14.2٪)، وبند استثمارات وموجودات أخرى بمقدار 8.5 مليون دينار (2.0٪)، وانخفاض بند الأرصدة النقدية والودائع لشركات التأمين بمقدار 1.3 مليون دينار (0.5٪)، وذلك في نهاية عام 2015 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014. أما في جانب المطلوبات فقد ارتفع بند الاحتياطيات الفنية بمقدار 31.0 مليون دينار (8.7٪)، بالإضافة إلى ارتفاع بندي الذمم الدائنة ورأس المال المدفوع والاحتياطيات بمقدار 6.7 مليون دينار (7.1٪) و 3.1 مليون دينار (1.0٪) على التوالي. في المقابل، انخفض بند مطلوبات أخرى بمقدار 10.6 مليون دينار (15.3٪).

وباستعراض نشاط شركات التأمين الخاص بالأقساط المحصلة والتعويضات المدفوعة خلال عام 2016، يلاحظ ارتفاع الأقساط المحصلة بمقدار 32.5 مليون دينار (5.9٪) لتصل إلى 582.9 مليون دينار، وارتفاع التعويضات المدفوعة بمقدار 67.1 مليون دينار (18.1٪) لتصل إلى 438.9 مليون دينار. أما بخصوص الأقساط المحصلة خلال عام 2016، فيلاحظ أن الارتفاع قد تركز في الأقساط المحصلة لفرع السيارات وبنسبة (38.8٪). تلاه فرع "التأمين الطبي" وبنسبة 29.4٪. أما فروع التأمين الأخرى، وهي "التأمين ضد الحريق والأضرار الأخرى للممتلكات" و"التأمين على الحياة" و"التأمين البحري والنقل" و"التأمين ضد الحوادث العامة"، فقد استحوذت على ما نسبته 12.8٪ و 12.0٪ و 3.5٪ و 3.5٪ من إجمالي الأقساط المحصلة على التوالي (الملحق الإحصائي/ جدول 19).

**الأهميات النسبية للأقساط المحصلة لدى شركات التأمين**
2012 – 2016، بالنسب المئوية

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| السيارات | 42.0 | 40.8 | 40.4 | 40.3 | 38.8 |
| الطبي | 25.3 | 26.1 | 27.1 | 28.1 | 29.4 |
| الحياة | 9.5 | 9.7 | 10.1 | 11.1 | 12.0 |
| الحوادث العامة | 4.8 | 4.5 | 4.6 | 3.8 | 3.5 |
| البحري والنقل | 5.3 | 5.0 | 4.8 | 4.1 | 3.5 |
| الحريق والأضرار | 13.1 | 13.9 | 13.0 | 12.6 | 12.8 |

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

أما بخصوص التعويضات المدفوعة خلال عام 2016، فيلاحظ أن الارتفاع قد تركز في التعويضات المدفوعة لفرع "السيارات" بمقدار 19.8 مليون دينار (47.5٪)، وفرع "التأمين الطبي" بمقدار 21.5 مليون دينار (33.2٪) من إجمالي التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين (الملحق الإحصائي/ جدول 20).

**الأهميات النسبية للتعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين**
2012 – 2016، بالنسب المئوية

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| السيارات | 52.9 | 51.7 | 48.1 | 51.9 | 47.5 |
| الطبي | 31.3 | 35.4 | 30.8 | 33.7 | 33.2 |
| الحياة | 7.4 | 5.9 | 5.9 | 5.6 | 6.4 |
| الحوادث العامة | 0.9 | 0.9 | 1.8 | 1.5 | 1.4 |
| البحري والنقل | 3.6 | 2.1 | 1.9 | 2.0 | 0.9 |
| الحريق والأضرار | 3.9 | 4.0 | 11.5 | 5.3 | 10.6 |

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

## بورصة عمان

شهدت مؤشرات بورصة عمان خلال عام 2016 تبايناً في أدائها مقارنة بالعام السابق، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة بما نسبته 1.6٪، وتراجعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة بنسبة 3.6٪ لتصل إلى 17.3 مليار دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 63.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما وانخفض حجم التداول بنسبة 31.8٪. هذا وقد سجل صافي تعاملات المستثمرين غير الأردنيين تدفقاً موجباً بمقدار 237.1 مليون دينار. وفيما يلي ملخصاً يستعرض أهم مؤشرات الأداء في بورصة عمان خلال عام 2016:

- انخفض حجم التداول بنحو 1,087.6 مليون دينار (31.8٪) عن مستواه المسجل خلال عام 2015 ليصل إلى 2,329.5 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 1,153.7 مليون دينار (51.0٪) خلال عام 2015. وجاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض حجم التداول في كل من القطاع المالي بمقدار 1,138.8 مليون دينار (48.6٪)، وقطاع الخدمات بمقدار 306.0 مليون دينار (41.9٪)، مقابل ارتفاع حجم التداول في قطاع الصناعة بمقدار 357.1 مليون دينار (الملحق الإحصائي/ جدول 21).

**الأهميات النسبية لحجم التداول في بورصة عمان حسب القطاعات**
2012 – 2016، بالنسب المئوية

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| الصناعة | 19.5 | 13.1 | 16.7 | 10.1 | 30.2 |
| الخدمات | 20.4 | 13.5 | 16.5 | 21.4 | 18.2 |
| المالي | 60.1 | 73.4 | 66.8 | 68.5 | 51.6 |

المصدر: بورصة عمان.

**حجم التداول في بورصة عمان**
2012 – 2016، بالمليون دينار

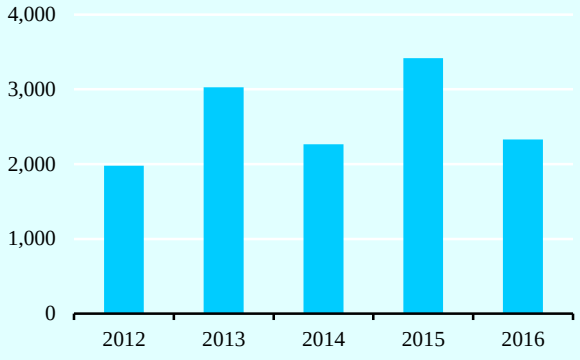

- تراجعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة بنحو 645.3 مليون دينار (3.6٪) عن نهاية العام السابق لتصل إلى 17.3 مليار دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 63.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل انخفاض قدره 97.9 مليون دينار (0.5٪)، أو ما نسبته 67.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015.

- انخفض عدد الأسهم المتداولة بنحو 749.1 مليون سهم (29.0٪) ليصل إلى 1,836.7 مليون سهم، مقابل ارتفاع قدره 264.0 مليون سهم (11.4٪) خلال العام السابق. كما انخفض عدد العقود المنفذة بنحو 112.8 ألف عقد (12.6٪) ليصل إلى ما يقارب 786.2 ألف عقد في نهاية عام 2016. وبالنظر إلى عدد الأسهم المتداولة قطاعياً، تبين استحواذ القطاع المالي على ما نسبته 58.7٪ من الأسهم التي تم تداولها خلال عام 2016، تلاه قطاع الخدمات بنسبة 21.6٪، ثم قطاع الصناعة وبنسبة 19.7٪.

- أما فيما يتعلق بصافي تعاملات المستثمرين غير الأردنيين في بورصة عمان، فقد سجلت لهذا العام تدفقاً موجباً بلغ 237.1 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 10.6 مليون دينار خلال العام السابق. هذا وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراه كما في نهاية عام 2016 من قبل المستثمرين غير الأردنيين نحو 666.5 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة نحو 429.4 مليون دينار.

**عمليات شراء وبيع المستثمرين غير الأردنيين للأسهم في بورصة عمان**
2012 – 2016، بالمليون دينار

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **المجموع العام للشراء** | **322.9** | **939.5** | **362.7** | **981.7** | **666.5** |
| عرب | 227.7 | 818.5 | 262.1 | 894.3 | 520.3 |
| أجانب | 95.2 | 121.0 | 100.6 | 87.4 | 146.2 |
| **المجموع العام للبيع** | **285.2** | **792.6** | **384.8** | **971.1** | **429.4** |
| عرب | 225.8 | 693.2 | 247.8 | 873.5 | 304.1 |
| أجانب | 59.4 | 99.4 | 137.0 | 97.6 | 125.3 |
| **صافي الاستثمار** | **37.7** | **146.9** | **22.2-** | **10.6** | **237.1** |
| عرب | 1.9 | 125.3 | 14.3 | 20.8 | 216.2 |
| أجانب | 35.8 | 21.6 | 36.4- | 10.2- | 20.9 |

المصدر : بورصة عمان

## الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم

- بلغ الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية عام 2016 نحو 2,170.3 نقطة، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 34.0 نقطة (1.6٪) عن مستواه في نهاية العام السابق، مقارنة مع انخفاض بلغ 29.1 نقطة (1.3٪) في نهاية عام 2015. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الرقم القياسي لقطاع الصناعة بمقدار 244.2 نقطة (13.2٪)، وارتفاع الرقم القياسي للقطاع المالي بمقدار 27.0 نقطة (0.9٪). بالمقابل، انخفض الرقم القياسي لقطاع الخدمات بمقدار 122.0 نقطة (7.1٪) (الملحق الإحصائي/ جدول 23).

- تراجع الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية لرأس المال في عام 2016 بمقدار 160.2 نقطة (3.8٪) عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ 4,069.7 نقطة. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الخدمات بمقدار 186.5 نقطة (16.3٪)، وانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 82.5 نقطة (3.0٪)، وانخفاض الرقم القياسي لقطاع البنوك بمقدار 19.2 نقطة (0.2٪). في المقابل، ارتفع الرقم القياسي لقطاع التأمين بمقدار 15.8 نقطة (1.2٪) (الملحق الإحصائي/ جدول 22).

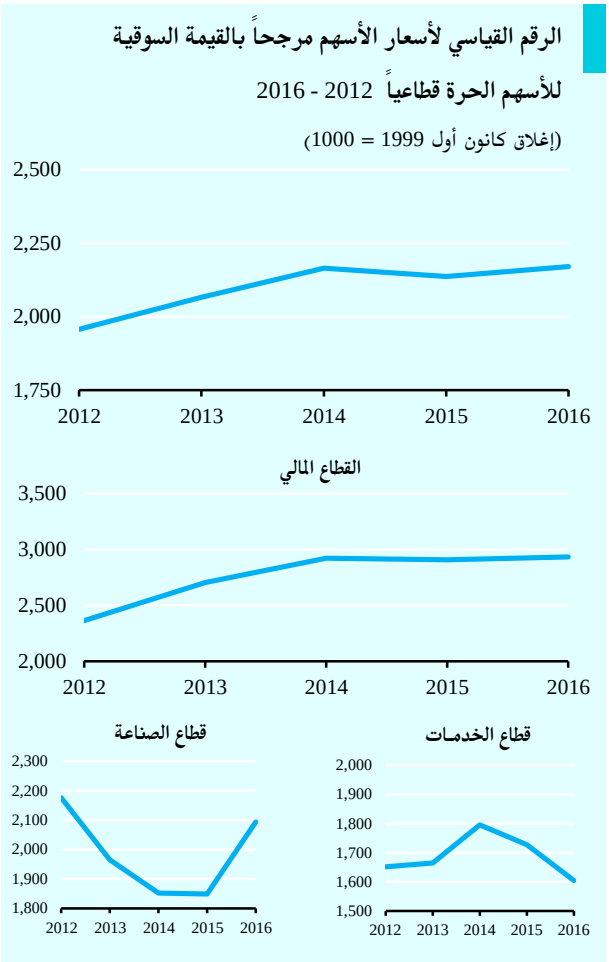


## المؤسسات المالية الأخرى

بالإضافة إلى المؤسسات التي تم استعراض أنشطتها، هناك العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية التي تنشط في مجال مساندة الأعمال المصرفية كضمان ودائع العملاء، وضمان القروض وائتمان الصادرات، بالإضافة إلى إعادة تمويل القروض السكنية. وتقف هذه المؤسسات جنباً إلى جنب مع المؤسسات المالية المصرفية في رسم الملامح المتكاملة للجهاز المالي والمصرفي في المملكة. وفيما يلي استعراض لأبرز أنشطة هذه المؤسسات خلال عام 2016:

### مؤسسة ضمان الودائع

واصلت مؤسسة ضمان الودائع خلال عام 2016 أنشطتها الرامية إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في حماية المودعين لدى البنوك المرخصة من خلال ضمان ودائعهم لديها، بهدف تحفيز الادخار وتعزيز الاستقرار والثقة بالنظام المصرفي في المملكة. وضمن جهود المؤسسة المستمرة لتوسيع خطتها ونشاطها في حماية المودعين، تقوم المؤسسة حالياً بمراجعة مشروع القانون المعدل لقانونها، بحيث يتسق والتعديل على قانون البنك المركزي، وتسعى المؤسسة لشمول البنوك الإسلامية في عضويتها، والذي يهدف بشكل رئيسي إلى منح المؤسسة دور في إيجاد حلول للبنوك المتعثرة وتوفير حماية وضمان لشريحة أكبر من المودعين لدى البنوك العاملة في المملكة. هذا ويشمل ضمان المؤسسة 19,312.8 مليون دينار (74.3٪) من إجمالي الودائع بالدينار لدى الجهاز المصرفي في نهاية عام 2016، مقارنة مع 19,489.8 مليون دينار (74.9٪) في نهاية عام 2015. ومن الجدير ذكره أن الودائع المضمونة بالكامل (خاصة بعد رفع سقف الضمان من

عشرة آلاف دينار إلى خمسين ألف دينار) قد شكّلت 24.4٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام الضمان في عام 2016، وأن هذه الودائع تعود لحوالي 1.8 مليون مودع يشكلون ما نسبته 97.1٪ من عدد المودعين المضمونين.

أما على الصعيد المالي، فقد بلغت رسوم الاشتراك التي قامت المؤسسة بتحصيلها من البنوك الأعضاء خلال عام 2016 حوالي 49.3 مليون دينار، كما حققت المؤسسة عوائد صافية على استثماراتها بلغت 27.1 مليون دينار. وعليه، وصلت احتياطيات المؤسسة إلى 612.4 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقارنة مع 537.2 مليون دينار في عام 2015، أي بنمو نسبته 14.0٪، لتبلغ نسبة تغطية احتياطيات المؤسسة للودائع الخاضعة لأحكام القانون ما نسبته 3.2٪ في نهاية عام 2016، مقارنة مع 2.8٪ في نهاية عام 2015.

كما بلغت القيمة الدفترية لمحفظة استثمارات المؤسسة حوالي 593.1 مليون دينار في نهاية عام 2016، بمتوسط عائد بلغ حوالي (4.55٪)، وبمعدل نمو (12.4٪) عن قيمتها في نهاية عام 2015 والتي بلغت 527.9 مليون دينار.

## ❐ الشركة الأردنية لضمان القروض

زادت الشركة الأردنية لضمان القروض رأسمالها مع نهاية عام 2016 إلى ما قيمته 29,080,310 دينار مما مكنها من زيادة سقوف الضمان لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى 250 ألف دينار، كما أطلقت برنامجي ضمان تمويل المشروعات الصغيرة الناشئة بنسبة ضمان بلغت 85٪ وبسقف 100 ألف دينار، وبرنامج ضمان تمويل مشروعات الطاقة المتجددة بنسبة ضمان 70٪ وبسقف 3 آلاف دينار للقطاع المنزلي و 350 ألف دينار للشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما واصلت الشركة الأردنية لضمان القروض العمل على تحقيق أهدافها المتمثلة في توفير الضمانات التي يحتاجها مجتمع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص العمل. فقد قامت الشركة الأردنية لضمان القروض خلال عام 2016، ومن خلال جميع برامج الضمان لديها، بتقديم ضماناتها لـ 1,320 قرضاً بقيمة 75.0 مليون دينار.

كما واصلت الشركة دعمها للصادرات الأردنية من خلال برنامج ائتمان الصادرات، حيث قامت الشركة خلال عام 2016 بتقديم الضمان لـ 689 شحنة تصديرية وبقيمة 53.0 مليون دينار، بالمقارنة مع ضمان 1,083 شحنة تصديرية بقيمة 54.0 مليون دينار في عام 2015.

وعلى الصعيد المالي، بلغت الإيرادات التشغيلية المتحققة للشركة خلال عام 2016 حوالي 1,152.0 ألف دينار، مقابل 970.0 ألف دينار في عام 2015، في حين بلغت الإيرادات الاستثمارية المتحققة للشركة خلال نفس العام حوالي 744 ألف دينار، مقابل 713 ألف دينار في عام 2015.

أما فيما يتعلق بالأرباح الصافية للشركة، فقد بلغت 270 ألف دينار في عام 2016، مقابل 597 ألف دينار في عام 2015.

### ❐ الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري

واصلت الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري دورها الفاعل في تطوير وتفعيل سوق التمويل الإسكاني وتلبية الحاجات السكنية لذوي الدخول المنخفضة، إذ قامت الشركة خلال عام 2016 بالتوقيع على 18 اتفاقية إعادة تمويل قروض سكنية تراوحت آجالها ما بين سنة وأقل من 5 سنوات، وبلغت قيمة هذه الاتفاقيات نحو 146.0 مليون دينار. وبذلك يصبح عدد اتفاقيات قروض إعادة التمويل للقروض السكنية التي أبرمتها الشركة منذ تأسيسها عام 1996 وحتى نهاية عام 2016 ما مجموعه 226 اتفاقية بمبلغ إجمالي قدره 1.05 مليار دينار، كذلك بلغت أرصدة قروض إعادة التمويل القائمة منذ التأسيس وحتى نهاية عام 2016 ما مجموعه 248.0 مليون دينار.

وقد ساهمت هذه القروض في زيادة إقبال المواطنين الأردنيين على امتلاك السكن وفي زيادة المبالغ المخصصة من قبل البنوك لغايات منح القروض السكنية، مما أدى إلى زيادة المنافسة التي يشهدها السوق المصرفي في مجالات تحسين شروط الإقراض السكني وزيادة آجال سداده، مما ساعد على أن تكون قيمة الأقساط لسداد القروض السكنية ضمن المقدرة على السداد للشريحة الأوسع من المواطنين المقترضين.

أما فيما يتعلق بمصادر التمويل التي اعتمدتها الشركة لتوفير الأموال اللازمة لمنح القروض، فقد تمثلت في إصداراتها من إسناد القرض في سوق رأس المال المحلي، حيث بلغت قيمة إسناد القرض التي أصدرتها الشركة خلال عام 2016 ما مقداره 166.0 مليون دينار، ليصل بذلك حجم إصداراتها من إسناد القرض منذ تأسيسها وحتى نهاية عام 2016 إلى 1,167.0 مليون دينار، ولآجال تراوحت ما بين سنة فأقل من 5 سنوات، علماً بأن هذه الإصدارات قد نُفذت بطريقة الاكتتاب الخاص أو العام وبيعت للأفراد وللمؤسسات المالية والاستثمارية من القطاعين العام والخاص. وقد بلغ الرصيد الإجمالي القائم من إصدارات الشركة من إسناد القروض في نهاية عام 2016 ما مجموعه 256.5 مليون دينار.

### ❐ صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي

تلعب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي دوراً حيوياً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كونها تعمل على تعزيز الحماية للعاملين المشمولين في مظلة الضمان. كما تعمل على استثمار أموالها في مشاريع اقتصادية ومالية من خلال خبرات استثمارية وقرار استثماري متوازن ورقابة على الأداء في سبيل تنمية القيمة الحقيقية لموجوداتها، مما يعزز قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن عليهم في الضمان. ولهذه الغاية تم إنشاء صندوق لاستثمار أموال الضمان الاجتماعي والذي باشر أعماله في مطلع عام 2003.

ووفقاً لأحدث البيانات المتوفرة في نهاية عام 2016، حقق صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي ارتفاعاً في إجمالي الموجودات/ المطلوبات بلغ 682.0 مليون دينار (8.9٪) عن مستواه في نهاية عام 2015 ليصل إلى 8,325.0 مليون دينار. وبتحليل جانب الموجودات، يتبين أن الزيادة تركزت في بند "محفظة السندات" بمقدار 772.0 مليون دينار (22.6٪). كما ارتفع كل من بند "المحفظة العقارية"

بمقدار 43.0 مليون دينار (8.0٪)، وبند "موجودات أخرى" بمقدار 36.0 مليون دينار (31.6٪). في المقابل، انخفض كل من بند "محفظة الاستثمار بالأسهم (المساهمات العامة والمساهمات الخاصة)" بمقدار 101.0 مليون دينار (4.6٪)، وبند "محفظة أدوات السوق النقدي" بمقدار 73.0 مليون دينار (7.8٪)، وذلك عن مستوياتهم المسجلة في نهاية عام 2015 (الملحق الإحصائي/ جدول 24).

ويلاحظ من التوزيع النسبي لموجودات الصندوق اعتماده بشكل كبير على الاستثمار في "محفظة السندات" التي تشكل (50.3٪) من إجمالي الموجودات، وكذلك "محفظة الاستثمارات بالأسهم (المساهمات العامة والمساهمات الخاصة)" بنسبة (25.3٪) من إجمالي الموجودات يليه بند "محفظة أدوات السوق النقدي" بنسبة (10.3٪) من إجمالي الموجودات لعام 2016.

# الفصل الثالث
# قطـــاع الماليـــــة العامـــــة

في ضـوء اسـتكمال تطبيـق برنـامج الإصـلاح المـالي والاقتصادي ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني (SBA) مـع صـندوق النقـد الـدولي في شـهر آب 2015، واصـلت الحكومة السير قدماً في نهجها الإصلاحي عبر تبني برنـامج اقتصـادي جديـد للفـترة (2016-2019) يدعمـه اتفـاق للاسـتفادة مـن تسـهيل الصـندوق الممتـد (EFF) والـذي تم توقيعه في شهر آب 2016، بهدف تعزيز عمليـات الإصـلاح المالي والهيكلي، وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل.

وقد شهدت المالية العامـة خـلال عـام 2016 تحسـناً في أدائها، حيث انخفض عجز الموازنة (بعد المنح) بمقـدار 0.3 نقطة مئوية ليصل إلى مـا نسـبته 3.2٪ مـن النـاتج المحلـي الإجمالي، بالمقارنة مع عجز مالي نسبته 3.5٪ من الناتج في عـام 2015. وجـاء التحسـن في أداء الماليـة العامـة نتيجـة الإجراءات الهادفة إلى تعزيز الإيرادات المحليـة والحـد مـن الإعفاءات الضريبية، وضبط الإنفـاق الجـاري وتنظيمـه وفقـاً للأولويات.

أمـا الإيـرادات العامـة (الإيـرادات المحليـة والمـنح الخارجيـة) فقـد سـجلت ارتفاعـاً نسـبته 4.0٪ خـلال عـام 2016 عن مستواها المتحقق في عام 2015، مدفوعـةً بارتفـاع الإيرادات المحلية الضريبية وغـير الضـريبية. كمـا ارتفعـت النفقات العامة، بشقيها الجاري والرأسـمالي، بنسـبة 2.9٪ عن مستواها المتحقق في عام 2015.

وفيما يتعلق بالمديونية، بشـقيها الـداخلي والخـارجي، ارتفع إجمالي الـدين العـام في نهايـة عـام 2016 ليصـل إلى 26,092.7 مليـون دينـار (95.1٪ مـن النـاتج). وجـاء هـذا الارتفاع نتيجة لتمويل عجز الموازنة العامة والقروض المكفولة لكل من شركة الكهرباء الوطنيـة وسـلطة الميـاه، فضـلاً عـن اسـتمرار تبـاطؤ النمـو الاقتصـادي خـلال عـام 2016. ومـن الجدير بالذكر أن مديونية شركة الكهرباء الوطنيـة وسـلطة المياه في نهاية عام 2016 حافظت على مستواها المتحقـق في نهاية عام 2015 والبالغ 6.7 مليار دينـار. أمـا صـافي الـدين العام، فقد بلـغ في نهايـة عـام 2016 مـا مقـداره 24,079.4 مليون دينار (87.7٪ من الناتج).

وقامت الحكومة في عام 2016 بتبني خطة اسـتراتيجية إدارة الـدين العـام متوسـطة المـدى (2016-2020)، توضـح سياسة الدين الحكـومي بهـدف ضـمان تلبيـة الاحتياجـات التمويلية للحكومة، والوفاء بالتزاماتهـا بأقـل تكلفـة ممكنـة ودرجة مخاطر مقبولـة، وتمديـد آجـال الاسـتحقاق. وترتكـز الاستراتيجية على عدد من المحاور، أبرزهـا: الاسـتمرار في سياسـة الاعتمـاد علـى مصـادر الـدين الخـارجي، وتمديـد متوسط آجال اسـتحقاق الـدين الـداخلي عـن طريـق إصـدار أدوات دين بآجال طويلة الأمد، وتخفيض حجم الدين قصير الأجل الذي يُستحق خلال سنة واحدة، بالإضافة إلى تنويـع مصادر التمويل وتوسـيع قاعـدة المسـتثمرين في أدوات الـدين الحكومي من خلال العمل على إصدار سندات غـير تقليديـة مثل الصكوك الإسلامية والسندات لصغار المدخرين.

# الموازنة العامة

أدت جملة الإجراءات الحكومية في مجال الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وأبرزها الإجراءات الاستباقية لبرنامج التسهيل المتد التي تم اتخاذها في منتصف عام 2016، إلى تحسن أداء الإيرادات المحلية خلال عام 2016 بالمقارنة مع مستواها المسجل في عام 2015، حيث انخفض عجز الموازنة العامة بعد المنح الخارجية بحوالي 47.0 مليون دينار ليصل إلى 878.8 مليون دينار (3.2٪ من الناتج) بالمقارنة مع عجز مقداره 925.8 مليون دينار (3.5٪ من الناتج) خلال عام 2015. وفي حال استثناء المنح الخارجية والبالغة 836.0 مليون دينار خلال عام 2016، يرتفع العجز المالي إلى 1,714.8 مليون دينار (6.2٪ من الناتج). وقد نجم عن زيادة الإيرادات المحلية ارتفاع مؤشر الإعتماد على الذات مقاساً بنسبة تغطية النفقات الجارية من الإيرادات المحلية، إلى 90.1٪ المقارنة مع مستواه في عام 2015 والبالغ 89.2٪.

**خلاصة الموازنة العامة للحكومة المركزية**

2012-2016، بالمليون دينار

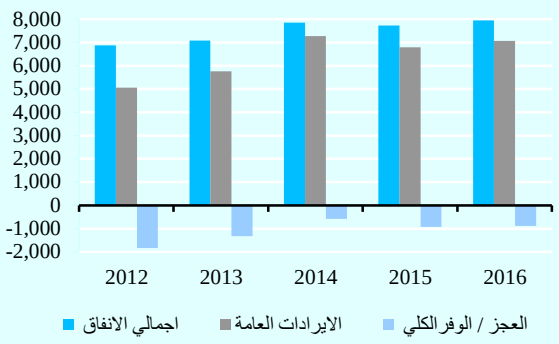


**تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة**

2013 - 2016، بالمليون دينار

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| الإيرادات العامة | **5,758.9** | **7,267.6** | **6,797.1** | **7,069.7** |
| معدل النمو (٪) | 13.9 | 26.2 | 6.5- | 4.0 |
| الإنفاق العام | **7,076.9** | **7,851.1** | **7,722.9** | **7,948.5** |
| معدل النمو (٪) | 2.9 | 10.9 | 1.6- | 2.9 |
| العجز/الوفر الكلي | **1,318.0-** | **583.5-** | **925.8-** | **878.8-** |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 5.5- | 2.3- | 3.5- | 3.2- |

## الإيرادات العامة

شهدت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية) خلال عام 2016 ارتفاعاً بقيمة 272.6 مليون دينار (4.0٪)، مقارنة بمستواها المتحقق خلال عام 2015 لتصل إلى 7,069.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 322.8 مليون دينار، وانخفاض المساعدات الخارجية بمقدار 50.2 مليون دينار.

وقد أسهم التحسن في جانب الإيرادات العامة خلال عام 2016 في انخفاض الفجوة بين إيرادات الحكومة ونفقاتها، وبالتالي تحسن نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة بمقدار 0.9 نقطة مئوية عن مستواها في عام 2015 لتصل إلى 88.9٪.

**أهم مؤشـــرات الإيـــرادات العامـــة**

2013 - 2016، بالمليون دينار

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات المحلية** | **5,119.8** | **6,031.1** | **5,910.9** | **6,233.7** |
| النسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية (٪) | 88.9 | 83.0 | 87.0 | 88.2 |
| النسبة إلى النفقات الجارية (٪) | 84.5 | 89.8 | 89.2 | 90.1 |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 21.5 | 23.7 | 22.2 | 22.7 |
| **المنح الخارجية** | **639.1** | **1,236.5** | **886.2** | **836.0** |
| النسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية (٪) | 11.1 | 17.0 | 13.0 | 11.8 |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 2.7 | 4.9 | 3.3 | 3.0 |
| **الإيرادات المحلية والمنح الخارجية** | **5,758.9** | **7,267.6** | **6,797.1** | **7,069.7** |
| النسبة إلى إجمالي الإنفاق (٪) | 81.4 | 92.6 | 88.0 | 88.9 |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 24.1 | 28.6 | 25.5 | 25.8 |

## • الإيرادات المحلية

ارتفعت حصيلة الإيرادات المحلية خلال عام 2016 عن مستواها في عام 2015 بمقدار 322.8 مليون دينار (5.5٪)، لتصل إلى 6,233.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجة لزيادة الإيرادات الضريبية بمقدار 157.3 مليون دينار (3.8٪)، لتصل إلى 4,254.4 مليون دينار، وزيادة الإيرادات غير الضريبية بمقدار 165.5 مليون دينار (9.1٪)، لتصل إلى 1,979.3 مليون دينار. وقد شكلت الإيرادات الضريبية الجزء الأكبر من الإيرادات المحلية وبنسبة بلغت 68.2٪.

وعلى صعيد تطورات البنود الرئيسة المكونة للإيرادات الضريبية، فقد ارتفعت حصيلة بند "الضريبة العامة على السلع والخدمات" بمقدار 103.9 مليون دينار (3.7٪) لتبلغ 2,883.8 مليون دينار في عام 2016، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.1٪ خلال عام 2015. ويعزى ذلك إلى تحسن حصيلة ضرائب المبيعات، العامة والخاصة، نتيجة قيام الحكومة برفع الضريبة على السجائر وبعض المشتقات النفطية والكحول والأنبذة وغيرها من السلع والخدمات. وضمن هذا البند، ارتفعت حصيلة كل من ضرائب المبيعات على الخدمات والقطاع التجاري والسلع المحلية بمعدل 11.7٪ و 6.9٪ و 1.7٪ على التوالي. وفي المقابل، انخفضت حصيلة الضرائب على السلع المستوردة بنسبة 0.7٪. ومن الجدير بالذكر أن الضرائب على السلع والخدمات ما زالت تتصدر إجمالي الإيرادات الضريبية وبنسبة بلغت 67.8٪ خلال عام 2016.

أما الضرائب على الدخل والأرباح، فقد ارتفعت حصيلتها خلال عام 2016 بمقدار 86.0 مليون دينار (10.0٪) لتصل إلى 944.7 مليون دينار. ويعزى هذا الارتفاع، بشكل رئيس، إلى ارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الشركات والمشروعات الأخرى بمقدار 99.0 مليون دينار عن مستواها في عام 2015، نتيجة لإخضاع أرباح ودخل الشركات المتحقق في عام 2016 إلى قانون

ضريبة الدخل لعام 2014. وقد شكلت إيرادات ضرائب الدخل على أرباح الشركات والمشروعات الأخرى ما نسبته 79.5٪ من إجمالي ضرائب الدخل، لتبلغ 750.8 مليون دينار. أما الضرائب على دخل الأفراد، فقد انخفضت حصيلتها في عام 2016 بمقدار 13.0 مليون دينار لتصل إلى 193.9 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 20.5٪ من إجمالي ضرائب الدخل.

وفيما يتعلق بحصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، فقد شهدت انخفاضاً مقداره 22.4 مليون دينار في عام 2016 لتصل إلى 311.1 مليون دينار. ويعزى هذا الانخفاض إلى استمرار إغلاق المنافذ الحدودية مع كل من سوريا والعراق، واللذان يعدان من الشركاء التجاريين للمملكة، بسبب الظروف السياسية والأمنية التي تمر بها المنطقة.

وفيما يتعلق بالإيرادات غير الضريبية، فقد ارتفعت حصيلة بند الإيرادات الأخرى خلال عام 2016 بمقدار 168.9 مليون دينار (9.4٪)، لتصل إلى 1,964.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الإيرادات المختلفة بنسبة 39.2٪، وانخفاض كل من إيرادات دخل الملكية بنسبة 13.1٪، وإيرادات بيع السلع والخدمات بنسبة 2.9٪. وقد شكلت الإيرادات الأخرى ما نسبته 31.5٪ من إجمالي الإيرادات المحلية.

**مكونات الإيرادات المحلية**

2013 - 2016، بالمليون دينار

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات الضريبية** | **3,652.5** | **4,037.1** | **4,097.1** | **4,254.4** |
| النسبة إلى الإيرادات المحلية (٪) | 71.3 | 66.9 | 69.3 | 68.2 |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 15.3 | 15.9 | 15.4 | 15.5 |
| **الإيرادات الأخرى** | **1,445.2** | **1,973.0** | **1,795.2** | **1,964.1** |
| النسبة إلى الإيرادات المحلية (٪) | 28.2 | 32.7 | 30.4 | 31.5 |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 6.1 | 7.8 | 6.7 | 7.2 |
| **الاقتطاعات التقاعدية** | **22.1** | **21.0** | **18.6** | **15.2** |
| النسبة إلى الإيرادات المحلية (٪) | 0.4 | 0.3 | 0.3 | 0.2 |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 |
| **إجمالي الإيرادات المحلية** | **5,119.8** | **6,031.1** | **5,910.9** | **6,233.7** |

**هيكل الإيرادات المحلية للحكومة المركزية ضمن موازنة 2016**

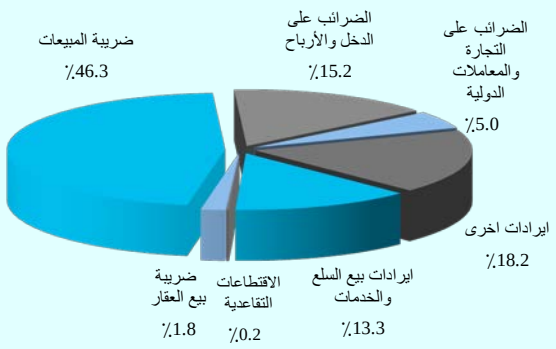

وبالمقابل، انخفضت حصيلة الاقتطاعات التقاعدية في عام 2016 بمقدار 3.4 مليون دينار (18.3٪)، عن مستواها في عام 2015 لتصل إلى 15.2 مليون دينار.

- **المنح الخارجية**

انخفضت المنح الخارجية الموجهة لدعم الموازنة العامة في عام 2016 بمقدار 50.2 مليون دينار مقارنة بمستواها في عام 2015، لتصل إلى ما قيمته 836.0 مليون دينار (3.0٪ من الناتج). وقد توزعت تلك المنح على النحو التالي:

- منحة أمريكية بقيمة 371.6 مليون دينار.
- جزء من منحة دول مجلس التعاون الخليجي بقيمة 364.3 مليون دينار.
- منحة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 62.9 مليون دينار.
- منح أخرى بقيمة 37.2 مليون دينار.

وفي إطار منحة دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تم بموجبها تخصيص 5 مليارات دولار أمريكي لتمويل مشاريع تنموية في المملكة على مدى خمس سنوات (2012-2016)، فقد تم تحويل ما مجموعه 1.66 مليار دينار (أي ما يعادل نحو 2.34 مليار دولار) حتى نهاية عام 2016، منها 1.11 مليار دينار (1.57 مليار دولار) تم سحبها من خلال البنك المركزي. وتجدر الإشارة إلى عدم ورود أية مبالغ من حصة قطر في المنحة الخليجية. من جهة أخرى، تم الاتفاق مع كل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وكذلك صندوق أبو ظبي للتنمية، على تمويل عدد من البرامج والمشاريع تشمل قطاعات اقتصادية مختلفة، أهمها قطاعات الطاقة والنقل والتعليم.

## النفقات العامـــة

ارتفعت النفقات العامة في عام 2016 بمقدار 225.6 مليون دينار (2.9٪)، لتبلغ 7,948.5 مليون دينار، ويعود ذلك إلى ارتفاع النفقات الجارية بمقدار 294.8 مليون دينار، وانخفاض الإنفاق الرأسمالي بمقدار 69.2 مليون دينار.

**هيكل النفقات العامة للحكومة المركزية ضمن موازنة 2016**

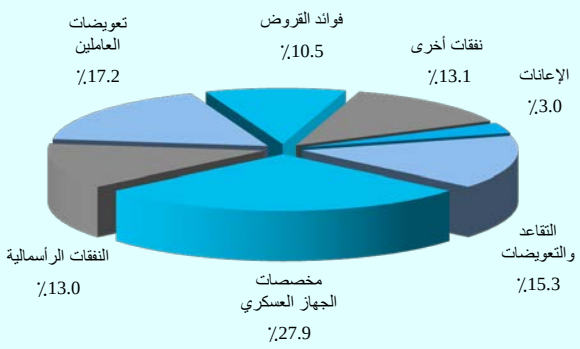

**أهم مؤشرات النفقات العامة**

2013 - 2016، بالمليون دينار

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| **النفقات الجارية** | **6,055.9** | **6,713.6** | **6,624.5** | **6,919.3** |
| النسبة إلى إجمالي الإنفاق (٪) | 85.6 | 85.5 | 85.8 | 87.1 |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 25.4 | 26.4 | 24.9 | 25.2 |
| **النفقات الرأسمالية** | **1,021.0** | **1,137.5** | **1,098.4** | **1,029.2** |
| النسبة إلى إجمالي الإنفاق (٪) | 14.4 | 14.5 | 14.2 | 12.9 |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 4.3 | 4.5 | 4.1 | 3.8 |
| **إجمالي الإنفاق** | **7,076.9** | **7,851.1** | **7,722.9** | **7,948.5** |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 29.7 | 30.9 | 29.0 | 29.0 |

## • النفقات الجارية

سجلت النفقات الجارية في عام 2016 ارتفاعاً مقداره 294.8 مليون دينار (4.5٪)، بالمقارنة مع عام 2015 لتبلغ 6,919.3 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 25.2٪ من الناتج مقابل 24.9٪ في عام 2015.

وقد جاء الارتفاع في النفقات الجارية نتيجة لارتفاع العديد من البنود المكونة لها، وفي مقدمتها بند مخصصات الجهاز العسكري الذي ارتفع بنسبة 10.9٪. كما ارتفعت المنافع الاجتماعية بما نسبته 2.4٪ (أهمها نفقات التقاعد والتعويضات). وارتفع بند استخدام السلع والخدمات بنسبة 10.2٪، وتعويضات العاملين بنسبة 1.9٪. وفي المقابل، انخفضت مدفوعات فوائد الدين العام (الداخلي والخارجي) بنسبة 8.7٪. وكذلك انخفض بند الإعانات (متضمناً إعانات دعم السلع) بنسبة 17.0٪.

وبالنظر إلى هيكل النفقات الجارية (الملحق الإحصائي/ جدول 27)، يلاحظ بأن النفقات الجارية غير المرنة قد شكلت حوالي 81.4٪ من إجمالي الإنفاق الجاري، وتشمل هذه النفقات كل من مخصصات الجهاز العسكري ونسبتها 32.0٪ من إجمالي النفقات الجارية، وتعويضات العاملين (رواتب وأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) ونسبتها 19.8٪، والتقاعد والتعويضات (17.5٪)، وفوائد القروض (12.1٪). أمّا النفقات الجارية التي تتسم بالمرونة، فقد شكلت النسبة المتبقية والبالغة 18.6٪ من إجمالي النفقات الجارية. وتضمنت هذه النفقات دعم السلع التموينية والذي شكل حوالي 1.9٪ من إجمالي النفقات الجارية، وبند "استخدام السلع والخدمات" (6.4٪)، فيما شكلت نفقات جارية أخرى النسبة المتبقية والبالغة 10.3٪.

وفيما يتعلق بالتصنيف الوظيفي للنفقات الجارية، فقد استحوذت نفقات الحماية الاجتماعية على الحصة الكبرى من النفقات الجارية وبنسبة بلغت 22.6٪، تلتها نفقات الخدمات العمومية بنسبة 18.9٪. أما نفقات "النظام العام وشؤون السلامة" والدفاع والتعليم والصحة فشكلت ما نسبته 15.1٪ و 14.2٪ و 13.4٪ و 11.9٪، على التوالي. وتوزعت النسبة المتبقية والبالغة 3.9٪ على نفقات جارية أخرى.

## • النفقات الرأسماليـــــة

انخفضـت النفقـات الرأسماليـة خـلال عـام 2016 بمقـدار 69.2 مليـون دينـار عـن مسـتواها في عـام 2015 لتبلغ 1,029.2 مليـون دينـار، مشـكلةً بـذلك مـا نسـبته 3.8٪ من الناتج، بالمقارنة مع 4.1٪ مـن النـاتج في عـام 2015. وقد بلغت نسبة النفقات الرأسماليـة إلى إجمـالي الإنفاق نحو 12.9٪، أمّا نسبة الإنجـاز (نسـبة النفقـات الرأسمالية الفعلية إلى النفقات الرأسمالية المقدّرة في قانون الموازنة العامة) فقـد انخفضـت إلى 78.5٪ في عـام 2016 بالمقارنة مع 93.5٪ في عام 2015.

وبالنظر إلى مكونات النفقات الرأسمالية، يلاحظ بأن بند المباني والإنشاءات استحوذ على الجزء الأعظم منهـا وبنسبة بلغت 46.3٪. وشكلت النفقات الرأسماليـة ذات الطبيعـة الجاريـة (تشـمل دعـم الوحـدات الحكوميـة، واستخدام السلع والخدمات، وتعويضات العاملين، وبند دراسـات وأبحـاث) مـا نسـبته 35.8٪، فيمـا توزعـت النسـبة المتبقيـة والبالغـة 17.9٪ علـى البنـود الأخـرى وأهمهـا الأجهـزة والمعـدات، والتأثيـث واللـوازم، والأراضي.

**التصنيف الاقتصادي للنفقات الرأسمالية، 2016**

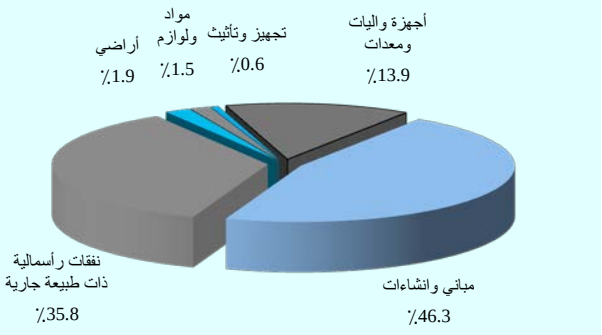


وفيمـا يتعلـق بالتصـنيف الـوظيفي للنفقـات الرأسمالية، فقد استحوذت نفقات الشؤون الاقتصادية على الحصة الكبرى وبنسبة بلغت 36.4٪، فيما شكل بند الإسكان والمرافق المجتمعية ما نسبته 19.8٪، تلاها بندي الصحة والتعليم معاً (20.3٪)، في حين توزعت النسبة المتبقية والبالغة 23.5٪ على نفقات أخرى.

## ❐ عجـــز/ وفر الموازنـــة العامـــة

انعكسـت التطـورات السـابقة في جـانبي الإيـرادات العامـة والنفقـات العامـة خـلال عـام 2016 علـى عجـز الموازنـة العامـة بمختلـف مقاييسـه، وذلـك علـى النحـو التالي:

- انخفض عجز الموازنة الكلـي بعـد المـنح الخارجيـة إلى 878.8 مليـون دينـار (3.2٪ مـن النـاتج) مقابـل عجـز مقداره 925.8 مليون دينار (3.5٪ مـن النـاتج) في عـام 2015، كما انخفض عن مستواه المستهدف في قـانون الموازنة العامـة لعـام 2016 بنحـو 27.9 مليـون دينـار. وباستثناء المنح الخارجية، يصل عجـز الموازنـة الكلـي إلى 1,714.8 مليـون دينـار (6.2٪ مـن النـاتج) في عـام 2016، مقابـل عجـز مقـداره 1,812.0 مليـون دينـار (6.8٪ من الناتج) في عام 2015.

- سجلت الموازنة العامة عجزاً أولياً بعد المـنح الخارجيـة (إجمـالي الإيـرادات العامـة مطروحـاً منـه إجمـالي النفقات العامـة بعـد اسـتبعاد مـدفوعات الفوائـد علـى الدين العام) بلغ 43.5 مليون دينار (0.2٪ مـن النـاتج)

مقابل عجز أولي مقداره 11.4 مليون دينار (0.04٪ من الناتج) في عام 2015. وفي حال استثناء المنح الخارجية، تسجل الموازنة عجزاً أولياً مقداره 879.5 مليون دينار (3.2٪ من الناتج) مقابل عجز أولي مقداره 897.6 مليون دينار (3.4٪ من الناتج) في عام 2015.

- سجلت الموازنة العامة عجزاً جارياً (الإيرادات المحلية مطروحاً منها النفقات الجارية) بلغ 685.6 مليون دينار (2.5٪ من الناتج) مقابل عجز جاري مقداره 713.6 مليون دينار (2.7٪ من الناتج) في عام 2015.

**مقاييس العجز/ الوفر المالي**

2013 - 2016، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| العجز/الوفر الأولي (بعد المنح) | 2.4- | 1.3 | 0.04- | 0.2- |
| العجز/الوفر الجاري | 3.9- | 2.7- | 2.7- | 2.5- |
| العجز/الوفر الكلي (بعد المنح) | 5.5- | 2.3- | 3.5- | 3.2- |
| العجز/الوفر الكلي (قبل المنح) | 8.2- | 7.2- | 6.8- | 6.2- |

## موازنات الوحدات الحكومية المستقلة

انخفض العجز المالي لموازنات الوحدات الحكومية المستقلة خلال عام 2016 بشكل ملحوظ ليصل إلى ما مقداره 30.2 مليون دينار، مقابل عجز مقداره 238.2 مليون دينار في عام 2015. وقد كشفت الخلاصة المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية عن تحقيق 12 وحدة حكومية (من أصل 61 وحدة حكومية) عجزاً مالياً بمقدار 343.9 مليون دينار.

وبالمقابل، سجلت شركة الكهرباء الوطنية، وفقاً لأرقام إعادة التقدير، وفراً مالياً بمقدار 143.7 مليون دينار، مقابل عجز مالي قدره 244.8 مليون دينار في عام 2015. ويعزى التحسن في أداء الشركة المالي إلى تراجع مشتريات الشركة من السولار والوقود الثقيل، والتحول نحو استيراد الغاز الطبيعي المسال بواسطة البواخر عبر ميناء العقبة اعتباراً من شهر تموز 2015، فضلاً عن التراجع الحاد في أسعار النفط عالمياً وانعكاس ذلك في انخفاض قيمة مشتريات الشركة من الوقود اللازم للتوليد. أما سلطة المياه، فقد سجلت عجزاً مالياً، وفقاً لأرقام إعادة التقدير، مقداره 289.4 مليون دينار مقابل عجز بلغ 229.5 مليون دينار في عام 2015.

وبتحليل جانبي الإيرادات والنفقات للوحدات الحكومية المستقلة خلال عام 2016، يلاحظ بأن إيراداتها قد ارتفعت بمقدار 345.7 مليون دينار لتصل إلى 1,710.2 مليون دينار. وقد تصدر بند اجمالي "إيرادات بيع السلع والخدمات" إجمالي الإيرادات ليصل إلى 1,412.7 مليون دينار (82.6٪)، في حين بلغ الدعم الحكومي، بشقيه الجاري والرأسمالي، لتلك المؤسسات ما مقداره 165.0 مليون دينار، فيما بلغت المنح الخارجية لتلك المؤسسات 51.9 مليون دينار.

وفيما يتعلق بإجمالي نفقات الوحدات الحكومية المستقلة، فقد ارتفعت في عام 2016 بنسبة 8.6٪ لتصل إلى 1,740.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع نفقاتها الرأسمالية بحوالي 12.6٪، لتبلغ حصتها من إجمالي إنفاق الوحدات المستقلة ما نسبته 37.2٪. وكذلك ارتفاع النفقات الجارية بحوالي 6.4٪ لتبلغ حصتها من إجمالي إنفاق الوحدات الحكومية المستقلة ما نسبته 62.8٪ (الملحق الإحصائي/ جدول 25 – ب).

## الديـــــن العـــــام

أظهـرت بيانـات المديونيـة العامـة، بشـقيها الحكـومي والمكفول، ارتفاعاً في إجمـالي الـدين العـام بمقـدار 1,216.2 مليون دينار ليصل إلى 26,092.7 مليـون دينـار (95.1٪ مـن الناتج)، بالمقارنة مع ارتفـاع مقـداره 2,225.4 مليـون دينـار خلال عام 2015 (93.4٪ من الناتج). وقد جاء ذلك نتيجـة لارتفاع كل من إجمالي الدين الداخلي بواقـع 307.7 مليـون دينار، ليسجل ما مقـداره 15,793.7 مليـون دينـار (57.6٪ من الناتج)، وارتفاع رصـيد الـدين الخـارجي بمقـدار 908.5 مليون دينار ليصل إلى 10,299.0 مليـون دينـار (37.5٪ مـن النـاتج). ويعكـس الارتفـاع في حجـم الـدين العـام، بشـكل أساس، الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة، بالإضافة إلى القروض المكفولة لكـل مـن شـركة الكهربـاء الوطنيـة وسـلطة الميـاه. ومـن الجـدير بالـذكر أن إجمـالي مديونيـة شـركة الكهرباء الوطنية وسلطة الميـاه في نهايـة عـام 2016 شـكلت حوالي 25.7٪ من إجمالي الدين العام (24.4٪ من الناتج).

ومـن جهـة أخـرى، انخفضـت ودائـع الحكومـة لـدى الجهـاز المصـرفي بمقـدار 15.7 مليـون دينـار في نهايـة عـام 2016 مقارنـة بمسـتواها في نهايـة عـام 2015 لتصـل إلى 2,013.3 مليون دينار. وعليـه، بلـغ صـافي الـدين العـام مـا مقداره 24,079.4 مليون دينار (87.7٪ من الناتج) في نهايـة عـام 2016 بالمقارنـة مـع 85.8٪ مـن النـاتج في نهايـة عـام 2015.

وباستعراض هيكل الدين العام وفقـاً لآجـال الاسـتحقاق (العمر المتبقي لاستحقاق الدين) في نهاية عام 2016 بالمقارنة مع نهاية عام 2015، يلاحظ أن نسبة الديون قصيرة الأجل (مستحقة السداد خلال سنة أو أقل) من إجمالي الديون قـد انخفضت إلى 19.1٪ لصالح الديون متوسطة وطويلـة الأجـل (الدين المسـتحق بعـد سـنة أو أكثـر) والـتي بلغـت نسـبتها 80.9٪ بالمقارنة مع 26.0٪ و 74.0٪ في نهاية عـام 2015، على التوالي. وتعكس هـذه الـتغيرات توجـه الحكومـة نحـو الاقـتراض متوسـط وطويـل الأجـل لتخفـيض مخـاطر إعـادة التمويل الداخلي ومخاطر أسعار الفائدة المحلية.

**هيكل الدين العام، وحسب تاريخ استحقاق الدين، 2016**
(وفقاً للعمر المتبقي للقرض)

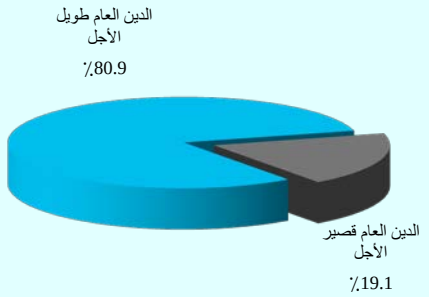


وفيما يتعلق بتصنيف الدين العام وفقاً للجهـة الدائنـة، فيلاحظ بأن الجزء الأكبر من الدين الخارجي مصدره جهات رسمية (حكومات ومؤسسات مالية دولية وإقليميـة) وبنسـبة بلغـت 21.5٪ مـن إجمـالي الـدين العـام، في حـين شـكل الدائنون من القطاع الخـاص مـا نسـبته 18.0٪ مـن إجمـالي المديونية. أما بالنسبة لإجمالي الدين الداخلي، فقـد شـكلت الديون المقدمـة مـن المصـادر البنكيـة مـا نسـبته 41.3٪ مـن إجمالي الـدين العـام، في حـين شـكّلت الـديون المقدمـة مـن المصادر غير البنكية ما نسبته 19.2٪ من اجمالي المديونية.

**هيكل الدين العام، وحسب نوع الدائن، 2016**

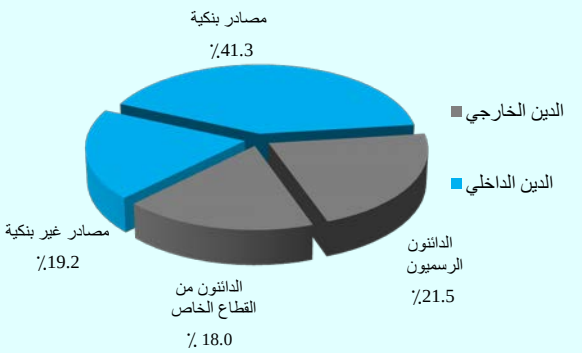


وبالنظر إلى مؤشرات الدين الرئيسية، كمؤشرات الملاءة المالية (القدرة على السداد) ومؤشرات السيولة، فيمكن استعراض أبرزها ضمن الجدول أدناه:

**أبرز مؤشرات الدين الرئيسية**
2013-2016، نسب مئوية

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| **أولاً: مؤشرات الملاءة المالية** | | | | |
| **إجمالي الدين العام/الناتج المحلي الاجمالي** | **86.7** | **89.0** | **93.4** | **95.1** |
| **إجمالي الدين العام/الإيرادات المحلية** | **403.8** | **375.6** | **420.9** | **418.6** |
| الدين الخارجي/الإيرادات المحلية | 141.3 | 133.1 | 158.9 | 165.2 |
| الدين الخارجي/الصادرات | 71.6 | 72.9 | 93.8 | 107.0 |
| **ثانياً: مؤشرات السيولة** | | | | |
| خدمة الدين الخارجي/الإيرادات المحلية | 11.7 | 15.0 | 24.7 | 26.8 |
| خدمة الدين الخارجي/الصادرات | 5.9 | 8.2 | 14.6 | 17.4 |
| فوائد الدين العام/الإيرادات المحلية | 14.4 | 15.4 | 15.5 | 13.4 |
| الدين قصير الأجل[1]/الدين العام | 27.7 | 24.1 | 26.0 | 19.1 |

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة، كانون الثاني 2017.
(1) : الدين مستحق السداد خلال سنة أو أقل.

## إجمالي الدين العام الداخلي

بلغ حجم الدين العام الداخلي (ضمن الموازنة والمؤسسات المستقلة) في نهاية عام 2016 ما مقداره 15,793.7 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 307.7 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2015. ويعد هذا الارتفاع منخفضاً نسبياً إذا قورن بالارتفاع الكبير في نهاية عام 2012 والذي وصل إلى 2,682.0 مليون دينار، وقد شكل الدين العام الداخلي ما نسبته 57.6٪ من الناتج في نهاية عام 2016، مقابل ما نسبته 58.1٪ من الناتج في نهاية عام 2015.

جاءت الزيادة في إجمالي الدين العام الداخلي نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 239.7 مليون دينار ليصل إلى 13,174.7 مليون دينار، وارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 68.0 مليون دينار ليبلغ 2,619.0 مليون دينار. هذا وقد شكلت الديون على الحكومة المركزية ما نسبته 83.4٪ من إجمالي الدين العام الداخلي. فيما شكلت الديون على المؤسسات الحكومية بموازنات مستقلة النسبة المتبقية والبالغة 16.6٪.

وعلى صعيد صافي الدين العام الداخلي، فقد بلغ 13,780.4 مليون دينار في نهاية عام 2016، بارتفاع مقداره 323.4 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2015، ليشكل بذلك ما نسبته 50.2٪ من الناتج، مقابل 50.5٪ من الناتج في عام 2015.

وفي ضوء مساعي الحكومة الرامية إلى تنويع مصادر التمويل المتاحة وتوسيع قاعدة المستثمرين، قامت الحكومة، ولأول مرة، بإصدار صكوك إسلامية خلال عام 2016؛ حيث كان الإصدار الأول في شهر أيار لصالح شركة الكهرباء الوطنية بضمان الحكومة بقيمة 75.0 مليون دينار لأجل خمس سنوات وعائد بلغ 3.5٪. أما الإصدار الثاني فقد كان في شهر تشرين الأول، حيث تم إصدار صكوك التمويل الإسلامي السيادية لأجل خمس سنوات، بقيمة 34.0 مليون دينار وبعائد بلغ نحو 3.01٪.

علاوةً على ذلك، قامت الحكومة، ولأول مرة، بإصدار سندات ادخار للأفراد مرتين خلال عام 2016 بسعر فائدة ثابت مقداره 4.25٪ لأجل خمس سنوات. وقد بدأ الاكتتاب في الإصدار الأول في شهر أيار بقيمة 27.9 مليون دينار، فيما جاء الاكتتاب في الإصدار الثاني في شهر تشرين الثاني وبمقدار 11.0 مليون دينار. وتهدف هذه الإصدارات إلى توفير أداة ادخار للأفراد تمكنهم من توظيف وإدارة مدخراتهم بأمان وبعائد ثابت ولآجال متوسطة وطويلة.

وباستعراض مصادر الدين العام الداخلي، يلاحظ ان الديون المقدمة من المصادر البنكية في نهاية عام 2016 قد بلغت حوالي 10,788.0 مليون دينار، لتشكل بذلك ما نسبته 68.3٪ من إجمالي الدين العام الداخلي مقابل 73.6٪ في نهاية عام 2015. وقد توزعت هذه الديون بواقع 8,286.0 مليون دينار (52.5٪ من إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة)، على شكل سندات وأذونات خزينة، و2,502.0 مليون دينار (15.8٪ على شكل تسهيلات مباشرة). أما الديون المقدمة من المصادر غير البنكية، فقد بلغت في نهاية عام 2016 نحو 5,006.0 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 31.7٪ من إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة (الملحق الإحصائي/ جدول 28).

**الديـــن العـــام الداخلـــي**
2012-2016، بالمليون دينار

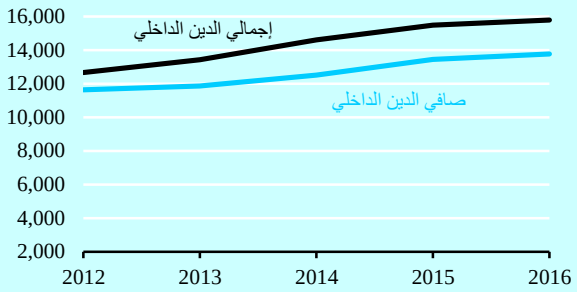


وعلى صعيد حركة أوراق الدين العام الداخلي (سندات وأذونات خزينة بما فيها سندات المؤسسات العامة)، فقد بلغ حجم إصداراتها خلال عام 2016 ما قيمته 5,546.0 مليون دينار، بارتفاع مقداره 1,926.0 مليون دينار عن مستواه في عام 2015، وقد توزعت الإصدارات الحكومية على النحو التالي:

- أذونات خزينة بقيمة 1,075.0 مليون دينار.
- سندات خزينة بقيمة 4,388.0 مليون دينار.
- سندات المؤسسات العامة بقيمة 83.0 مليون دينار.

كما ارتفع حجم الإطفاءات من هذه الأوراق خلال عام 2016 بمقدار 1,483.9 مليون دينار مقارنة بمستواها في عام 2015 ليصل إلى 5,317.0 مليون دينار. وبناءً عليه، بلغ صافي إصدارات الدين العام الداخلي ما مقداره 229.0 مليون دينار لعام 2016، بالمقارنة مع صافي تسديدات بقيمة 213.1 مليون دينار في عام 2015.

أما الفوائد المدفوعة على أوراق الدين العام الداخلي خلال عام 2016، فقد انخفضت بمقدار 94.8 مليون دينار عن مستواها في عام 2015 لتبلغ 658.1 مليون دينار، مشكلةً ما نسبته 10.6٪ من الإيرادات المحلية، أي بانخفاض مقداره 2.1 نقاط مئوية عن مستواها في عام 2015.

وفيما يتعلق بأسعار الفائدة على الأوراق المالية الحكومية، فقد بلغت على سندات الخزينة لأجل سنتين وثلاث وخمس وسبع سنوات ما نسبته 2.92٪ و 3.17٪ و 4.03٪ و 5.07٪، على التوالي، بالمقارنة مع 2.77٪ و 3.97٪ و 3.59٪ و 5.10٪ في عام 2015، على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، تم في عام 2016، ولأول مرة، إصدار سندات خزينة لأجل عشر سنوات، وبسعر فائدة وصل إلى 6.50٪.

**أبرز مؤشرات الدين العام الداخلي**
2013 - 2016، بالمليون دينار

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| **إجمالي رصيد الدين العام الداخلي** | **13,440.0** | **14,621.0** | **15,486.0** | **15,793.7** |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 56.3 | 57.5 | 58.1 | 57.5 |
| إجمالي الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي | 1,577.0 | 2,096.0 | 2,029.0 | 2,013.3 |
| **صافي رصيد الدين العام الداخلي** | **11,863.0** | **12,525.0** | **13,457.0** | **13,780.4** |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 49.7 | 49.2 | 50.5 | 50.2 |
| **حركة أوراق الدين العام [1]** | | | | |
| إصدار | 5,020.0 | 6,017.5 | 3,620.0 | 5,546.0 |
| إطفاء | 4,181.7 | 4,754.7 | 3,833.1 | 5,317.0 |
| فوائد | 709.6 | 809.7 | 752.9 | 658.1 |

المصدر: وزارة المالية.
(1) : تشمل سندات المؤسسات العامة.

## الدين العام الخارجي

شهد الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2016 ارتفاعاً مقداره 908.5 مليون دينار (9.7٪)، عن مستواه في نهاية عام 2015 ليصل إلى ما مقداره 10,299.0 مليون دينار (37.5٪ من الناتج)، مقابل 9,390.5 مليون دينار (35.3٪ من الناتج) في نهاية عام 2015. ويعزى ذلك بشكل رئيس، إلى توجهات الحكومة نحو الاقتراض من الأسواق المالية العالمية بهدف تخفيض مخاطر الاقتراض المحلي، حيث قامت الحكومة بإصدار سندات يوروبوندز سيادية في شهر تشرين الأول 2016 بقيمة إجمالية بلغت 710.0 مليون دينار (1.0 مليار دولار أمريكي) لأجل عشر سنوات وبسعر فائدة 5.75٪ (Coupon rate) وعائد بلغ 5.8٪. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة قد قامت بالتوقيع على اتفاقية جديدة مع صندوق النقد الدولي في ظل استكمال اتفاقية الاستعداد الائتماني في عام 2015، وما تمخض عنها من انعكاسات إيجابية على الأداء الكلي للاقتصاد الوطني؛ حيث تم التوقيع على اتفاقية التسهيل الممتد في شهر آب من عام 2016 للفترة (2016-2019)، وبقيمة بلغت 0.7 مليار دولار، وذلك لدعم جهود الإصلاح الحكومية وبما يتفق مع رؤية الأردن 2025 (إطار 2).

ويعزى ارتفاع رصيد الدين العام الخارجي إلى ارتفاع صافي الاقتراض الخارجي بمقدار 959.8 مليون دينار، أو ما يعادل 1,351.8 مليون دولار، وانخفاض أسعار صرف العملات الرئيسية للدول الدائنة مقابل الدينار بمقدار 51.4 مليون دينار أو ما يعادل 72.3 مليون دولار.

ولدى استعراض مصادر الدين العام الخارجي في نهاية عام 2016، يلاحظ بأن ديون المؤسسات الإقليمية والدولية قد شكلت ما نسبته 34.4٪ من إجمالي رصيد الدين العام الخارجي؛ وأبرزها القروض المقدمة من البنك الدولي (12.8٪)، وكذلك صندوق النقد الدولي (11.0٪). كما شكلت المصادر الأخرى (السندات والمصارف الأجنبية) ما نسبته 45.6٪ من إجمالي رصيد الدين العام الخارجي. أما القروض المقدمة من الحكومات العربية والأجنبية (الثنائية والتصديرية) فشكلت 20.0٪ من إجمالي الدين العام الخارجي. حيث استحوذت القروض الثنائية على الجزء الأكبر من تلك القروض وبرصيد بلغ 1,828.0 مليون دينار،

في حـين سـجلت القـروض التصـديرية تراجعـاً في رصـيدها لتصل إلى 59.0 مليون دينار. وقـد جـاءت اليابـان في مقدمـة الدول الدائنـة للمملكـة، حيـث شـكلت قروضـها مـا نسـبته 6.9٪ مـن إجمـالي مديونيـة الأردن الخارجيـة (الملحـق الإحصائي/ جدول 29).

أما فيما يتعلـق بتوزيـع القـروض الخارجيـة وفقـاً لنـوع العملة، فقد شكّلت الديون المقيّمة بالـدولار الأمريكـي الجـزء الأكبر من إجمالي رصيد الدين العام الخارجي وبنسبة بلغت 64.9٪، تلتها الديون المقيّمة بوحدة حقوق السحب الخاصة وبنسبة 12.7٪، ومـن ثـم الـدينار الكـويتي (6.9٪)، فـالين اليابـاني (6.6٪)، وأخـيراً اليـورو (6.3٪). أمـا الـديون بالعملات الأخرى فقد شكلت النسبة المتبقية والبالغة 2.6٪.

**الديـــن العـــام الخارجـــي**
2012 - 2016، بالمليون دينار

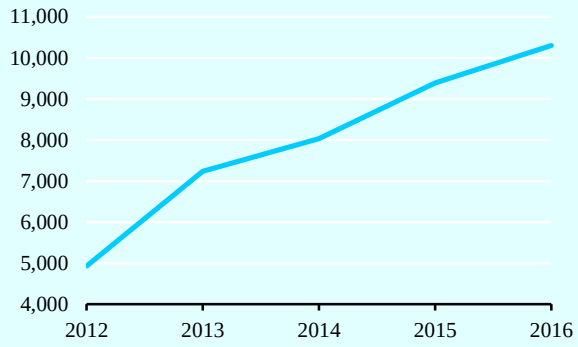


وفي مجال إدارة الدين العام الخارجي، بلغـت القـروض الخارجية (الحكومية والمكفولـة) المتعاقـد عليهـا خـلال عـام 2016 نحـو 2,811.2 مليـون دينـار (3,959.4 مليـون دولار أمريكي)، حيث استحوذ تمويل عجز الموازنـة علـى نصـيب الأسد من تلك القروض بقيمة 2,765.5 مليـون دينـار، بينمـا وجه المبلغ المتبقي لدعم قطاع الميـاه. وتاليـاً توزيـع إجمـالي القروض الخارجية المتعاقد عليها خلال عام 2016:

- إصدار سـندات محليـة بالـدولار بقيمـة 816.5 مليـون دينار.
- إصدار سندات يوروبوندز بقيمة 710.0 مليون دينار.
- قرض صندوق النقد الدولي بقيمة 511.1 مليون دينار.
- قـرض البنـك الـدولي ومؤسسـة الإنمـاء الدوليـة بقيمـة 336.6 مليون دينار.
- قرض الوكالة اليابانية بقيمة 182.3 مليون دينار.
- قروض صندوق النقد العربي بقيمة 132.6 مليون دينار.
- قروض الحكومة الفرنسية بقيمة 99.7 مليون دينار.
- قروض الحكومة الألمانية بقيمة 22.4 مليون دينار.

أمـا بخصـوص مسـحوبات القـروض الخارجيـة، فقـد انخفضـت بمقـدار 331.8 مليـون دينـار خـلال عـام 2016 بالمقارنـة مـع مسـتواها في عـام 2015، لتبلـغ مـا قيمتـه 2,364.7 مليون دينار. وقد شكلت مسـحوبات القـروض مـن عـدة مقرضـين (سـندات) مـا نسـبته 64.6٪ مـن إجمـالي المسحوبات لتبلغ 1,526.5 مليون دينار. أما المسحوبات مـن المؤسسات الإقليمية والدولية فقد شكلت 23.5٪ من إجمـالي مسحوبات القروض الخارجيـة لتبلـغ 556.4 مليـون دينـار، في حين شكلت المسحوبات من الدول العربية والصـناعية مـا نسـبته 11.6٪ لتبلـغ 274.8 مليـون دينـار، فيمـا شـكلت مسحوبات القروض من مصادر أخرى النسبة المتبقية والبالغة 0.3٪ (الملحق الإحصائي/ جدول 30).

وعلـى صـعيد خدمـة الـدين العـام الخـارجي، بلغـت التسديدات المدفوعة (الأقساط والفوائد) خلال عام 2016 مـا مقداره 1,670.5 مليـون دينـار (6.1٪ مـن النـاتج)، مقابـل 1,462.5 مليـون دينـار في عـام 2015، أي بارتفـاع مقـداره 208.0 مليون دينـار. ونتيجـة لـذلك، ارتفـع معـدل خدمـة الـدين العـام الخـارجي (والـذي يقـاس بنسـبة التسـديدات المدفوعـة إلى إجمـالي الصـادرات مـن السـلع والخـدمات باستثناء دخل عوامل الإنتـاج) إلى 17.4٪ مقابـل 14.6٪ في عام 2015.

**أبرز مؤشرات الديـــن العـــام الخارجـــي**

2013 - 2016، بالمليون دينار

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| **الرصيد القائم للدين العام الخارجي** (1) | **7,234.5** | **8,030.1** | **9,390.5** | **10,299.0** |
| نسبة الرصيد القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 30.3 | 31.6 | 35.3 | 37.5 |
| **التسديدات المدفوعة** | **598.9** | **906.3** | **1,462.6** | **1,670.5** |
| أقســـــاط | 469.1 | 701.7 | 1,230.2 | 1,434.0 |
| فوائـــــد | 129.8 | 204.6 | 232.4 | 236.5 |
| معدل خدمة الدين الخارجي (٪) (2) | 5.9 | 8.2 | 14.6 | 17.4 |

المصدر : وزارة المالية.

(1) : يمثل رصيد القروض المسحوبة بعد استبعاد التسديدات.

(2) : يمثل نسبة التسديدات المدفوعة (الأقساط + الفوائد) إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات باستثناء دخل عوامل الإنتاج.

## الإجراءات والتشريعات المالية

واصلت الحكومة خلال عام 2016 جهودها الإصلاحية في مجال المالية العامة، حيث قامت باتخاذ العديد من القرارات والتدابير والإجراءات المالية، وخصوصاً خلال النصف الثاني من العام، وذلك انسجاماً مع الإطار العام لاتفاقية التسهيل الممتد للفترة (2016-2019) التي تم توقيعها مع صندوق النقد الدولي في شهر آب من نفس العام.

وقد ركزت هذه الإجراءات في مجملها على مواصلة الضبط المالي وإصلاح الاختلالات الهيكلية في الموازنة العامة، وخصوصاً تعزيز الإيرادات المحلية الضريبية وغير الضريبية من خلال خفض حجم الإعفاءات الضريبية وزيادة قاعدة المكلفين. فضلاً عن ذلك، فقد تم في عام 2016 تبني إستراتيجية متوسطة المدى لإدارة الدين العام للأعوام (2016-2020) بهدف استدامة الدين العام ووضعه في مسار تنازلي وصولاً به إلى مستويات منخفضة ومستقرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

**وفيما يلي تفصيلاً بالإجراءات الحكومية التي اتُّخذت خلال عام 2016:**

- قرر مجلس الاستثمار تخفيض ضريبة الدخل على قطاع تكنولوجيا المعلومات من 20٪ إلى 5٪، وتخفيض ضريبة المبيعات للقطاع إلى نسبة الصفر، بالإضافة إلى إعفاء مدخلات إنتاج القطاع من جميع الضرائب والرسوم (كانون ثاني 2016).

- قررت هيئة تنظيم النقل البري تخفيض أجور النقل العام بنسبة 10٪ اعتباراً من شهر شباط 2016 (كانون ثاني 2016).
- أقر مجلس الوزراء حزمة من الإجراءات المالية تتضمن ما يلي (حزيران 2016):
  - تخفيض الرسوم عن الأراضي الخلاء والأراضي التي لا يوجد عليها أبنية مفروزة على النحو التالي:
    - تخفيض رسم البيع بنسبة 50٪ بحيث تصبح 2.5٪ بدلاً من 5٪.
    - تخفيض ضريبة بيع العقار بنسبة 50٪ بحيث تصبح 2٪ بدلاً من 4٪.
  - تخفيض نسب الاستهلاك على السيارات المستعملة المستوردة لغايات تحديد قيمة الضرائب والرسوم من أجل وضع الاستهلاك المحلي.
  - رفع أسعار السجائر بمبلغ 50 فلساً في المنطقة الجمركية (داخل أراضي المملكة) و100 فلس بمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
  - رفع سعر بيع كل من لتر السولار، والكاز، والبنزين بأنواعه، بمقدار 25 فلساً.
  - رفع الضريبة الخاصة على الكحول والأنبذة في المنطقة الجمركية من 3.75 دينار/ لتر إلى 5.5 دينار/ لتر.
  - استيفاء رسم إضافي عن نقل ملكية أي مركبة، باستثناء مركبات النقل العمومي، من شخص إلى شخص آخر (طبيعي أو معنوي)، كالتالي:
    - 50 ديناراً للسيارات ذوات سعة المحرك حتى 1500 cc.
    - 100 دينار للسيارات ذوات سعة المحرك التي تزيد عن 1500 cc وحتى 2000 cc.
    - 400 دينار للسيارات ذوات سعة المحرك التي تزيد عن 2000 cc وحتى 3000 cc.
    - 550 ديناراً للسيارات ذوات سعة المحرك التي تزيد عن 3000 cc وحتى 4000 cc.
    - 700 دينار للسيارات ذوات سعة المحرك التي تزيد عن 4000 cc.
  - إلغاء قرار تخفيض الضرائب والجمارك على الألبسة والأحذية الذي أُتخذ في شهر تشرين الأول من عام 2015.
- قرر مجلس الوزراء إلغاء التخفيض على رسم البيع وضريبة بيع العقار بنسبة 50٪ على الأراضي (تموز 2016).
- أصدر مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن قراراً بتحديد التعريفة الكهربائية للمشتركين لتحل محل التعريفة المنشورة بالجريدة الرسمية عام 2015 (تشرين أول 2016).

- وعلى صعيد الرسوم الجمركية، تم خلال عام 2016 اتخاذ الإجراءات التالية:
  - تخفيض الرسوم الجمركية من 30٪ إلى 15٪ على اجهزة مسح الزجاج واذابة الصقيع، وأبدان ومقاعد السيارات المستوردة من قبل مصانع تجميع وتصنيع المركبات كمدخلات انتاج اعتباراً من 2016/2/17.
  - رفع الرسوم الجمركية من 5٪ إلى 30٪ على صناديق نقل الأمتعة، وحقائب الألبسة، وأدوات التجميل، ومحافظ المستندات، والأوعية المماثلة، والألبسة من الجلد الطبيعي، والألعاب، وبعض أنواع الأحذية اعتباراً من 2016/7/11.
  - زيادة الرسوم الجمركية على كل من الأحذية المستعملة من 5٪ إلى 20٪، والساعات من 5٪ إلى 10٪ اعتباراً من 2016/7/11.
  - فرض رسم تعريفه نوعي بمقدار 150 ديناراً/طن على بروفيلات الألمنيوم اعتباراً من 2016/7/31.
  - إعفاء السلع والأجهزة التالية من الرسوم الجمركية: خلاصات وأرواح ومركزات الشاي والعيدان الخشبية المستوردة من قبل المصانع كمدخلات إنتاج وأكياس الهواء للسلامة العامة، اعتباراً من 2016/2/17، والبوابات الخاصة بتفتيش الأشخاص وكشف المتفجرات وأجهزة ومعدات التفتيش للأشخاص بما فيها اجهزة كشف المتفجرات، اعتباراً من 2016/6/6، والطابعات ثلاثية الابعاد، اعتباراً من 2016/12/16.
- استمرت الحكومة خلال عام 2016 بتنفيذ سياسة تحرير أسعار المشتقات النفطية التي أقرت في عام 2012، حيث تم تعديل أسعار جميع المشتقات النفطية، وفقاً للجدول التالي:

**تطورات أسعار المشتقات النفطية خلال عام 2016**

| المادة | وحدة القياس | كانون أول 2015 | كانون أول 2016 | نسبة التغير (٪) |
|---|---|---|---|---|
| البنزين الخالي من الرصاص 90 | فلس/لتر | 535.0 | 580.0 | 8.4 |
| البنزين الخالي من الرصاص 95 | فلس/لتر | 700.0 | 755.0 | 7.9 |
| السولار | فلس/لتر | 400.0 | 435.0 | 8.7 |
| الكاز | فلس/لتر | 400.0 | 435.0 | 8.7 |
| اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم) | دينار/اسطوانة | 7.5 | 7.0 | 6.7- |
| زيت الوقود للصناعة | دينار/طن | 269.6 | 313.6 | 16.3 |
| وقود الطائرات للشركات المحلية | فلس/لتر | 336.0 | 340.0 | 1.2 |
| وقود الطائرات للشركات الأجنبية | فلس/لتر | 341.0 | 345.0 | 1.2 |
| وقود الطائرات للرحلات العارضة | فلس/لتر | 356.0 | 360.0 | 1.1 |
| الأسفلت | دينار/طن | 253.7 | 302.5 | 19.2 |

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية.

## إطـــــار (2)

### اتفاقية التسهيل الممتد بين الأردن وصندوق النقد الدولي (2016-2019)

في ضوء استكمال تطبيق برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني (SBA) مع صندوق النقد الدولي في شهر آب 2015، واصلت الحكومة السير قدماً في نهجها الإصلاحي عبر تبني برنامج اقتصادي جديد للفترة (2016-2019) يدعمه اتفاق للاستفادة من تسهيل الصندوق الممتد (EFF) والذي تم توقيعه في شهر آب 2016.

ويهدف البرنامج إلى تعزيز عمليات الإصلاح المالي والهيكلي، وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل، ورفع تنافسية الاقتصاد الأردني، وتوفير فرص العمل، بما يتوافق مع رؤية الأردن 2025. وبموجب البرنامج، سيتمكن الأردن من الحصول على قرض التسهيل الممتد لمدة ثلاث سنوات (2016-2019) بقيمة 514.65 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أو ما يعادل 700 مليون دولار، سيتم استخدامه لتعزيز الاحتياطيات الأجنبية، وتقوية ميزان المدفوعات، ودعم جهود الإصلاح الحكومي. ويتضمن البرنامج حزمة من الإجراءات المالية في جانبي الإيرادات والنفقات الحكومية بهدف تحقيق تخفيض تدريجي لمستويات نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى حوالي 77٪ مع نهاية عام 2021، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم التأثير سلباً على الفئات من ذوي الدخول المتوسطة والمنخفضة.

وقد تطلب البرنامج اتخاذ إجراءات مالية استباقية للمحافظة على استقرار نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 عند نفس مستواها في عام 2015 والبالغة 94٪، وإنشاء وحدة لإدارة الاستثمارات الحكومية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتحديد أولويات المشاريع الرأسمالية الحكومية، ونشر الحسابات الحكومية المجمعة لعام 2015 لزيادة الشفافية والإفصاح المالي، بالإضافة إلى إعداد خطة ربعية للاحتياجات التمويلية بالتنسيق مع شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه، والمحافظة على التوازن المالي لشركة الكهرباء الوطنية.

هذا وشهد عام 2016 تبني الحكومة عدد من الإجراءات المالية التي تهدف إلى تحسين أداء المالية العامة وإصلاح الاختلالات التي تعاني منها. وتشمل هذه الإجراءات زيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بنحو 154.2 مليون دينار للنصف الثاني من عام 2016 (قُدر الأثر السنوي لهذه الإجراءات بنحو 308.5 مليون دينار)، وتخفيض النفقات الجارية للمؤسسات والوحدات المستقلة لعام 2016 بمقدار 69.0 مليون دينار. كما تم تحويل مبالغ مستحقة إلى حساب الخزينة بما مجموعه 112 مليون دينار للمساهمة في تخفيض مستوى الدين العام، ومن أبرزها تحويل جزء من فوائض فلس الريف من وزارة الطاقة، وتحويل قيمة بيع ترددات جديدة من قبل هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، وغيرها.

أما بخصوص الإجراءات المطلوبة خلال الفترة (2017-2019)، فتتضمن اتخاذ إجراءات مالية إضافية بما نسبته 4.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي وبواقع 1.5٪ و1.7٪ و1.4٪ من الناتج للأعوام 2017 و2018 و2019 على التوالي. كما تتضمن أيضاً اتخاذ العديد من الاجراءات المالية والإدارية، منها: استكمال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للحسابات المالية للقطاع العام، وتضمين جدول بالإعفاءات الضريبية مع تقديرها كنفقات ضريبية في قانون الموازنة، وإعداد إطار جديد للإعفاءات الضريبية لضريبة المبيعات وللرسوم الجمركية. كما تشمل الإجراءات تعديل قانون ضريبة الدخل بحيث يتضمن التعديل تخفيض حجم الإعفاءات الممنوحة وإعادة النظر في نسب الضرائب المفروضة، وإعداد قانون معدل لقانون تنظيم الموازنة العامة بما يتماشى مع الممارسات الدولية، وتحديث ونشر استراتيجية الدين العام. وتتسع الإجراءات كذلك لتشمل قطاع المياه والطاقة من خلال تبني آلية لتعديل تعرفة الكهرباء تلقائياً وفقاً للتغيرات في أسعار النفط العالمية وذلك اعتباراً من عام 2017، وتبني خطة معدلة لتخفيض خسائر قطاع المياه في المدى المتوسط.

وعلى صعيد قطاع المال والأعمال فتشمل الإجراءات تطبيق إطار يعتمد على المخاطر للإشراف عن بعد على البنوك وشركات الصرافة، وتعديل قانون مؤسسة ضمان الودائع، وتعديل وتطبيق قانون الإعسار المالي وقانون الأموال المنقولة كضمان للدين، وتعديل قانون التأمين بحيث يشمل التعديل إخضاع قطاع التأمين لرقابة وإشراف البنك المركزي، بالإضافة إلى معالجة أوجه القصور في إجراءات النافذة الاستثمارية وخدمات هيئة الإستثمار، وتقييم التحديات التي تواجه تطبيق الاشتمال المالي.

# الفصل الرابع
# القطـــاع الخـارجـــي

مـا زالـت تـداعيات الظـروف الإقليميـة والدوليـة غـير المواتية تلقي بظلالها على أداء مؤشرات القطاع الخـارجي، بالرغم من ظهور بوادر تحسـن أداء بعـض هـذه المؤشـرات، وفي مقـدمتها الـدخل السـياحي وحـوالات العـاملين، منـذ النصف الثاني من عام 2016. وفي ضوء ذلك، سـجل عجـز الحسـاب الجـاري (متضـمناً المـنح) ارتفاعـاً طفيفـاً في عـام 2016 ليصل إلى 2,560.2 مليـون دينـار (9.3٪ مـن النـاتج المحلي الإجمالي) مقارنة مع 2,418.2 مليون دينـار (9.1٪ من الناتج) خلال عام 2015، وذلـك بـالرغم مـن انخفـاض فـاتورة مسـتوردات المملكـة مـن الطاقـة بنسـبة 24.5٪، وانخفاض عجز الميزان التجاري بنسبة 7.8٪. ويعود ارتفاع عجز الحساب الجاري بشكل رئيس لتراجع الـوفر المتحقـق في التحويلات الجارية وحساب الخدمات. كما ارتفع عجـز الحساب الجاري (باستثناء المنح) خلال عـام 2016 ليصـل إلى 12.6٪ من الناتج مقارنة مع 12.3٪ خلال عـام 2015. ومن الجدير ذكره، أن عجز الحساب الجاري غـير النفطـي (متضمناً المنح) سجل 2.3٪ من النـاتج خـلال عـام 2016، مقابل فائض نسبته 0.3٪ خلال عام 2015.

وقد أسفرت التطورات في الحساب الجـاري إلى ارتفـاع الفجوة التمويلية الخارجية وبالتالي لجوء المملكـة إلى المزيـد من الاعتماد على مصادر التمويل الخـارجي، حيـث ارتفـع صافي قروض الحكومة العامـة بمقـدار 425.4 مليـون دينـار. بالإضـافة إلى ذلـك، قامـت الحكومـة بإصـدار سـندات اليوروبوندز في الأسواق العالمية بمقـدار 710.0 مليـون دينـار (1.0 مليار دولار)، كما سجل الاستثمار المباشر صافي تـدفقٍ للداخل بلغ 1,090.3 مليون دينار. وقـد أفضـت التطـورات السابقة إلى تسجيل الميزان الإجمالي لميزان المدفوعات فائضاً بلغ 412.6 مليون دينار خـلال عـام 2016، مقابـل فـائض بلغ 407.0 مليون دينار خلال عام 2015.

وقد أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهايـة عـام 2016 ارتفاعاً في صـافي التزامـات المملكـة نحـو الخـارج ليصـل إلى 26,697.1 مليون دينار، مقارنة مع 24,815.1 مليون دينـار في نهايـة عـام 2015، محصـلة لانخفـاض رصـيد الأصـول الماليـة الخارجيـة لكافـة القطاعـات الاقتصـادية المقيمـة في المملكة بمقدار 76.9 مليـون دينـار لتبلـغ 18,581.0 مليـون دينار، وارتفاع رصيد الخصوم المالية الخارجيـة علـى كافـة القطاعـات الاقتصـادية المقيمـة في المملكـة بمقـدار 1,805.0 مليـون دينـار لتبلـغ 45,278.1 مليـون دينـار في نهايـة عام 2016.

# التجارة الخارجية

سجل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) تراجعاً بنسبة 6.9٪ خلال عام 2016، مقارنة مع تراجع نسبته 9.8٪ خلال عام 2015، وذلك نتيجة لانخفاض كل من الصادرات الوطنية والمستوردات بنسبة 8.9٪ و 6.2٪ على التوالي. وتبعاً لذلك، تراجعت نسبة الانفتاح التجاري (حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي) لتصل إلى 65.6٪ في عام 2016 مقارنة بحوالي 72.6٪ خلال عام 2015. أما نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات فقد ارتفعت بحوالي 0.8 نقطة مئوية عن مستواها في عام 2015 لتصل إلى 39.1٪.

**مؤشرات التجارة الخارجية**
2013 – 2016

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016(1) |
|---|---|---|---|---|
| | معدل النمو (٪) | | | |
| **التجارة الخارجية** | **5.1** | **4.7** | **9.8-** | **6.9-** |
| الصادرات الكلية | 0.3 | 6.0 | 6.6- | 4.1- |
| الصادرات الوطنية | 1.2 | 7.4 | 7.1- | 8.9- |
| المعاد تصديره | 4.4- | 2.8- | 3.3- | 26.0 |
| المستوردات* | 6.3 | 3.9 | 10.7- | 6.2- |
| **الميزان التجاري** | **10.0** | **2.8** | **13.1-** | **7.5-** |
| | نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) | | | |
| **التجارة الخارجية** | **85.8** | **84.3** | **72.6** | **65.6** |
| الصادرات الكلية | 23.6 | 23.4 | 20.9 | 19.4 |
| الصادرات الوطنية | 20.1 | 20.3 | 18.0 | 15.9 |
| المعاد تصديره | 3.4 | 3.1 | 2.9 | 3.5 |
| المستوردات* | 65.7 | 64.0 | 54.6 | 49.7 |
| **الميزان التجاري** | **42.1-** | **40.6-** | **33.7-** | **30.3-** |

* : تتضمن مستوردات الجهات غير المقيمة.
(1) : أولية.

وفي ضوء هذه التطورات، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 7.5٪ ليبلغ 8,305.6 مليون دينار خلال عام 2016، مقارنة مع مستواه خلال عام 2015. ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى التطورات التالية:

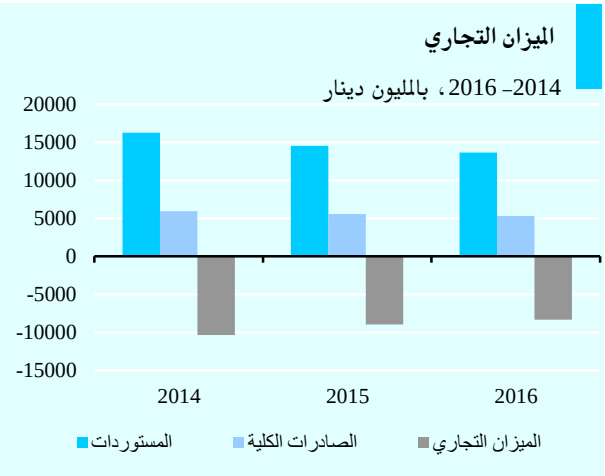


## الصادرات الكلية

انخفضت الصادرات الكلية للمملكة خلال عام 2016 بنسبة 4.1٪ لتصل إلى 5,331.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لتراجع الصادرات الوطنية بنسبة 8.9٪ لتصل إلى 4,369.3 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بنسبة 26.0٪ لتصل إلى 962.1 مليون دينار. ومن الجدير ذكره، أن سبب الانخفاض في الصادرات يعود إلى تراجع الطلب العالمي، علاوةً على الانعكاسات السلبية الناجمة عن استمرار إغلاق الحدود مع كل من العراق وسوريا.

- **الصادرات الوطنية**

  - بتفحص تطورات الصادرات الوطنية خلال عام 2016 يلاحظ ما يلي:

- انخفاض الصادرات الوطنية من البوتاس بمقدار 132.9 مليون دينار (30.6٪) لتصل إلى 301.7 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 2.5٪ خلال عام 2015، ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيس إلى انخفاض كل من الكميات المصدّرة وأسعار البوتاس عالمياً. ومن الجدير ذكره، أن إنتاج البوتاس لعام 2016 شهد تراجعاً ملحوظاً جراء قيام شركة البوتاس العربية بإجراء صيانة شاملة، علاوة على تأخر قيام الشركة بتوقيع عقود تصدير مع العديد من الشركات المستوردة. وقد شكلت صادرات البوتاس ما نسبته 6.9٪ من الصادرات الوطنية، واستحوذت أسواق كل من الهند والصين وماليزيا على ما نسبته 68.4٪ من إجمالي هذه الصادرات.
- انخفاض الصادرات الوطنية من الخضروات بمقدار 93.8 مليون دينار (23.5٪) لتصل إلى 306.0 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 12.6٪ خلال عام 2015، وقد جاء ذلك نتيجةً لانخفاض كل من الأسعار والكميات المصدّرة. وقد شكلت الصادرات من الخضروات ما نسبته 7.0٪ من الصادرات الوطنية. واستأثرت أسواق كل من الإمارات والسعودية والكويت على ما نسبته 62.5٪ من هذه الصادرات.
- انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 63.2 مليون دينار (17.0٪) لتصل إلى 308.4 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 11.6٪ في عام 2015. ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيس إلى انخفاض كل من الكميات المصدّرة وأسعار الفوسفات العالمية. وقد شكلت صادرات الفوسفات ما نسبته 7.1٪ من الصادرات الوطنية، واستحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا على ما نسبته 84.1٪ من إجمالي الصادرات الوطنية من الفوسفات.

**أبرز الصادرات الوطنية السلعية**

2015– 2016، بالمليون دينار

| | 2015 | 2016[1] | معدل النمو (٪) |
|---|---|---|---|
| **إجمالي الصادرات الوطنية** | **4,797.6** | **4,369.3** | **8.9-** |
| **الملابس** | **979.1** | **1,005.5** | **2.7** |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 879.3 | 895.8 | 1.9 |
| **منتجات دوائية وصيدلية** | **398.9** | **467.7** | **17.3** |
| السعودية | 95.4 | 112.0 | 17.4 |
| الجزائر | 46.9 | 63.9 | 36.2 |
| العراق | 31.6 | 56.5 | 78.8 |
| الإمارات | 31.0 | 34.3 | 10.6 |
| **الفوسفات** | **371.6** | **308.4** | **17.0-** |
| الهند | 248.5 | 196.2 | 21.0- |
| إندونيسيا | 57.4 | 63.1 | 9.9 |
| **الخضروات** | **399.8** | **306.0** | **23.5-** |
| الإمارات | 77.4 | 68.2 | 11.9- |
| السعودية | 74.5 | 64.8 | 13.0- |
| الكويت | 67.0 | 58.2 | 13.1- |
| **البوتاس** | **434.6** | **301.7** | **30.6-** |
| الهند | 110.1 | 83.9 | 23.9- |
| الصين | 146.1 | 80.7 | 44.7- |
| ماليزيا | 44.3 | 41.9 | 5.4- |
| **الأسمدة** | **151.5** | **132.5** | **12.5-** |
| تركيا | 26.5 | 43.2 | 63.0 |
| العراق | 31.9 | 35.3 | 10.7 |
| الهند | 45.1 | 30.3 | 32.8- |
| **الفواكه والمكسرات** | **141.4** | **116.7** | **17.4-** |
| الكويت | 42.2 | 41.1 | 2.6- |
| السعودية | 41.9 | 30.2 | 27.9- |
| الإمارات | 12.9 | 13.1 | 1.6 |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

(1) : أولية.

- انخفاض الصادرات من الفواكه والمكسرات بمقدار 24.7 مليون دينار (17.4٪) لتصل إلى 116.7 مليون دينار مقارنة مع ارتفاع نسبته 30.4٪ خلال عام 2015، وذلك نتيجة انخفاض الأسعار والكميات المصدّرة، مشكلة ما نسبته 2.7٪ من الصادرات الوطنية، إذ استحوذت كل من أسواق السعودية والكويت والإمارات على ما نسبته 72.3٪ من إجمالي صادرات المملكة من الفواكه والمكسرات.
- انخفاض صادرات المملكة من الأسمدة بمقدار 19.0 مليون دينار (12.5٪) لتصل إلى 132.5 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 50.0٪ خلال عام 2015، وذلك محصلة لانخفاض الأسعار وارتفاع الكميات، وقد شكلت صادرات الأسمدة حوالي 3.0٪ من الصادرات الوطنية. وتعتبر أسواق تركيا والعراق والهند الوجهة الرئيسة لهذه السلعة حيث استأثرت مجتمعة بما نسبته 82.1٪ من إجمالي الصادرات من الأسمدة خلال عام 2016.
- ارتفاع الصادرات الوطنية من الملابس بمقدار 26.4 مليون دينار (2.7٪) لتصل إلى 1,005.5 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 7.8٪ خلال عام 2015. وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من أسعار وكميات الملابس المصدّرة. وشكلت صادرات الملابس ما نسبته 23.0٪ من الصادرات الوطنية خلال عام 2016، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية السوق الرئيس لهذه السلعة، إذ استحوذت على ما نسبته 89.1٪ من إجمالي صادرات المملكة من الملابس.
- ارتفاع الصادرات الوطنية من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 68.8 مليون دينار (17.3٪) لتصل إلى 467.7 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 6.0٪ خلال عام 2015، نتيجةً لارتفاع كل من الكميات المصدّرة والأسعار، مشكلة ما نسبته 10.7٪ من الصادرات الوطنية. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والجزائر والعراق والإمارات ما نسبته 57.0٪ من إجمالي الصادرات الوطنية من هذه المنتجات.

وعليه، فقد شكلت الصادرات الوطنية من الملابس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والخضروات والبوتاس والأسمدة و"الفواكه والمكسرات" خلال عام 2016 نحو 60.4٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 60.0٪ خلال عام 2015.

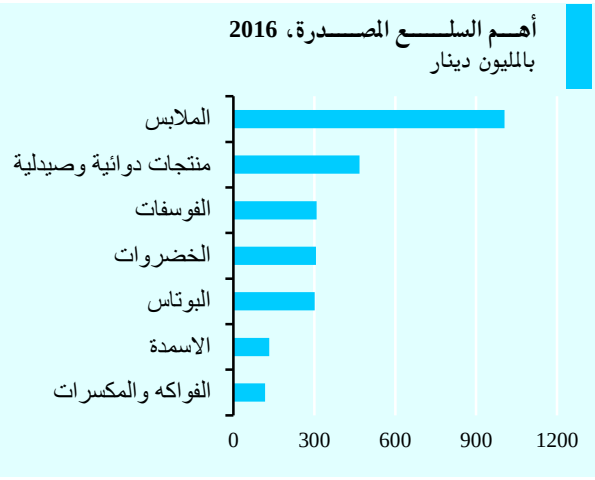

- أما على صعيد التركيب السلعي للصادرات وفقاً للأغراض الاقتصادية، فعلى الرغم من انخفاض الصادرات من السلع الاستهلاكية بنسبة 4.6٪ لتصل إلى 2,562.7 مليون دينار، إلا أنها شكلت ما نسبته 58.7٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2016 مقابل 56.0٪ خلال عام 2015. كما سجلت الصادرات من "المواد الخام والسلع الوسيطة" انخفاضاً نسبته 13.7٪ لتصل إلى 1,714.7 مليون دينار مشكلة ما نسبته 39.2٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2016 مقارنة مع 41.4٪ خلال عام 2015.
- وعلى صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية، فقد استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والهند والعراق والإمارات والكويت وقطر على ما نسبته 67.6٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2016 مقابل 67.7٪ خلال عام 2015.

**التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية، 2016**

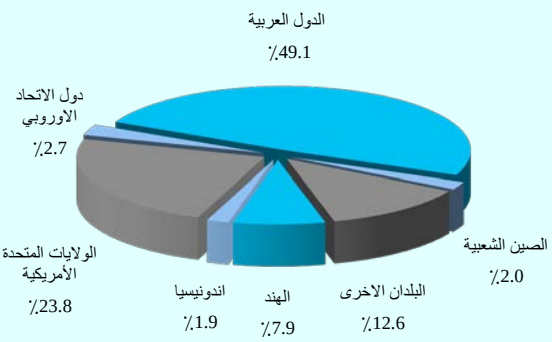


## المعاد تصديره

سجلت السلع المعاد تصديرها خلال عام 2016 ارتفاعاً مقداره 198.3 مليون دينار (26.0٪) لتبلغ 962.1 مليون دينار، بالمقارنة مع تراجع نسبته 3.3٪ خلال عام 2015، وبلغت نسبتها إلى الصادرات الكلية 18.0٪، مقابل 13.7٪ خلال عام 2015. وتجدر الإشارة إلى أن أسواق كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والإمارات استأثرت على 29.5٪ من إجمالي السلع المعاد تصديرها خلال عام 2016. ومن الجدير ذكره، أن ارتفاع السلع المعاد تصديرها يعود بشكل رئيس إلى ارتفاع السلع المعاد تصديرها من "الطائرات وأجزاؤها" (مدنية) والتي شكلت ما نسبته 30٪ من إجمالي السلع المعاد تصديرها.

وباستعراض تركيب السلع المعاد تصديرها حسب الأغراض الاقتصادية خلال عام 2016، يلاحظ بأن "السلع الرأسمالية" استحوذت على ما نسبته 60.9٪ من إجمالي السلع المعاد تصديرها، في حين استأثرت "السلع الاستهلاكية" و"المواد الخام والسلع الوسيطة" على نحو 20.1٪ و 18.4٪، على التوالي.

## المستوردات السلعية

انخفضت قيمة مستوردات المملكة من السلع خلال عام 2016 بمقدار 900.2 مليون دينار (6.2٪) لتصل إلى 13,637.0 مليون دينار، مقابل انخفاض نسبته 10.7٪ خلال عام 2015. إذ انخفضت فاتورة المستوردات من الطاقة بنسبة 24.5٪ خلال عام 2016 لتصل إلى 1,844.5 مليون دينار، ولتشكل ما نسبته 13.5٪ من إجمالي المستوردات. كما انخفضت فاتورة المستوردات باستثناء الطاقة بنسبة 2.5٪ لتبلغ 11,792.5 مليون دينار خلال عام 2016. وعند تفحص مستوردات المملكة السلعية خلال عام 2016، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض المستوردات من المشتقات النفطية بمقدار 405.5 مليون دينار (41.2٪) لتصل إلى 578.9 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 59.7٪

خلال عام 2015، ويعود ذلك إلى انخفاض كل من الأسعار والكميات المستوردة، وقد شكلت المشتقات النفطية ما نسبته 4.2٪ من إجمالي المستوردات. ويعود هذا الانخفاض في الكميات إلى انخفاض الكميات المستوردة من الديزل وزيت الوقود الثقيل بنسبة 54.1٪، وفي المقابل ارتفاع الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسال (LNG) بنسبة 97.2٪. وشكلت أسواق كل من السعودية وإيطاليا والإمارات ما نسبته 65.5٪ من إجمالي مصادر المستوردات من المشتقات النفطية.

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 282.4 مليون دينار (30.3٪) لتبلغ 648.6 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 43.3٪ خلال عام 2015. وقد جاء هذا التراجع نتيجة لانخفاض أسعار النفط الخام بنسبة 17.8٪ وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 15.2٪، وقد شكل النفط الخام ما نسبته 4.8٪ من إجمالي المستوردات، وتعد السعودية المصدر الرئيس لتلبية احتياجات المملكة من النفط الخام.
- انخفاض المستوردات من "الحديد والصلب" بمقدار 26.9 مليون دينار (5.7٪) لتصل إلى 444.8 مليون دينار، مقابل انخفاض نسبته 10.4٪ خلال عام 2015، محصلة لانخفاض الأسعار وارتفاع الكميات المستوردة، وشكلت هذه المستوردات ما نسبته 3.3٪ من إجمالي المستوردات. وقد استأثرت أسواق الصين وإيران وأوكرانيا على ما نسبته 59.9٪ من مصادر مستوردات المملكة من هذه السلع.

**أبرز المستوردات السلعية**

2015– 2016، بالمليون دينار

| | 2015 | 2016[1] | معدل النمو (٪) |
|---|---|---|---|
| **إجمالي المستوردات** | **14,537.2** | **13,637.0** | **6.2-** |
| **وسائل النقل وقطعها** | **1,345.3** | **1,513.6** | **12.5** |
| اليابان | 288.8 | 313.8 | 8.7 |
| كوريا الجنوبية | 280.4 | 310.9 | 10.9 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 216.8 | 274.1 | 26.4 |
| ألمانيا | 198.6 | 200.5 | 1.0 |
| **النفط الخام** | **931.1** | **648.6** | **30.3-** |
| السعودية | 931.1 | 648.6 | 30.3- |
| **خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها** | **599.5** | **609.7** | **1.7** |
| الصين | 226.1 | 238.3 | 5.4 |
| تايوان | 200.1 | 187.8 | 6.1- |
| تركيا | 39.1 | 60.1 | 53.7 |
| **المشتقات النفطية** | **984.4** | **578.9** | **41.2-** |
| السعودية | 299.0 | 157.6 | 47.3- |
| إيطاليا | 98.0 | 114.4 | 16.7 |
| الإمارات | 26.7 | 107.0 | 300.7 |
| **آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها** | **446.4** | **459.0** | **2.8** |
| الصين | 136.3 | 127.7 | 6.3- |
| تركيا | 36.9 | 39.3 | 6.5 |
| إيطاليا | 32.7 | 36.9 | 12.8 |
| **منتجات دوائية وصيدلية** | **419.8** | **458.2** | **9.1** |
| ألمانيا | 53.0 | 58.1 | 9.6 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 40.3 | 52.9 | 31.3 |
| فرنسا | 49.3 | 47.4 | 3.9- |
| **الحديد والصلب** | **471.8** | **444.8** | **5.7-** |
| الصين | 171.7 | 151.9 | 11.5- |
| إيران | 92.9 | 69.8 | 24.9- |
| أوكرانيا | 28.7 | 44.7 | 55.7 |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

(1) : أولية.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "الخيوط النسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 10.2 مليون دينار (1.7٪) لتصل إلى 609.7 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 0.7٪ خلال عام 2015. ويعود ذلك محصلة

لارتفـاع الكميـات المسـتوردة وانخفـاض أسـعارها، ولتشكل ما نسبته 4.5٪ من إجمالي المستوردات. وقد استحوذت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا على ما نسبته 79.7٪ من مصادر مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع المستوردات من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" بمقدار 12.6 مليون دينار (2.8٪) لتبلغ 459.0 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 32.2٪ خلال عام 2015. ويعود ذلك محصلةً لارتفاع الكميات المستوردة وانخفاض الأسعار، وقد شكلت هذه المستورات حوالي 3.4٪ من إجمالي المستوردات. واستأثرت أسواق كل من الصين وتركيا وإيطاليا على ما نسبته 44.4٪ من مستوردات المملكة من مصادر هذه السلع.
- ارتفاع المستوردات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 38.4 مليون دينار (9.1٪) لتبلغ 458.2 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 6.4٪ خلال عام 2015. ويعود ذلك محصلةً لارتفاع الأسعار وانخفاض الكميات المستوردة من هذه المنتجات، ولتشكل ما نسبته 3.4٪ من إجمالي المستوردات. وتعد كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أهم الأسواق الرئيسة كمصادر للمستوردات من هذه المنتجات، إذ استأثرت مجتمعة على ما نسبته 34.6٪.
- ارتفاع المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" بمقدار 168.3 مليون دينار (12.5٪) لتصل إلى 1,513.6 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 10.4٪ خلال عام 2015. ويعود ذلك نتيجة لارتفاع كل من الكميات المستوردة والأسعار، وقد شكلت هذه المستوردات ما نسبته 11.1٪ من إجمالي المستوردات. وتم تلبية 72.6٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع من أسواق كل من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا.

وعليه، شكلت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" و"النفط الخام" و"الخيوط النسيجية ونُسج ومنتوجاتها" والمشتقات النفطية و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"منتجات دوائية وصيدلية" و"الحديد والصلب" ما نسبته 34.6٪ من إجمالي مستوردات المملكة السلعية خلال عام 2016، مقابل 35.8٪ خلال عام 2015.

**اهم السلع المستوردة، 2016**

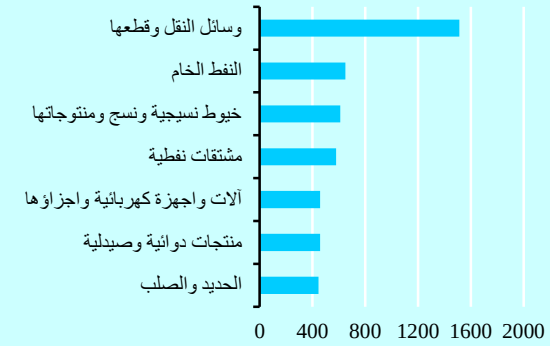


- وعلى صعيد التركيب السلعي للمستوردات وفقاً للأغراض الاقتصادية، يلاحظ انخفاض الأهمية النسبية للمستوردات من "المواد الخام والسلع الوسيطة" إلى إجمالي المستوردات لتصل إلى 47.8٪ خلال عام 2016 مقارنة مع 51.3٪ خلال عام 2015. في حين ارتفعت الأهمية النسبية للمستوردات من السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية خلال عام 2016 لتصل إلى 34.6٪ و 16.0٪ مقارنة مع 31.3٪ و 15.7٪، على التوالي، خلال عام 2015.

- أما على صعيد التوزيع الجغرافي للمستوردات، فتعتبر أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والإمارات وإيطاليا أهم مصادر مستوردات المملكة خلال عام 2016 مستحوذة على ما نسبته 46.6٪ من إجمالي المستوردات، مقابل 46.7٪ خلال عام 2015.

**التوزيع الجغرافي للمستوردات، 2016**

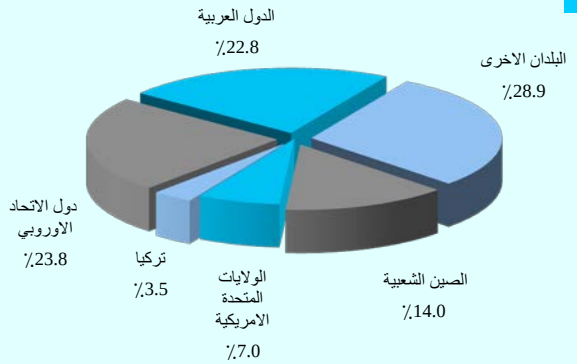


## شروط التبادل التجاري

- تراجع مؤشر شروط التبادل التجاري السعري (الرقم القياسي لأسعار الصادرات منسوباً إلى الرقم القياسي لأسعار المستوردات) خلال عام 2016 بنسبة 9.7٪ ليصل إلى 63.3 نقطة، مقارنة مع 70.1 نقطة خلال عام 2015. ويعزى ذلك التراجع إلى انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات بنسبة 5.5٪، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستوردات بنسبة 4.6٪.
- كما سجل مؤشر شروط التبادل التجاري الكمي (الرقم القياسي لكميات المستوردات منسوباً إلى الرقم القياسي لكميات الصادرات) خلال عام 2016 انخفاضاً نسبته 1.6٪ ليصل إلى 68.2 نقطة، وذلك نتيجة انخفاض الرقم القياسي لكميات المستوردات بنسبة 6.2٪، وانخفاض الرقم القياسي لكميات الصادرات بنسبة 4.6٪.
- أما بالنسبة لمؤشر المقدرة على الاستيراد (شروط التبادل التجاري السعري مضروباً بالرقم القياسي لكميات الصادرات)، والذي يعكس القوة الشرائية لقيمة الصادرات مقاسةً بأسعار المستوردات، فقد شهد انخفاضاً نسبته 13.8٪ ليصل إلى 153.9 نقطة خلال عام 2016.

**شروط التبادل التجاري السلعي**
(100=1994) ،2016 - 2013

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016(1) |
|---|---|---|---|---|
| شروط التبادل التجاري السعري | 68.9 | 66.2 | 70.1 | 63.3 |
| شروط التبادل التجاري الكمي | 73.3 | 70.1 | 69.3 | 68.2 |
| المقدرة على الاستيراد | 170.8 | 172.9 | 178.6 | 153.9 |

(1) : أولية.

# ميزان المدفوعات

أسفرت معاملات الاقتصاد الأردني مع العالم الخارجي خلال عام 2016 عن تحقيق الميزان الإجمالي لميزان المدفوعات فائض بلغ 412.6 مليون دينار خلال عام 2016 مقابل فائض مقداره 407.0 مليون دينار خلال عام 2015. وذلك في ضوء ارتفاع صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي بمقدار 299.1 مليون دينار، وتسجيل الحساب الجاري (متضمناً المنح) عجزاً بلغ 2,560.2 مليون دينار (9.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، فيما أسفر أداء المعاملات الرأسمالية والمالية عن ارتفاع التزامات المملكة نحو العالم الخارجي بمقدار 2,350.1 مليون دينار.

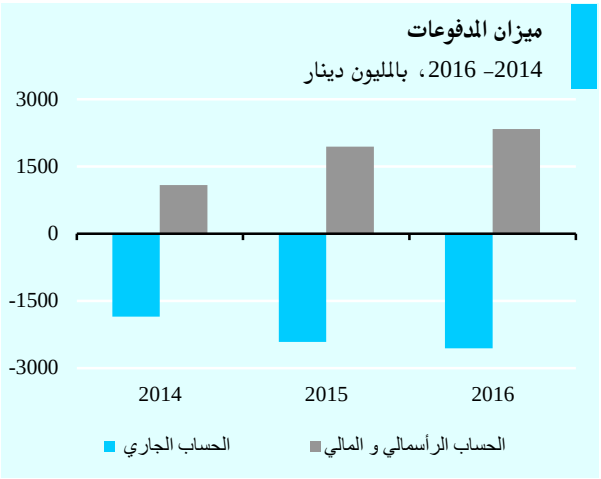


## الحساب الجاري

سجل عجز الحساب الجاري (باستثناء المنح) خلال عام 2016 ارتفاعاً ليبلغ 3,451.7 مليون دينار (12.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة مع 3,264.0 مليون دينار (12.3٪ من الناتج) خلال عام 2015، كما ارتفع عجز الحساب الجاري (بعد المنح) خلال عام 2016 ليصل إلى 2,560.2 مليون دينار (9.3٪ من الناتج) مقارنة مع عجز مقداره 2,418.2 مليون دينار (9.1٪ من الناتج) خلال عام 2015. وقد جاء ذلك محصلة لما يلي:

- انخفاض عجز الميزان التجاري بمقدار 574.7 مليون دينار (7.8٪) ليبلغ 6,761.5 مليون دينار خلال عام 2016.
- انخفاض الوفر المتحقق في حساب الخدمات بمقدار 188.1 مليون دينار، وذلك محصلة لانخفاض الصادرات الخدمية بمقدار 143.5 مليون دينار، وارتفاع المستوردات الخدمية بمقدار 44.6 مليون دينار. ويعزى التراجع في وفر حساب الخدمات، بشكل رئيس، لانخفاض الوفر المتحقق في صافي السفر بمقدار 84.6 مليون دينار.
- انخفاض العجز المسجل في حساب الدخل بمقدار 91.1 مليون دينار ليصل إلى 216.0 مليون دينار، ويعود ذلك، بشكل رئيس، لانخفاض العجز في صافي دخل الاستثمار بمقدار 97.4 مليون دينار، وانخفاض الوفر في صافي تعويضات العاملين بمقدار 6.3 مليون دينار. ومن الجدير ذكره، أن عجز الحساب الجاري الأولي (الحساب الجاري باستثناء فوائد القروض المدفوعة) قد ارتفع ليصل إلى ما نسبته 8.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016 مقارنة مع 8.4٪ من الناتج خلال عام 2015.
- انخفاض الوفر المتحقق في صافي التحويلات الجارية بمقدار 619.7 مليون دينار ليصل إلى 3,369.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك التراجع محصلة لانخفاض الوفر في صافي تحويلات القطاعات الأخرى بمقدار 666.0 مليون دينار، وارتفاع الوفر في صافي تحويلات القطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 46.3 مليون دينار. ومن الجدير ذكره، أن مقبوضات حوالات العاملين انخفضت بنسبة 2.4٪ لتصل إلى 2,365.7 مليون دينار خلال عام 2016.

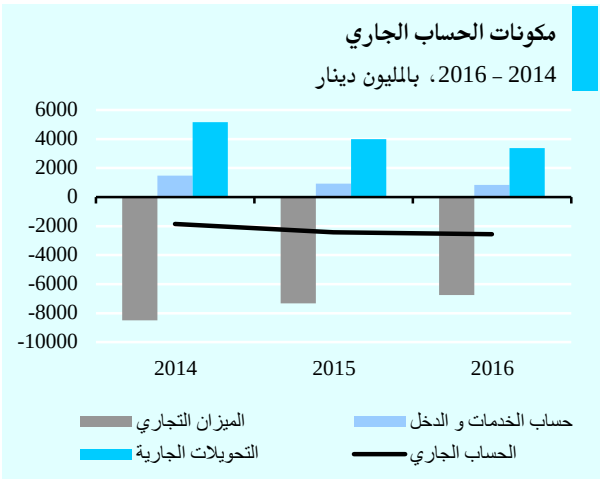

وتبعاً لذلك، انخفضت نسبة تغطية المقبوضات الجارية للمدفوعات الجارية خلال عام 2016 لتبلغ ما نسبته 84.5٪، مقارنة مع 86.0٪ خلال عام 2015، حيث بلغ حجم المقبوضات الجارية ما مقداره 13,913.7 مليون دينار في حين بلغت المدفوعات الجارية ما مقداره 16,473.9 مليون دينار. ومن الجدير ذكره، أن الحساب الجاري غير النفطي (متضمناً المنح) قد سجل عجزاً بلغ 2.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، مقابل فائض نسبته 0.3٪ من الناتج في عام 2015.

### الحساب الرأسمالي والمالي

أسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية عن ارتفاع في صافي الالتزامات نحو العالم الخارجي بمقدار 2,350.1 مليون دينار خلال عام 2016 مقابل ارتفاع بلغ 1,945.4 مليون دينار في عام 2015. ويعود الارتفاع في صافي الالتزامات، بشكل رئيس، إلى ما يلي:

- تسجيل الاستثمار المباشر خلال عام 2016 صافي تدفقٍ للداخل بلغ 1,090.3 مليون دينار مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 1,135.5 مليون دينار خلال عام 2015، أي بانخفاض نسبته 4.0٪. وقد تركزت أبرز عمليات الاستثمار المباشر الواردة إلى المملكة بما يلي:
  - شراء أراضي وعقارات للعرب والأجانب بحوالي 375.1 مليون دينار.
  - أرباح معاد استثمارها بمقدار 131.8 مليون دينار.
  - استثمارات مضافة وحديثة التسجيل للعرب والأجانب لدى وزارة الصناعة والتجارة بمقدار 105.3 مليون دينار.
- تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للداخل مقداره 848.9 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل بلغ 919.6 مليون دينار خلال عام 2015. ومن الجدير ذكره، قيام المملكة بإصدار سندات يوروبوندز سيادية في الأسواق العالمية بمقدار 1.0 مليار دولار خلال عام 2016 مقابل 2.0 مليار دولار خلال عام 2015.
- تسجيل الاستثمارات الأخرى صافي تدفقٍ للخارج بلغ 432.2 مليون دينار خلال عام 2016 مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 357.9 مليون دينار في عام 2015. ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع ودائع البنوك في الخارج بمقدار 666.7 مليون دينار. كما انخفضت ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 467.2 مليون دينار، في حين ارتفع رصيد قروض الحكومة العامة بمقدار 425.4 مليون دينار.
- انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 783.1 مليون دينار خلال عام 2016، مقارنة بارتفاع مقداره 547.6 مليون دينار خلال عام 2015. وذلك لانخفاض استثمارات البنك المركزي الخارجية في الأوراق المالية بمقدار 809.3 مليون دينار، وارتفاع احتياطيات البنك المركزي من الذهب النقدي بمقدار 32.8 مليون دينار، وارتفاع النقد والودائع بمقدار 17.2 مليون دينار.

## وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد الأصول والخصوم المالية الخارجية للمملكة) في نهاية عام 2016 صافي التزام نحو الخارج بلغ 26,697.1 مليون دينار مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 24,815.1 مليون دينار في نهاية عام 2015، ويعود ذلك محصلة لما يلي:

### الأصول الخارجية

انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2016، بالمقارنة مع نهاية عام 2015، بمقدار 76.9 مليون دينار ليصل إلى 18,581.0 مليون دينار. ويعزى انخفاض تلك الأصول إلى انخفاض رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 730.0 مليون دينار، في حين ارتفع رصيد النقد والودائع للجهاز المصرفي في الخارج بمقدار 505.4 مليون دينار.

### الخصوم الخارجية

ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2016، بالمقارنة مع نهاية عام 2015، بمقدار 1,805.0 مليون دينار ليصل إلى 45,278.1 مليون دينار. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى:

- ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 1,079.2 مليون دينار ليبلغ 22,825.4 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة بمقدار 659.9 مليون دينار لتبلغ 7,429.1 مليون دينار، وذلك لارتفاع رصيد سندات الدين نتيجة قيام المملكة بإصدار سندات يوروبوندز سيادية في الأسواق العالمية بمقدار 1.0 مليار دولار.
- ارتفاع الرصيد القائم للقروض طويلة الأجل على الحكومة العامة بمقدار 364.3 مليون دينار لتبلغ 3,813.1 مليون دينار.
- انخفاض ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 579.2 مليون دينار لتبلغ 7,187.1 مليون دينار.
- انخفاض الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 173.1 مليون دينار ليصل إلى 1,137.4 مليون دينار.

## نشاط ميناء العقبـــة

أظهرت البيانات المتعلقة بحركة ميناء العقبة انخفاض كميات البضائع الصادرة والواردة عبر الميناء خلال عام 2015 بمقدار 0.7 مليون طن، أو ما نسبته 3.5٪ عن مستواها في عام 2014. أما على صعيد البواخر التي أمّت الميناء خلال عام 2015، فقد انخفض عددها بمقدار 25 باخرة لتبلغ 2,244 باخرة، مقارنة مع 2,269 باخرة خلال عام 2014.

وعلى صعيد كمية البضائع المصدّرة عن طريق الميناء خلال عام 2015، فقد ارتفعت بنسبة 0.6٪ لتبلغ 5.2 مليون طن. أما فيما يتعلق بكمية البضائع الواردة إلى الميناء خلال عام 2015، فقد انخفضت بنسبة 5.0٪ لتصل إلى 13.1 مليون طن مقابل ارتفاع نسبته 17.5٪ خلال عام 2014. وعلى صعيد القادمين والمغادرين عبر ميناء العقبة خلال عام 2015، فقد انخفض عدد القادمين عبر الميناء بحوالي 30.0 ألف شخص عن مستواه في عام 2014 ليصل إلى 256.9 ألف شخص، كما انخفض عدد المغادرين بواقع 9.8 ألف شخص ليصل إلى 244.2 ألف شخص.

# الجـداول الإحصائيـــة

# الجداول الاحصائيـــة

الصفحـــة

## القطـاع الحقيقـــــي


1– الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب النشاط الاقتصادي ..... 77
2– الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الجارية ..... 78
3– إنتاج أهم المحاصيل الزراعية ..... 79
4– الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي ..... 80
5– كميات الإنتاج للصناعات الرئيسة ..... 81
6– الشركات المسجلة حسب النشاط الاقتصادي ..... 81
7– نشاط البناء في المملكة ..... 82
8– الرقم القياسي لأسعار المستهلك ..... 83
9– التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي ..... 84


## القطـاع النقدي والمصرفي والمالـــــي


10– المسح النقدي للجهاز المصرفي ..... 85
11– التغير في عرض النقد (M2) والعوامل المؤثرة عليه ..... 86
12– موجودات ومطلوبات البنك المركزي الأردني ..... 87
13– معدل سعر صرف الدينار الأردني بوحدات العملات الرئيسة ..... 88
14– موجودات ومطلوبات البنوك المرخصة ..... 89
15– هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة طبقاً لنوع العملة والجهة المودعة ..... 90
16– توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة
وفقاً للنشاط الاقتصادي والجهة المقترضة ..... 91
17– الميزانية الموحدة لفروع البنوك الأردنية العاملة في الأراضي الفلسطينية ..... 92
18– موجودات ومطلوبات شركات التأمين العاملة في الاردن ..... 93
19– الأقساط المحصلة من قبل شركات التأمين ..... 94
20– التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين ..... 94
21 – أحجام التداول وعدد الأسهم المتداولة قطاعياً في بورصة عمان ..... 95
22– الرقم القياسي لأسعار الأسهم قطاعياً ومرجحاً بالقيمة السوقية لرأس المال ..... 96
23– الرقم القياسي لأسعار الأسهم قطاعياً ومرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة ..... 96
24– توزيع موجودات صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي ..... 97

## قطاع المالية العامة


25– الوضع المالي للحكومة المركزية (ضمن الموازنة وموازنات مستقلة) ..... 98

– خلاصة الموازنة العامة للحكومة المركزية (أ) ..... 99

– خلاصة موازنات الوحدات الحكومية (المؤسسات المستقلة) (ب) ..... 100

26– تفصيلات الإيرادات المحلية (الموازنة العامة للحكومة المركزية) ..... 101

27– تفصيلات النفقات العامة (الموازنة العامة للحكومة المركزية) ..... 102

28– الدين العام الداخلي للحكومة المركزية

(ضمن الموازنة ومؤسسات حكومية بموازنات مستقلة) ..... 103

29– الرصيد القائم للدين العام الخارجي ..... 104

30– توزيع مسحوبات القروض الخارجية حسب مصادرها لعام 2016 ..... 105

31– توزيع القروض الخارجية المتعاقد عليها حسب مصادرها

على القطاعات الاقتصادية لعام 2016 ..... 106


## القطـــــاع الخارجـــــــي


32– ميزان المدفوعات ..... 107

ميزان المدفوعات (تابع) ..... 108

33– التركيب السلعي للتجارة الخارجية حسب الأغراض الاقتصادية ..... 109

34– التركيب السلعي للتجارة الخارجية حسب التصنيف الدولي ..... 110

35– التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية ..... 111

36– الأرقام القياسية لأسعار وكميات الصادرات الوطنية ..... 112

37– الأرقام القياسية لأسعار وكميات المستوردات ..... 113

38– وضع الاستثمار الدولي ..... 114

وضع الاستثمار الدولي (تابع) ..... 115

39– نشاط ميناء العقبة ..... 116

## جدول 1

## الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب النشاط الاقتصادي

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 | (1)2015 | (1)2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| الزراعـــــة | 604.5 | 713.7 | 845.4 | 979.9 | 1,039.3 |
| الصناعات الاستخراجية | 723.6 | 563.9 | 676.8 | 777.8 | 650.2 |
| الصناعات التحويلية | 3,633.4 | 4,074.4 | 4,254.5 | 4,335.3 | 4,395.6 |
| الكهرباء والمياه | 482.8 | 531.0 | 592.5 | 685.7 | 758.6 |
| الانشاءات | 961.7 | 1,060.6 | 1,140.0 | 1,159.6 | 1,195.8 |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 2,055.9 | 2,279.9 | 2,428.2 | 2,479.2 | 2,543.6 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 2,637.4 | 2,889.2 | 2,975.5 | 3,122.3 | 3,270.8 |
| خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال | 3,838.4 | 4,205.3 | 4,514.7 | 4,800.4 | 5,084.2 |
| خدمات اجتماعية وشخصية | 781.2 | 866.0 | 936.7 | 985.2 | 1,050.4 |
| منتجو الخدمات الحكومية | 4,485.6 | 4,831.6 | 5,080.3 | 5,269.4 | 5,384.6 |
| منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح | 109.3 | 117.3 | 126.3 | 135.1 | 142.2 |
| الخدمات المنزلية | 61.3 | 61.3 | 61.4 | 61.4 | 61.4 |
| ناقصا: الخدمات المصرفية المحتسبة | 1,076.9- | 1,212.8- | 1,266.4- | 1,315.5- | 1,388.5- |
| **الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الاساس** | **19,298.2** | **20,981.4** | **22,365.9** | **23,475.8** | **24,188.1** |
| صافي الضرائب على المنتجات | 2,667.3 | 2,870.2 | 3,071.2 | 3,161.6 | 3,256.7 |
| **الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق** | **21,965.5** | **23,851.6** | **25,437.1** | **26,637.4** | **27,444.8** |
| صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج | 275.5- | 240.4- | 295.9- | 307.1- | 216.0- |
| **الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق** | **21,690.0** | **23,611.2** | **25,141.2** | **26,330.3** | **27,228.8** |

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة.

(1) : أوليـــة.

## جدول 2
## الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

(مليون دينار)

| | 2008 | 2009 | 2010 | 2011[1] |
|---|---|---|---|---|
| **الاستهلاك الكلي** | **15,766.6** | **16,387.9** | **17,960.3** | **21,512.3** |
| العام | 3,363.6 | 3,699.5 | 3,809.8 | 3,916.2 |
| الخاص | 12,403.0 | 12,688.4 | 14,150.6 | 17,596.1 |
| **التكوين الرأسمالي الاجمالي** | **4,661.6** | **4,447.9** | **4,787.0** | **4,754.0** |
| التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي | 4,342.9 | 4,254.2 | 4,427.5 | 4,430.5 |
| العقارات والابنية | 2,722.9 | 3,004.7 | غ.م | غ.م |
| آلات ومعدات | 1,620.0 | 1,249.5 | غ.م | غ.م |
| التغير في المخزون | 318.7 | 193.7 | 359.5 | 323.6 |
| **الطلب المحلي الكلي** | **20,428.2** | **20,835.8** | **22,747.3** | **26,266.3** |
| **صافي الصادرات من السلع والخدمات (عدا خدمات عناصر الانتاج)** | **4,834.8-** | **3,923.6-** | **3,985.3-** | **5,789.7-** |
| الصادرات | 8,811.2 | 7,758.6 | 8,966.1 | 9,334.1 |
| المستوردات | 13,646.0 | 11,682.2 | 12,951.4 | 15,123.8 |
| **الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق** | **15,593.4** | **16,912.2** | **18,762.0** | **20,476.6** |

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة.

(1) : أوليـــة، بيانات عامي 2010 و 2011 تأشيرية ويتم إستخدامها لأغراض إسترشادية فقط.

## جدول 3
## إنتاج أهم المحاصيل الزراعيـــــة

(الف طن)

| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014[1] | 2015[1] |
|---|---|---|---|---|---|
| **المحاصيل الحقلية، منها:** | | | | | |
| قمح | 19.8 | 19.2 | 28.5 | 27.5 | 21.9 |
| شعير | 29.3 | 32.1 | 40.9 | 38.9 | 40.5 |
| تبغ | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| عدس | 0.1 | 0.1 | 0.2 | 0.1 | 0.6 |
| ذرة صفراء وبيضاء | 34.0 | 32.8 | 32.7 | 24.4 | 32.9 |
| برسيم | 99.9 | 148.3 | 232.4 | 277.2 | 244.2 |
| **الخضروات، منها:** | | | | | |
| بندورة | 777.8 | 738.2 | 869.1 | 744.6 | 870.0 |
| باذنجان | 117.0 | 121.2 | 109.4 | 80.7 | 77.0 |
| خيار وفقوس | 230.4 | 161.7 | 179.0 | 279.6 | 235.6 |
| زهرة وملفوف | 84.6 | 79.4 | 95.2 | 98.9 | 98.5 |
| بطيخ وشمام | 160.4 | 150.7 | 136.5 | 169.7 | 168.6 |
| بطاطا | 216.5 | 141.6 | 103.2 | 204.1 | 188.3 |
| كوسا | 93.1 | 69.0 | 78.7 | 60.0 | 64.8 |
| **الاشجار المثمرة، منها:** | | | | | |
| زيتون | 131.8 | 155.6 | 128.2 | 155.8 | 200.9 |
| عنب | 38.4 | 35.7 | 35.2 | 34.6 | 62.3 |
| حمضيات | 107.6 | 111.7 | 98.7 | 95.2 | 126.5 |
| موز | 48.3 | 38.9 | 42.0 | 37.5 | 46.8 |
| تفاح | 39.7 | 36.4 | 40.6 | 39.9 | 56.6 |
| دراق | 16.1 | 28.1 | 30.7 | 32.0 | 37.3 |

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة.

(1) : أوليـــة.

## جدول 4
## الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي

(100=2010)

| | الاهمية النسبية | 2012 | 2013 | 2014 | 2015[1] | 2016[1] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الصناعات الاستخراجية:** | **8.224** | **99.8** | **98.9** | **100.5** | **117.5** | **106.9** |
| استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي | 0.077 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 61.7 | 58.4 |
| استغلال المحاجر | 0.370 | 100.1 | 99.9 | 99.7 | 44.3 | 84.8 |
| استخراج المعادن الكيميائية والأسمدة الطبيعية | 7.777 | 99.7 | 99.0 | 100.8 | 123.9 | 108.8 |
| **الصناعات التحويلية:** | **86.013** | **108.2** | **107.8** | **106.5** | **97.2** | **95.7** |
| صنع المنتجات الغذائية | 13.101 | 102.1 | 102.5 | 101.8 | 101.3 | 84.8 |
| صنع المشروبات | 2.939 | 100.0 | 100.0 | 100.2 | 92.9 | 90.5 |
| صناعة منتجات التبغ | 5.074 | 100.7 | 102.0 | 102.2 | 149.0 | 138.2 |
| صنع المنسوجات | 0.771 | 100.1 | 100.1 | 100.1 | 91.4 | 108.1 |
| صنع الملبوسات | 4.760 | 102.2 | 102.4 | 102.7 | 168.3 | 328.2 |
| صنع المنتجات الجلدية | 0.146 | 99.9 | 100.0 | 100.1 | 211.9 | 282.9 |
| صنع الخشب ومنتجات الخشب باستثناء الأثاث | 0.447 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 107.5 | 147.5 |
| صنع الورق ومنتجات الورق | 1.839 | 100.2 | 100.2 | 100.2 | 103.4 | 97.8 |
| الطباعة واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة | 1.607 | 99.9 | 99.8 | 99.6 | 69.0 | 66.2 |
| صنع المنتجات النفطية المكررة | 20.430 | 101.8 | 99.4 | 98.6 | 96.9 | 84.0 |
| صنع المواد والمنتجات الكيميائية | 7.970 | 100.5 | 101.8 | 101.2 | 90.3 | 87.7 |
| صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية | 4.891 | 99.8 | 99.5 | 98.9 | 70.2 | 78.1 |
| صنع منتجات المطاط واللدائن | 2.763 | 100.2 | 100.2 | 100.2 | 99.5 | 146.3 |
| صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى | 5.659 | 99.5 | 99.3 | 99.9 | 103.3 | 91.3 |
| صنع الفلزات القاعدية | 3.589 | 100.2 | 100.1 | 100.1 | 102.0 | 78.0 |
| صنع منتجات المعادن المشكلة، باستثناء الآلات والمعدات | 3.886 | 100.0 | 99.5 | 99.8 | 60.2 | 76.3 |
| صنع الحواسيب والمنتجات الالكترونية والبصرية | 0.206 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 72.3 | 48.4 |
| صنع المعدات الكهربائية | 2.901 | 100.3 | 99.9 | 100.0 | 74.4 | 100.8 |
| صنع الآلات والمعدات الغير مصنفة في موضع آخر | 1.015 | 99.5 | 99.8 | 99.7 | 159.1 | 64.2 |
| صناعة المركبات ذات المحركات والأبدان | 0.294 | 100.0 | 100.1 | 100.0 | 85.5 | 66.1 |
| صنع الأثاث | 1.584 | 101.1 | 101.1 | 101.1 | 208.2 | 226.4 |
| الصناعات التحويلية الأخرى | 0.143 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 72.8 | 83.1 |
| **توليد ونقل وتوزيع الطاقة (الكهربائية)** | **5.763** | **100.7** | **100.9** | **100.9** | **123.9** | **125.6** |
| **الرقم القياسي العام** | **100.0** | **108.8** | **107.6** | **108.1** | **100.0** | **97.9** |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

(1) : أوليـــة.

## جدول 5
## كميات الإنتاج للصناعات الرئيسة

| | الوحدة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016[1] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الصناعات الاستخراجية:** | | | | | | |
| الفوسفات | الف طن | 6,382.9 | 5,274.2 | 7,108.9 | 8,263.5 | 7,988.9 |
| البوتاس | الف طن | 1,823.4 | 1,728.4 | 2,086.2 | 2,355.0 | 2,003.5 |
| **الصناعات التحويلية:** | | | | | | |
| الاسمدة | الف طن | 640.3 | 678.1 | 886.0 | 619.4 | 547.4 |
| الاحماض الكيماوية | الف طن | 1,290.7 | 1,266.4 | 1,441.5 | 1,205.8 | 1,083.0 |
| كلنكر | الف طن | 1,025.8 | 906.1 | 865.0 | 652.5 | 574.5 |
| المنتجات البترولية | الف طن | 3,476.0 | 3,081.9 | 3,007.1 | 3,211.9 | 2,793.3 |
| **الكهرباء** | **مليون ك.و.س** | **7,895.5** | **7,539.3** | **8,147.9** | **6,557.4** | **4,536.2** |

المصدر: الشركات الصناعية في الأردن.

(1) : أوليـــة.

## جدول 6
## الشركات المسجلة حسب النشاط الاقتصادي

(رأس المال بالمليون دينار)

| | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | | 2016 [1] | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | رأس المال | العدد | رأس المال | العدد | رأس المال | العدد | رأس المال | العدد | رأس المال |
| زراعـــة | 707 | 35.3 | 687 | 29.3 | 751 | 30.4 | 720 | 12.5 | 810 | 15.5 |
| صناعـة | 2,172 | 60.1 | 2,263 | 163.3 | 2,179 | 58.2 | 1,891 | 49.1 | 2,455 | 42.1 |
| مقاولات | 241 | 16.3 | 217 | 10.3 | 224 | 11.1 | 148 | 7.7 | 121 | 5.2 |
| تجـارة | 1,995 | 63.5 | 1,927 | 53.8 | 1,707 | 43.1 | 1,356 | 22.3 | 1,374 | 20.5 |
| خدمات | 2,637 | 64.0 | 2,760 | 81.0 | 2,660 | 52.9 | 2,222 | 67.4 | 2,301 | 44.1 |
| **المجموع** | **7,752** | **239.2** | **7,854** | **337.7** | **7,521** | **195.7** | **6,337** | **158.9** | **7,061** | **127.4** |

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة / دائرة مراقبة الشركات.

(1) : أوليـــة.

# جدول 7
## نشاط البناء في المملكة

(المساحة بآلاف الامتار المربعة)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 [1] |
|---|---|---|---|---|---|
| أ ) للسكن | | | | | |
| **عدد الرخص** | **29,940** | **33,906** | **36,642** | **32,882** | **36,367** |
| عمان | 7,956 | 8,096 | 8,904 | 7,596 | 7,172 |
| إربد | 8,429 | 10,063 | 11,118 | 10,496 | 11,293 |
| الزرقاء | 2,804 | 3,223 | 3,103 | 2,765 | 3,292 |
| أخرى | 10,751 | 12,524 | 13,517 | 12,025 | 14,610 |
| **المساحة** | **10,691.2** | **11,817.6** | **12,578.4** | **10,879.0** | **10,799.7** |
| عمان | 6,013.2 | 6,075.6 | 6,084.1 | 4,967.3 | 4,019.7 |
| إربد | 1,806.0 | 2,243.1 | 2,611.9 | 2,378.1 | 2,599.3 |
| الزرقاء | 756.3 | 942.9 | 983.4 | 888.8 | 1,076.3 |
| أخرى | 2,115.7 | 2,556.0 | 2,899.0 | 2,644.8 | 3,104.3 |
| ب) لاغراض اخرى | | | | | |
| **عدد الرخص** | **2,526** | **2,695** | **2,936** | **2,893** | **3,043** |
| عمان | 1,188 | 1,176 | 1,334 | 1,322 | 1,373 |
| إربد | 431 | 568 | 672 | 657 | 547 |
| الزرقاء | 338 | 423 | 471 | 477 | 600 |
| أخرى | 569 | 528 | 459 | 437 | 523 |
| **المساحة** | **2,215.5** | **2,167.5** | **2,413.9** | **2,243.8** | **2,510.5** |
| عمان | 1,604.0 | 1,338.3 | 1,616.8 | 1,457.0 | 1,618.5 |
| إربد | 131.1 | 254.8 | 233.6 | 268.9 | 188.6 |
| الزرقاء | 146.6 | 175.6 | 265.2 | 217.3 | 294.4 |
| أخرى | 333.8 | 398.8 | 298.3 | 300.6 | 409.0 |
| **المجموع العام (أ + ب)** | | | | | |
| **عدد الرخص** | **32,466** | **36,601** | **39,578** | **35,775** | **39,410** |
| **المساحـــــة** | **12,906.7** | **13,985.1** | **14,992.3** | **13,122.8** | **13,310.1** |

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة.

ملاحظة: اعتباراً من حزيران 2015 تم اعتماد بيانات نشاط البناء الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة بدلاً من بيانات نقابة المهندسين الأردنيين.

(1) : أوليـــة.

## جدول 8
## الرقم القياسي لأسعار المستهلك

**(100=2010)**

| | الأهمية النسبية | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الأغذية والمشروبات غير الكحولية** | **33.365** | **109.0** | **113.6** | **114.0** | **115.2** | **111.2** |
| **الغذاء، منها** | **30.505** | **108.7** | **113.4** | **113.7** | **115.1** | **110.7** |
| الحبوب ومنتجاتها | 4.993 | 97.3 | 97.2 | 97.9 | 98.1 | 98.6 |
| اللحوم والدواجن | 8.224 | 112.6 | 118.8 | 118.4 | 118.8 | 106.7 |
| الألبان ومنتجاتها والبيض | 4.233 | 117.9 | 123.2 | 122.7 | 123.4 | 120.2 |
| الزيوت والدهون | 1.915 | 105.8 | 102.3 | 102.3 | 106.1 | 108.7 |
| الفواكه والمكسرات | 2.735 | 110.0 | 119.1 | 122.1 | 128.0 | 124.1 |
| الخضروات والبقول الجافة والمعلبة | 3.886 | 100.8 | 113.9 | 111.4 | 113.4 | 108.3 |
| السكر ومنتجاته | 2.771 | 112.8 | 112.7 | 114.6 | 114.9 | 115.0 |
| **المشروبات غير الكحولية** | **2.860** | **112.0** | **115.4** | **116.8** | **116.5** | **117.0** |
| **المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر** | **4.431** | **104.4** | **94.4** | **108.5** | **112.3** | **115.9** |
| المشروبات الكحولية | 0.028 | 104.4 | 105.7 | 120.3 | 121.6 | 124.9 |
| التبغ والسجائر | 4.403 | 104.4 | 94.3 | 108.4 | 112.2 | 115.8 |
| **الملابس والأحذية** | **3.549** | **110.1** | **114.5** | **125.2** | **131.3** | **133.3** |
| **المساكن، منها** | **21.920** | **107.4** | **114.7** | **120.2** | **120.9** | **122.3** |
| الإيجارات | 15.570 | 108.5 | 113.2 | 120.8 | 126.8 | 130.0 |
| الوقود والإنارة | 4.847 | 105.2 | 122.7 | 122.5 | 106.2 | 101.5 |
| **التجهيزات والمعدات المنزلية** | **4.186** | **105.8** | **108.3** | **110.8** | **112.9** | **114.0** |
| **الصحة** | **2.212** | **112.3** | **107.8** | **114.6** | **117.5** | **121.9** |
| **النقل** | **13.575** | **116.9** | **129.5** | **132.3** | **113.5** | **109.1** |
| **الاتصالات** | **3.504** | **95.2** | **95.2** | **95.2** | **95.2** | **95.0** |
| **الثقافة والترفيه** | **2.274** | **103.9** | **103.7** | **106.4** | **112.2** | **117.4** |
| **التعليم** | **5.407** | **107.1** | **111.1** | **114.8** | **118.3** | **120.6** |
| **المطاعم والفنادق** | **1.834** | **114.2** | **126.0** | **128.6** | **130.3** | **131.8** |
| **السلع والخدمات الأخرى** | **3.746** | **108.8** | **115.1** | **116.6** | **117.6** | **120.2** |
| **الرقم القياسي لأسعار المستهلك** | **100.0** | **108.9** | **114.1** | **117.4** | **116.4** | **115.5** |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

## جدول 9

## التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي[1]

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **إجمالي قوة العمل** | **1,443,577** | **1,444,699** | **1,460,337** | **1,607,630** | **1,660,256** |
| **إجمالي عدد المشتغلين** | **1,268,107** | **1,262,636** | **1,286,688** | **1,398,030** | **1,406,640** |
| **التوزيع النسبي للمشتغلين حسب النشاط الاقتصادي** | | | | | |
| الزراعة والحراجة وصيد الاسماك | 2.0 | 2.0 | 1.8 | 1.7 | 1.9 |
| التعدين واستغلال المحاجر | 0.8 | 1.0 | 0.8 | 0.8 | 0.8 |
| الصناعة التحويلية | 9.7 | 9.9 | 10.2 | 10.0 | 9.7 |
| الإنشاءات | 6.0 | 6.4 | 6.6 | 6.0 | 6.1 |
| تجارة الجملة والتجزئة | 15.5 | 15.7 | 15.3 | 15.3 | 15.4 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 9.1 | 9.2 | 9.6 | 9.3 | 8.9 |
| الانشطة المالية والتأمين | 2.0 | 1.9 | 2.1 | 1.7 | 1.9 |
| الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي | 25.5 | 26.2 | 26.2 | 26.3 | 26.1 |
| التعليم | 12.6 | 12.1 | 11.9 | 12.4 | 11.5 |
| أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية | 5.1 | 5.0 | 4.9 | 5.0 | 5.1 |
| الانشطة الاخرى | 11.7 | 10.6 | 10.6 | 11.5 | 12.6 |
| **المجموع** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

مشروع المنار / المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.

(1) : أوليـــة.

## جدول 10

## المسح النقدي للجهاز المصرفي[1]

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الموجودات الأجنبية (صافي)** | **6,665.5** | **6,923.4** | **7,932.3** | **8,137.3** | **8,845.4** |
| البنك المركزي | 6,139.7 | 8,487.4 | 9,939.5 | 10,124.2 | 9,831.5 |
| البنوك المرخصة | 525.8 | 1,564.0- | 2,007.2- | 1,986.9- | 986.1- |
| **الموجودات المحلية (صافي)** | **18,279.7** | **20,440.0** | **21,308.1** | **23,468.2** | **24,030.8** |
| **صافي الديون على القطاع العام** | **9,944.8** | **10,959.1** | **10,854.3** | **11,739.8** | **10,999.1** |
| أ ) صافي الديون على الحكومة المركزية ضمن الموازنة | 7,805.3 | 9,004.5 | 9,265.5 | 9,173.5 | 8,244.9 |
| ب) صافي الديون على الحكومة المركزية بموازنات مستقلة | 1,656.0 | 1,490.3 | 1,208.4 | 2,212.9 | 2,208.9 |
| ج) الديون على المؤسسات العامة | 483.5 | 464.3 | 380.4 | 353.4 | 545.3 |
| **الديون على القطاع الخاص (مقيم)** | **15,953.6** | **17,222.5** | **17,852.8** | **18,704.5** | **20,590.3** |
| **الديون على المؤسسات المالية** | **204.1** | **166.6** | **167.4** | **165.7** | **279.8** |
| **صافي العوامل الأخرى** | **7,822.8-** | **7,908.2-** | **7,566.4-** | **7,141.8-** | **7,838.4-** |
| **عرض النقد (M2)** | **24,945.2** | **27,363.4** | **29,240.4** | **31,605.5** | **32,876.2** |
| **عرض النقد (M1)** | **7,211.1** | **8,408.4** | **9,231.7** | **9,880.2** | **10,386.9** |
| النقد المتداول | 3,215.0 | 3,606.6 | 3,804.4 | 3,933.2 | 4,181.3 |
| الودائع تحت الطلب بالدينار | 3,996.1 | 4,801.8 | 5,427.3 | 5,947.0 | 6,205.6 |
| **شبه النقـــد** | **17,734.0** | **18,955.0** | **20,008.7** | **21,725.3** | **22,489.3** |
| ودائع تحت الطلب بالعملات الأجنبية | 2,307.6 | 2,175.6 | 2,242.3 | 2,510.4 | 2,776.9 |
| ودائع التوفير ولأجل، منها: | 15,426.4 | 16,779.4 | 17,766.4 | 19,214.9 | 19,712.4 |
| بالعملات الأجنبية | 3,088.0 | 2,459.6 | 2,221.2 | 2,199.2 | 2,642.0 |

المصدر : البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

(1) : يشمل البنك المركزي والبنوك المرخصة.

## جدول 11

## التغير في عرض النقد (M2) والعوامل المؤثرة عليه [1]

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الموجودات الأجنبية (صافي)** | **2,704.6-** | **257.9** | **1,008.9** | **205.0** | **708.1** |
| البنك المركزي | 3,108.4- | 2,347.7 | 1,452.1 | 184.7 | 292.7- |
| البنوك المرخصة | 403.8 | 2,089.8- | 443.2- | 20.3 | 1,000.8 |
| **الموجودات المحلية (صافي)** | **3,530.8** | **2,160.4** | **868.1** | **2,160.1** | **562.6** |
| **صافي الديون على القطاع العام** | **2,729.8** | **1,014.2** | **104.8-** | **885.5** | **740.7-** |
| أ) صافي الديون على الحكومة المركزية ضمن الموازنة | 1,514.1 | 1,199.2 | 261.0 | 92.0- | 928.6- |
| ب) صافي الديون على الحكومة المركزية بموازنات مستقلة | 1,246.0 | 165.8- | 281.9- | 1,004.5 | 4.0- |
| ج) الديون على المؤسسات العامة | 30.3- | 19.2- | 83.9- | 27.0- | 191.9 |
| **الديون على القطاع الخاص (مقيم)** | **1,028.6** | **1,268.9** | **630.3** | **851.7** | **1,885.8** |
| **الديون على المؤسسات المالية** | **0.4-** | **37.5-** | **0.8** | **1.7-** | **114.1** |
| **صافي العوامل الأخرى** | **227.2-** | **85.2-** | **341.8** | **424.6** | **696.6-** |
| **عرض النقد (M2)** | **826.2** | **2,418.3** | **1,877.0** | **2,365.1** | **1,270.7** |
| **عرض النقد (M1)** | **60.4-** | **1,197.3** | **823.3** | **648.5** | **506.7** |
| النقد المتداول | 195.7 | 391.6 | 197.8 | 128.8 | 248.1 |
| ودائع تحت الطلب بالدينار | 256.1- | 805.7 | 625.5 | 519.7 | 258.6 |
| **شبه النقـــد** | **886.6** | **1,221.0** | **1,053.7** | **1,716.6** | **764.0** |
| ودائع تحت الطلب بالعملات الأجنبية | 732.4 | 132.0- | 66.7 | 268.1 | 266.5 |
| ودائع التوفير ولأجل، منها: | 154.2 | 1,353.0 | 987.0 | 1,448.5 | 497.5 |
| بالعملات الأجنبية | 1,137.3 | 628.2- | 238.4- | 22.0- | 442.8 |

المصدر : البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

(1) : يشمل البنك المركزي والبنوك المرخصة.

## جدول 12
## موجودات ومطلوبات البنك المركزي الأردني

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الموجودات الأجنبية** | **7,027.0** | **10,568.1** | **12,142.2** | **12,514.7** | **11,784.8** |
| الذهب وحقوق السحب الخاصة | 681.2 | 577.4 | 655.2 | 1,095.2 | 1,146.3 |
| نقد وأرصدة وودائع جاهزة | 2,602.6 | 4,221.3 | 5,892.1 | 4,823.1 | 4,851.3 |
| سندات وأذونات | 2,976.3 | 5,002.5 | 4,828.0 | 5,829.5 | 5,020.3 |
| موجودات أجنبية أخرى[1] | 766.9 | 766.9 | 766.9 | 766.9 | 766.9 |
| **الموجودات المحلية** | **3,287.4** | **2,635.8** | **1,890.6** | **1,814.7** | **1,668.2** |
| الديون على الحكومة المركزية | 2,052.5 | 1,637.5 | 1,169.7 | 1,003.8 | 938.4 |
| الديون على البنوك المرخصة | 432.3 | 453.7 | 511.2 | 355.6 | 338.2 |
| الديون على المؤسسات المالية | 81.6 | 76.3 | 76.3 | 76.2 | 97.0 |
| الديون على القطاع الخاص | 20.0 | 20.6 | 22.4 | 23.2 | 22.9 |
| موجودات أخرى | 701.0 | 447.8 | 111.0 | 355.9 | 271.7 |
| **الموجودات = المطلوبات** | **10,314.4** | **13,203.9** | **14,032.8** | **14,329.4** | **13,453.0** |
| النقد المصدر | 3,558.0 | 3,938.1 | 4,177.9 | 4,336.8 | 4,620.8 |
| ودائع البنوك المرخصة | 4,553.5 | 6,169.5 | 7,279.8 | 7,614.9 | 6,406.2 |
| بالدينار الأردني، منها: | 3,677.1 | 5,457.7 | 6,541.6 | 6,997.0 | 5,668.7 |
| شهادات الإيداع | 230.9 | 230.9 | 259.3 | 1,076.5 | 1,030.9 |
| بالعملات الأجنبية | 876.4 | 711.8 | 738.2 | 617.9 | 737.5 |
| ودائع المؤسسات العامة | 15.2 | 13.3 | 1.9 | 1.1 | 1.4 |
| ودائع الحكومة المركزية | 759.1 | 1,125.0 | 956.9 | 914.1 | 1,031.0 |
| ودائع المؤسسات المالية | 3.7 | 7.4 | 5.7 | 4.5 | 15.1 |
| المطلوبات الأجنبية | 612.9 | 1,348.9 | 1,196.5 | 961.2 | 817.7 |
| رأس المال والاحتياطيات والمخصصات | 464.4 | 290.8 | 154.1 | 240.1 | 293.5 |
| مطلوبات أخرى | 347.6 | 310.9 | 260.0 | 256.7 | 267.3 |

المصدر : البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

(1) : تتضمن ديون على الخارج تنفيذاً لاتفاقيات الدفع.

## جدول 13

## معدل سعر صرف الدينار الأردني

## بوحدات العملات الرئيسة

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| يـــــــــــورو | 1.097 | 1.063 | 1.061 | 1.296 | 1.337 |
| دولار أمريكـــي | 1.410 | 1.410 | 1.410 | 1.410 | 1.410 |
| جنيه استرليني | 0.890 | 0.903 | 0.856 | 0.940 | 1.128 |
| ين يابانـــــي | 112.5 | 137.5 | 148.9 | 171.6 | 163.5 |

المصدر : البنك المركزي الأردني.

## جدول 14
## موجودات ومطلوبات البنوك المرخصة

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الموجودات الأجنبية** | **6,353.1** | **5,151.9** | **4,731.1** | **4,684.5** | **5,444.6** |
| نقد في الصندوق (بعملات أجنبية) | 289.6 | 238.7 | 210.5 | 184.2 | 174.5 |
| أرصدة لدى بنوك في الخارج | 4,437.5 | 3,348.1 | 3,289.6 | 3,258.5 | 3,934.9 |
| محفظة الأوراق المالية (غير مقيم) | 483.9 | 508.9 | 641.9 | 692.6 | 716.9 |
| تسهيلات مقدمة للقطاع الخاص (غير مقيم) | 853.4 | 818.0 | 481.9 | 477.1 | 479.8 |
| موجودات أجنبية أخرى | 288.7 | 238.2 | 107.2 | 72.1 | 138.5 |
| **الموجودات المحلية** | **32,922.3** | **37,650.9** | **40,137.0** | **42,448.7** | **42,938.9** |
| الديون على القطاع العام | 9,023.8 | 10,458.8 | 11,015.4 | 11,514.1 | 11,086.2 |
| الديون على الحكومة المركزية | 8,540.3 | 9,994.5 | 10,635.0 | 11,160.6 | 10,540.9 |
| الديون على المؤسسات العامة[1] | 483.5 | 464.3 | 380.4 | 353.4 | 545.3 |
| الديون على القطاع الخاص (مقيم) | 15,933.5 | 17,201.9 | 17,830.3 | 18,681.3 | 20,567.4 |
| الديون على المؤسسات المالية | 122.5 | 90.3 | 91.1 | 89.4 | 182.8 |
| نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي | 4,842.0 | 6,497.0 | 7,591.0 | 7,972.4 | 6,768.0 |
| موجودات اخرى | 3,000.5 | 3,402.9 | 3,609.2 | 4,191.5 | 4,334.5 |
| **الموجودات = المطلوبات** | **39,275.4** | **42,802.8** | **44,868.1** | **47,133.2** | **48,383.5** |
| رأس المال والاحتياطيات والمخصصات | 5,848.2 | 6,146.2 | 6,773.7 | 7,107.8 | 7,261.2 |
| المطلوبات الأجنبية | 5,827.2 | 6,716.1 | 6,738.3 | 6,671.4 | 6,430.7 |
| ودائع الحكومة المركزية | 646.7 | 744.0 | 1,380.0 | 1,293.2 | 1,130.2 |
| ودائع المؤسسات العامة[1] | 1,049.3 | 1,262.4 | 1,091.2 | 1,423.8 | 1,339.9 |
| ودائع القطاع الخاص (مقيم) | 20,387.0 | 22,195.8 | 23,976.8 | 25,799.8 | 26,952.9 |
| ودائع المؤسسات المالية | 274.9 | 277.9 | 360.4 | 443.2 | 385.5 |
| الاقتراض من البنك المركزي | 998.3 | 842.7 | 645.6 | 500.6 | 499.3 |
| مطلوبات أخرى | 4,243.8 | 4,617.7 | 3,902.1 | 3,893.4 | 4,383.8 |

المصدر : البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

(1) : تشمل المؤسسات العامة غير المالية والمؤسسة العامة للضمان الإجتماعي والبلديات والمجالس المحلية.

## جدول 15
## هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة طبقاً لنوع العملة والجهة المودعة

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **قطاع عـــــام** | **1,696.1** | **2,006.6** | **2,471.1** | **2,717.1** | **2,470.2** |
| – تحت الطلب | 240.1 | 271.3 | 293.9 | 378.0 | 461.9 |
| دينار | 227.7 | 258.1 | 281.0 | 362.6 | 419.1 |
| أجنبي | 12.4 | 13.2 | 12.9 | 15.4 | 42.8 |
| – توفير | 0.5 | 1.1 | 1.9 | 0.6 | 2.8 |
| دينار | 0.5 | 1.1 | 1.9 | 0.6 | 2.7 |
| أجنبي | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.1 |
| – لأجـــل | 1,455.5 | 1,734.2 | 2,175.3 | 2,338.5 | 2,005.5 |
| دينار | 1,427.3 | 1,719.5 | 2,164.4 | 2,305.2 | 1,895.5 |
| أجنبي | 28.2 | 14.7 | 10.9 | 33.3 | 110.0 |
| **قطاع خاص (مقيم)** | **20,387.0** | **22,195.8** | **23,976.9** | **25,799.7** | **26,952.9** |
| – تحت الطلب | 6,114.0 | 6,765.7 | 7,419.0 | 8,163.8 | 8,647.7 |
| دينار | 3,867.4 | 4,657.5 | 5,222.6 | 5,709.9 | 5,894.1 |
| أجنبي | 2,246.6 | 2,108.2 | 2,196.4 | 2,453.9 | 2,753.6 |
| – توفير | 3,293.3 | 3,234.8 | 3,651.6 | 4,034.9 | 4,725.2 |
| دينار | 2,322.4 | 2,527.1 | 2,906.6 | 3,262.6 | 3,758.6 |
| أجنبي | 970.9 | 707.7 | 745.0 | 772.3 | 966.6 |
| – لأجل | 10,979.7 | 12,195.3 | 12,906.3 | 13,601.0 | 13,580.0 |
| دينار | 8,894.4 | 10,461.5 | 11,445.7 | 12,190.5 | 11,920.2 |
| أجنبي | 2,085.3 | 1,733.8 | 1,460.6 | 1,410.5 | 1,659.8 |
| **قطاع خاص (غير مقيم)** | **2,611.7** | **3,113.0** | **3,452.6** | **3,638.5** | **3,091.4** |
| – تحت الطلب | 1,029.3 | 1,132.1 | 1,187.3 | 1,308.8 | 1,135.6 |
| دينار | 136.1 | 219.6 | 301.2 | 347.3 | 392.5 |
| أجنبي | 893.2 | 912.5 | 886.1 | 961.5 | 743.1 |
| – توفير | 419.7 | 663.1 | 533.6 | 550.1 | 488.8 |
| دينار | 97.1 | 183.7 | 192.9 | 227.3 | 235.1 |
| أجنبي | 322.6 | 479.4 | 340.7 | 322.8 | 253.7 |
| – لأجـــل | 1,162.7 | 1,317.8 | 1,731.7 | 1,779.6 | 1,467.0 |
| دينار | 508.7 | 744.8 | 1,175.8 | 1,217.2 | 1,086.2 |
| أجنبي | 654.0 | 573.0 | 555.9 | 562.4 | 380.8 |
| **مؤسسات مالية غير مصرفية** | **274.9** | **277.8** | **360.4** | **443.2** | **385.5** |
| – تحت الطلب | 69.4 | 68.8 | 87.1 | 97.6 | 67.4 |
| دينار | 33.2 | 28.3 | 56.3 | 56.7 | 53.7 |
| أجنبي | 36.2 | 40.5 | 30.8 | 40.9 | 13.7 |
| – توفير | 0.9 | 1.4 | 1.6 | 1.0 | 1.3 |
| دينار | 0.0 | 0.4 | 0.7 | 0.1 | 0.5 |
| أجنبي | 0.9 | 1.0 | 0.9 | 0.9 | 0.8 |
| – لأجل | 204.6 | 207.6 | 271.7 | 344.6 | 316.8 |
| دينار | 196.3 | 201.4 | 264.0 | 334.5 | 310.0 |
| أجنبي | 8.3 | 6.2 | 7.7 | 10.1 | 6.8 |
| **المجموع** | **24,969.7** | **27,593.2** | **30,261.0** | **32,598.5** | **32,900.0** |

المصدر : البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

## جدول 16
## توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة
## وفقاً للنشاط الاقتصادي والجهة المقترضة

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| | | وفقاً للنشاط الاقتصادي | | | |
| الزراعـــة | 254.9 | 235.7 | 243.4 | 217.1 | 304.5 |
| التعديـــن | 73.0 | 164.1 | 196.1 | 170.2 | 288.4 |
| الصناعـة | 2,515.7 | 2,649.6 | 2,531.2 | 2,145.8 | 2,203.4 |
| التجارة العامة | 3,754.9 | 3,937.3 | 3,683.8 | 3,883.8 | 4,075.5 |
| الانشـــــاءات | 3,682.6 | 4,086.4 | 4,552.8 | 4,904.5 | 5,827.7 |
| خدمات النقـل | 554.5 | 536.7 | 292.7 | 259.8 | 355.8 |
| السياحة والفنادق والمطاعم | 505.6 | 503.5 | 571.5 | 593.1 | 597.7 |
| خدمات ومرافق عامـــة | 2,172.0 | 2,172.6 | 2,170.0 | 3,232.0 | 3,296.2 |
| الخدمات الماليـــة | 486.1 | 508.8 | 539.5 | 515.2 | 577.2 |
| أخـرى، منها: | 3,830.5 | 4,145.0 | 4,493.5 | 5,182.0 | 5,379.4 |
| شراء أسهم | 322.5 | 260.0 | 210.1 | 178.5 | 168.6 |
| **المجمـــوع** | **17,829.8** | **18,939.7** | **19,274.5** | **21,103.5** | **22,905.8** |
| منه بالعملات الأجنبية | 2,297.7 | 2,670.6 | 2,567.7 | 2,821.8 | 2,719.2 |
| | | وفقاً للجهة المقترضة | | | |
| الحكومة المركزية | 1,234.5 | 1,222.3 | 1,133.2 | 2,193.7 | 2,154.9 |
| المؤسسات العامة | 357.2 | 320.9 | 348.6 | 325.6 | 358.2 |
| المؤسسات المالية | 9.1 | 9.5 | 6.6 | 9.0 | 11.6 |
| القطاع الخاص (مقيم) | 15,375.6 | 16,569.1 | 17,304.1 | 18,098.1 | 19,901.4 |
| القطاع الخاص (غير مقيم) | 853.4 | 818.0 | 482.0 | 477.1 | 479.7 |

المصدر : البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

## جدول 17
## الميزانية الموحدة لفروع البنوك الأردنية العاملة في الأراضي الفلسطينية

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **نقد في الصندوق** | **180.6** | **216.1** | **201.5** | **206.9** | **202.5** |
| **أرصدة لدى الجهاز المصرفي** | **1,657.5** | **1,845.3** | **1,726.8** | **1,637.4** | **1,788.3** |
| **التسهيلات الائتمانية** | **1,534.6** | **1,515.0** | **1,567.2** | **1,761.3** | **1,917.5** |
| بالدينار الأردني | 199.6 | 186.5 | 216.8 | 247.7 | 244.1 |
| بالدولار الأمريكي | 842.8 | 814.2 | 892.4 | 816.1 | 855.2 |
| بالعملات الأجنبية الأخرى | 492.2 | 514.3 | 458.0 | 697.5 | 818.2 |
| **محفظة الأوراق المالية** | **408.1** | **430.4** | **497.8** | **436.1** | **504.6** |
| **موجودات أخرى** | **116.5** | **112.1** | **131.2** | **127.6** | **153.9** |
| **الموجودات = المطلوبات** | **3,897.3** | **4,118.9** | **4,124.5** | **4,169.3** | **4,566.8** |
| **ودائع الجهاز المصرفي** | **189.1** | **163.8** | **159.5** | **183.0** | **280.8** |
| **ودائع العملاء** | **2,952.0** | **3,160.9** | **3,126.2** | **3,185.8** | **3,438.3** |
| بالدينار الأردني | 768.5 | 904.1 | 933.5 | 957.4 | 974.6 |
| بالدولار الأمريكي | 1,177.8 | 1,243.7 | 1,136.2 | 1,097.4 | 1,270.3 |
| بالعملات الأجنبية الأخرى | 1,005.7 | 1,013.1 | 1,056.5 | 1,131.0 | 1,193.4 |
| **رأس المال والاحتياطيات والمخصصات** | **528.2** | **555.0** | **586.3** | **556.8** | **593.5** |
| **مطلوبات أخرى** | **228.0** | **239.2** | **252.5** | **243.7** | **254.2** |

المصدر : البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

## جدول 18
## موجودات ومطلوبات شركات التأمين
## العاملة في الأردن

(مليون دينار)

| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| الأرصدة النقدية والودائع | 197.7 | 213.8 | 235.4 | 272.8 | 271.5 |
| الذمم المدينة | 137.8 | 133.2 | 143.9 | 143.4 | 163.7 |
| العملاء (مدينون) | 105.5 | 106.4 | 122.2 | 121.1 | 135.2 |
| ذمم شركات تأمين مدينة | 32.3 | 26.8 | 21.7 | 22.3 | 28.5 |
| استثمارات وموجودات أخرى | 383.5 | 392.1 | 418.7 | 426.0 | 434.5 |
| **الموجودات = المطلوبات** | **719.0** | **739.1** | **798.0** | **842.2** | **869.7** |
| رأس المال المدفوع والاحتياطيات | 313.1 | 310.7 | 319.2 | 309.0 | 312.1 |
| الذمم الدائنة | 89.6 | 83.0 | 89.5 | 93.8 | 100.5 |
| دائنون | 38.3 | 27.7 | 32.4 | 33.2 | 37.5 |
| ذمم شركات تأمين دائنة | 51.3 | 55.3 | 57.1 | 60.6 | 63.0 |
| المخصصات | 9.0 | 10.2 | 12.4 | 14.2 | 11.5 |
| الاحتياطيات الفنية | 254.3 | 284.4 | 327.7 | 355.8 | 386.8 |
| الاحتياطي الحسابي | 65.6 | 70.1 | 76.3 | 83.6 | 93.3 |
| احتياطي أخطار سارية | 98.1 | 109.8 | 120.4 | 124.3 | 133.2 |
| احتياطي أخطار تحت التسوية | 90.6 | 104.5 | 131.0 | 147.9 | 160.3 |
| مطلوبات أخرى | 53.0 | 50.8 | 49.2 | 69.4 | 58.8 |

المصدر : وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

## جدول 19
## الأقساط المحصلة من قبل شركات التأمين

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016[1] |
|---|---|---|---|---|---|
| التأمين البحري والنقل | 24.9 | 24.6 | 25.5 | 22.5 | 20.5 |
| التأمين ضد الحريق والأضرار الأخرى للممتلكات | 61.2 | 68.3 | 69.1 | 69.5 | 74.6 |
| التأمين على السيارات | 195.9 | 201.9 | 212.5 | 221.9 | 225.8 |
| التأمين ضد الحوادث العامة [2] | 22.4 | 21.6 | 23.9 | 21.0 | 20.4 |
| التأمين على الحياة | 44.4 | 47.4 | 53.1 | 61.0 | 70.1 |
| التأمين الطبي | 117.7 | 128.6 | 141.7 | 154.4 | 171.5 |
| **المجمـــوع** | **466.5** | **492.5** | **525.8** | **550.4** | **582.9** |

المصدر : وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

(1) : أولية.

(2) : يشتمل التأمين على الائتمان والكفالة والمسؤولية والطيران والتأمينات العامة الأخرى.

## جدول 20
## التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016[1] |
|---|---|---|---|---|---|
| التأمين البحري والنقل | 12.0 | 6.4 | 6.8 | 7.3 | 4.0 |
| التأمين ضد الحريق والأضرار الأخرى للممتلكات | 13.1 | 12.8 | 42.1 | 19.9 | 46.7 |
| التأمين على السيارات | 177.1 | 160.5 | 175.7 | 188.5 | 208.3 |
| التأمين ضد الحوادث العامة [2] | 3.1 | 2.6 | 6.3 | 4.9 | 6.4 |
| التأمين على الحياة | 24.7 | 24.5 | 28.5 | 27.2 | 28.0 |
| التأمين الطبي | 105.0 | 110.3 | 113.4 | 124.0 | 145.5 |
| **المجمـــوع** | **335.0** | **317.1** | **372.9** | **371.8** | **438.9** |

المصدر : وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

(1) : أولية.

(2) : يشتمل التأمين على الائتمان والكفالة والمسؤولية والطيران والتأمينات العامة الأخرى.

## جدول 21
## أحجام التداول وعدد الأسهم المتداولة قطاعياً في بورصة عمان

| القطـاع | حجم التداول بالمليون دينار | | | | | عدد الأسهم المتداولة بالمليون سهم | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| الصـناعة | 385.4 | 397.7 | 379.1 | 346.6 | 703.7 | 380.9 | 382.4 | 390.4 | 347.6 | 361.9 |
| الخدمات | 403.9 | 408.1 | 373.5 | 729.6 | 423.6 | 464.5 | 444.9 | 423.1 | 460.4 | 396.5 |
| المالـــي | 1,189.5 | 2,221.4 | 1,510.8 | 2,340.9 | 1,202.1 | 1,538.7 | 1,878.5 | 1,508.2 | 1,777.8 | 1,077.3 |
| **المجمـــوع** | **1,978.8** | **3,027.2** | **2,263.4** | **3,417.1** | **2,329.5** | **2,384.1** | **2,705.8** | **2,321.8** | **2,585.8** | **1,836.7** |

المصدر : بورصة عمان.

## جدول 22
## الرقم القياسي لأسعار الأسهم قطاعياً ومرجحاً بالقيمة السوقية لرأس المال[1]
## (إغلاق كانون أول 1991 = 1000)

| القطـــاع | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| الصناعة | 4,606.4 | 3,210.4 | 2,691.3 | 2,731.2 | 2,648.7 |
| البنوك | 7,297.4 | 8,035.2 | 8,373.0 | 8,463.7 | 8,444.5 |
| الخدمات | 1,240.4 | 1,255.1 | 1,211.2 | 1,141.0 | 954.5 |
| التأمين | 1,251.0 | 1,214.1 | 1,337.7 | 1,369.6 | 1,385.4 |
| **الرقم القياسي العام** | **4,593.9** | **4,336.7** | **4,237.6** | **4,229.9** | **4,069.7** |

المصدر : بورصة عمـــان.

(1) : القيمة السوقية تمثل عدد الأسهم المكتتب بها مضروباً في سعر إغلاق آخر يوم تداول.

## جدول 23
## الرقم القياسي لأسعار الأسهم قطاعياً ومرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة
## (إغلاق كانون أول 1999 = 1000)

| القطـاع | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| الصناعـة | 2,176.6 | 1,964.9 | 1,852.0 | 1,848.8 | 2,093.0 |
| الخدمات | 1,651.1 | 1,664.8 | 1,794.8 | 1,726.7 | 1,604.7 |
| المـالـي[1] | 2,363.6 | 2,703.9 | 2,920.9 | 2,906.2 | 2,933.2 |
| **الرقم القياسي العام** | **1,957.6** | **2,065.8** | **2,165.5** | **2,136.3** | **2,170.3** |

المصدر : بورصة عمان.

(1) : يضم البنوك وشركات التأمين وشركات الخدمات المالية وشركات الإقراض المتخصصة والعقارات وشركات الاستثمار.

## جدول 24

## توزيع موجودات صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016[1] |
|---|---|---|---|---|---|
| **الموجودات** | | | | | |
| محفظة أدوات السوق النقدي | 835.0 | 890.6 | 689.0 | 934.0 | 861.0 |
| محفظة السندات | 1,548.0 | 2,135.5 | 2,868.0 | 3,412.0 | 4,184.0 |
| محفظة القروض | 160.0 | 149.2 | 138.0 | 161.0 | 168.0 |
| محفظة الاستثمار بالأسهم (المساهمات العامة والمساهمات الخاصة) | 2,317.0 | 2,112.2 | 2,142.0 | 2,204.0 | 2,103.0 |
| محفظة الاستثمار العقاري | 412.0 | 392.2 | 412.0 | 538.0 | 581.0 |
| محفظة الاستثمار الأجنبي | 33.0 | 45.6 | 27.0 | 28.0 | 28.0 |
| محفظة الاستثمار السياحي | 246.0 | 284.0 | 287.0 | 252.0 | 250.0 |
| موجودات أخرى | 49.0 | 107.6 | 297.0 | 114.0 | 150.0 |
| **إجمالي الموجودات** | **5,600.0** | **6,116.9** | **6,860.0** | **7,643.0** | **8,325.0** |

المصدر: المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي.

(1) : بيانات أولية.

# جدول 25
# الوضع المالي للحكومة المركزية (ضمن الموازنة وموازنات مستقلة)

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | موازنة | فعلي |
| **الحكومة (ضمن الموازنة)** | | | | | | |
| **إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية** | **5,054.2** | **5,758.9** | **7,267.6** | **6,797.1** | **7,589.0** | **7,069.7** |
| إيرادات محلية | 4,726.9 | 5,119.8 | 6,031.1 | 5,910.9 | 6,775.0 | 6,233.7 |
| منح خارجية | 327.3 | 639.1 | 1,236.5 | 886.2 | 814.0 | 836.0 |
| **إجمالي الإنفاق** | **6,878.2** | **7,076.9** | **7,851.1** | **7,722.9** | **8,495.7** | **7,948.5** |
| نفقات جارية | 6,202.8 | 6,055.9 | 6,713.6 | 6,624.5 | 7,185.1 | 6,919.3 |
| نفقات رأسمالية | 675.4 | 1,021.0 | 1,137.5 | 1,098.4 | 1,310.6 | 1,029.2 |
| **العجز/الوفر الكلي** | **1,824.0-** | **1,318.0-** | **583.5-** | **925.8-** | **906.7-** | **878.8-** |
| **الوحدات الحكومية (المؤسسات المستقلة)** | | | | | | |
| **إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية** | **337.7** | **506.8** | **617.4** | **1,364.5** | **1,529.2** | **1,710.2** |
| إيرادات محلية | 291.7 | 448.2 | 556.4 | 1,283.8 | 1,466.5 | 1,658.3 |
| منح خارجية | 46.0 | 58.6 | 61.0 | 80.7 | 62.7 | 51.9 |
| **إجمالي الإنفاق** | **1,407.7** | **1,711.7** | **1,663.8** | **1,602.7** | **1,905.5** | **1,740.4** |
| نفقات جارية | 1,010.1 | 1,163.3 | 1,097.0 | 1,027.9 | 1,178.8 | 1,093.3 |
| نفقات رأسمالية | 397.6 | 548.4 | 566.9 | 574.8 | 726.7 | 647.1 |
| **العجز/الوفر الكلي** | **1,070.0-** | **1,204.9-** | **1,046.4-** | **238.2-** | **376.4-** | **30.2-** |
| **الحكومة المركزية (ضمن الموازنة ومؤسسات مستقلة)** | | | | | | |
| **إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية** | **5,391.9** | **6,265.7** | **7,885.0** | **8,161.6** | **9,118.2** | **8,779.9** |
| إيرادات محلية | 5,018.6 | 5,568.0 | 6,587.5 | 7,194.7 | 8,241.5 | 7,892.0 |
| منح خارجية | 373.3 | 697.7 | 1,297.5 | 966.9 | 876.7 | 887.9 |
| **إجمالي الإنفاق** | **8,285.9** | **8,788.6** | **9,514.9** | **9,325.6** | **10,401.2** | **9,688.9** |
| نفقات جارية | 7,212.9 | 7,219.2 | 7,810.6 | 7,652.4 | 8,363.9 | 8,012.6 |
| نفقات رأسمالية | 1,073.0 | 1,569.4 | 1,704.4 | 1,673.2 | 2,037.3 | 1,676.3 |
| **العجز/الوفر الكلي** | **2,894.0-** | **2,522.9-** | **1,629.9-** | **1,164.0-** | **1,283.1-** | **909.0-** |

المصدر : وزارة الماليـــة.

# جدول 25 – أ
# خلاصة الموازنـة العامـة للحكومـة المركزيـة

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | موازنة | فعلي |
| **اجمالي الايرادات والمنح الخارجية** | **5,054.2** | **5,758.9** | **7,267.6** | **6,797.1** | **7,589.0** | **7,069.7** |
| الايرادات المحلية | 4,726.9 | 5,119.8 | 6,031.1 | 5,910.9 | 6,775.0 | 6,233.7 |
| الايرادات الضريبية | 3,351.4 | 3,652.5 | 4,037.1 | 4,097.1 | 4,597.0 | 4,254.4 |
| الاقتطاعات التقاعدية | 24.3 | 22.1 | 21.0 | 18.6 | 16.5 | 15.2 |
| الايرادات الأخرى | 1,351.2 | 1,445.2 | 1,973.0 | 1,795.2 | 2,161.5 | 1,964.1 |
| المنح الخارجية | 327.3 | 639.1 | 1,236.5 | 886.2 | 814.0 | 836.0 |
| **اجمالي الانفاق** | **6,878.2** | **7,076.9** | **7,851.1** | **7,722.9** | **8,495.7** | **7,948.5** |
| النفقات الجارية، منها: | 6,202.8 | 6,055.9 | 6,713.6 | 6,624.5 | 7,185.1 | 6,919.3 |
| مدفوعات الفوائد (على اساس الاستحقاق) | 582.9 | 736.5 | 925.9 | 914.4 | 920.0 | 835.3 |
| النفقات الرأسمالية | 675.4 | 1,021.0 | 1,137.5 | 1,098.4 | 1,310.6 | 1,029.2 |
| **العجز/ الوفر الكلي** | | | | | | |
| بعد المنح | 1,824.0- | 1,318.0- | 583.5- | 925.8- | 906.7- | 878.8- |
| قبل المنح | 2,151.3- | 1,957.1- | 1,820.0- | 1,812.0- | 1,720.7- | 1,714.8- |
| **العجز الأولي (قبل المنح)** | **1,568.4-** | **1,220.6-** | **894.0-** | **897.6-** | **800.7-** | **879.5-** |

المصدر : وزارة الماليـــة.

## جدول 25 – ب
## خلاصة موازنات الوحدات الحكومية (المؤسسات المستقلة)

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | موازنة | أولية |
| **اجمالي الايرادات والمنح الخارجية** | **337.7** | **506.8** | **617.4** | **1,364.5** | **1,529.2** | **1,710.2** |
| الايرادات المحلية، منها: | 291.7 | 448.2 | 556.4 | 1,283.8 | 1,466.5 | 1,658.3 |
| الايرادات الضريبية | 12.8 | 12.5 | 9.0 | 6.3 | 8.2 | 8.0 |
| دعم حكومي | 231.8 | 249.6 | 253.6 | 168.0 | 178.8 | 165.0 |
| ايرادات بيع السلع والخدمات | 866.3 | 925.2 | 184.1 | 1,026.3 | 1,173.6 | 1,412.7 |
| المنح الخارجية | 46.0 | 58.6 | 61.0 | 80.7 | 62.7 | 51.9 |
| **اجمالي الانفاق** | **1,407.7** | **1,711.7** | **1,663.8** | **1,602.7** | **1,905.5** | **1,740.4** |
| النفقات الجارية | 1,010.1 | 1,163.3 | 1,097.0 | 1,027.9 | 1,178.8 | 1,093.3 |
| الرواتب والأجور والعلاوات | 254.7 | 279.9 | 295.7 | 347.6 | 379.3 | 361.1 |
| مدفوعات الفوائد | 124.2 | 158.0 | 160.3 | 151.8 | 206.1 | 175.3 |
| استخدام السلع والخدمات | 488.0 | 586.7 | 496.7 | 469.0 | 528.6 | 494.2 |
| نفقات جارية أخرى | 143.2 | 138.7 | 144.3 | 59.5 | 64.8 | 62.7 |
| النفقات الرأسمالية | 397.6 | 548.4 | 566.9 | 574.8 | 726.7 | 647.1 |
| **العجز/ الوفر الكلي** | **1,070.0-** | **1,204.9-** | **1,046.4-** | **238.2-** | **376.4-** | **30.2-** |

المصدر : دائرة الموازنة العامة/ قانون موازنات الوحدات الحكومية.

# جدول 26
## تفصيلات الإيرادات المحلية
## (الموازنة العامة للحكومة المركزية)

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **أولاً: الإيرادات الضريبية** | **3,351.4** | **3,652.5** | **4,037.1** | **4,097.1** | **4,254.4** |
| 1- الضرائب على الدخل والارباح: | 688.3 | 681.9 | 766.3 | 858.7 | 944.7 |
| ضرائب الدخل من الأفراد | 131.8 | 131.9 | 154.0 | 206.9 | 193.9 |
| ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى | 556.5 | 550.0 | 612.3 | 651.8 | 750.8 |
| 2- الضرائب على المعاملات المالية | 102.8 | 112.7 | 132.1 | 124.7 | 114.8 |
| 3- الضرائب على السلع والخدمات* | 2,274.7 | 2,532.9 | 2,811.4 | 2,779.9 | 2,883.8 |
| 4- الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** | 285.6 | 324.9 | 327.3 | 333.5 | 311.1 |
| 5- الضرائب الإضافية الأخرى | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| **ثانياً: الإقتطاعات التقاعدية** | **24.3** | **22.1** | **21.0** | **18.6** | **15.2** |
| **ثالثاً: الإيرادات الأخرى** | **1,351.2** | **1,445.2** | **1,973.0** | **1,795.2** | **1,964.1** |
| 1- إيرادات بيع السلع والخدمات | 682.4 | 792.2 | 883.0 | 852.8 | 828.3 |
| 2- إيرادات دخل الملكية، منها: | 333.8 | 299.5 | 516.0 | 336.2 | 292.2 |
| فوائض مالية | 304.5 | 264.2 | 476.7 | 296.4 | 261.0 |
| فوائد عوائد التخاصية | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| 3- إيرادات مختلفة، منها: | 335.0 | 353.6 | 574.0 | 606.2 | 843.6 |
| عائدات التعدين | 114.6 | 36.0 | 25.1 | 27.4 | 54.3 |
| أقساط القروض المستردة | 28.6 | 24.2 | 21.5 | 39.2 | 28.7 |
| **إجمالي الإيرادات المحلية** | **4,726.9** | **5,119.8** | **6,031.1** | **5,910.9** | **6,233.7** |

المصدر : وزارة الماليـــة.

* : تمثل الضريبة العامة على السلع والخدمات.

** : تمثل الرسوم والغرامات الجمركية.

## جدول 27

## تفصيلات النفقات العامة

## (الموازنة العامة للحكومة المركزية)

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **اولاً: النفقـات الجاريـة** | **6,202.8** | **6,055.9** | **6,713.6** | **6,624.5** | **6,919.3** |
| 1- تعويضـات الموظفين | 1,176.4 | 1,266.8 | 1,320.1 | 1,344.6 | 1,370.0 |
| الرواتب والاجور والعلاوات | 1,109.0 | 1,183.8 | 1,234.1 | 1,245.2 | 1,264.1 |
| مساهمات الضمان الاجتماعي | 67.4 | 83.0 | 86.0 | 99.4 | 105.9 |
| 2- استخدام السلع والخدمات | 235.5 | 270.5 | 479.5 | 402.6 | 443.8 |
| 3- فوائد القروض (على اساس الاستحقاق) | 582.9 | 736.5 | 925.9 | 914.4 | 835.3 |
| الداخليـــة | 483.1 | 634.7 | 750.2 | 710.0 | 622.0 |
| الخارجيـة | 99.9 | 101.8 | 175.7 | 204.4 | 213.3 |
| 4- الاعانات | 960.0 | 339.8 | 297.9 | 291.0 | 241.4 |
| الاعانات لمؤسسات عامة غير مالية، منها: | 66.4 | 78.6 | 78.3 | 94.1 | 108.4 |
| النفقات الطارئة | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| اعانات دعم السلع، منها: | 892.7 | 260.2 | 218.4 | 195.4 | 131.4 |
| دعم المواد التموينية والمحروقات | 889.3 | 260.2 | 218.4 | 195.4 | 122.7 |
| 5- الدعم | 183.4 | 192.7 | 205.8 | 117.2 | 123.5 |
| 6- المنافع الاجتماعية، منها: | 1,206.4 | 1,357.9 | 1,472.6 | 1,442.0 | 1,476.3 |
| التقاعد والتعويضات | 982.4 | 1,046.5 | 1,115.9 | 1,162.8 | 1,212.7 |
| مساعدات اجتماعية، منها: | 224.0 | 311.4 | 356.7 | 279.2 | 263.4 |
| شبكة الأمان الاجتماعي | 106.5 | 193.4 | 176.6 | 0.0 | 0.0 |
| 7- نفقات أخرى متنوعة، منها: | 101.4 | 113.0 | 91.7 | 115.8 | 213.4 |
| البعثات العلمية والتدريب | 3.8 | 3.3 | 3.3 | 2.1 | 3.1 |
| 8- مخصصات الجهاز العسكري | 1,756.8 | 1,778.7 | 1,920.1 | 1,996.9 | 2,215.5 |
| **ثانياً: النفقات الرأسمالية** | **675.4** | **1,021.0** | **1,137.5** | **1,098.4** | **1,029.2** |
| **اجمالي الانفاق** | **6,878.2** | **7,076.9** | **7,851.1** | **7,722.9** | **7,948.5** |

المصدر : وزارة الماليـــة.

# جدول 28
# الدين العام الداخلي للحكومة المركزية
# (ضمن الموازنة ومؤسسات حكومية بموازنات مستقلة)

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **إجمالي الدين العام الداخلي** | **12,678** | **13,440** | **14,621** | **15,486** | **15,794** |
| 1) الحكومة المركزية (ضمن الموازنة) | 10,422 | 11,557 | 13,074 | 12,935 | 13,175 |
| أ – سندات واذونات خزينة | 9,642 | 10,868 | 12,471 | 12,384 | 12,723 |
| – مصادر بنكية | 7,715 | 8,293 | 9,004 | 8,439 | 7,876 |
| – مصادر غير بنكية | 1,927 | 2,575 | 3,467 | 3,945 | 4,847 |
| ب – قروض وسلف | 780 | 689 | 603 | 551 | 452 |
| – من البنك المركزي | 752 | 672 | 592 | 512 | 432 |
| – من بنوك تجارية | 28 | 17 | 11 | 39 | 20 |
| – من مصادر غير بنكية | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 2) المؤسسات الحكومية بموازنات مستقلة | 2,256 | 1,883 | 1,548 | 2,551 | 2,619 |
| أ – سندات واسناد قرض | 1,177 | 869 | 609 | 563 | 533 |
| – مصادر بنكية | 986 | 787 | 538 | 455 | 410 |
| – مصادر غير بنكية | 191 | 82 | 70 | 107 | 122 |
| ب– التسهيلات المباشرة | 1,079 | 1,014 | 939 | 1,989 | 2,086 |
| – مصادر بنكية | 1,029 | 964 | 893 | 1,950 | 2,050 |
| **إجمالي ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي** | **1,029** | **1,577** | **2,096** | **2,029** | **2,013** |
| 1) ودائع الحكومة المركزية (ضمن الموازنة) | 780 | 1,366 | 1,878 | 1,814 | 1,816 |
| أ– ودائع وزارة المالية | 320- | 125 | 144- | 188- | 86- |
| – في البنك المركزي [1] | 350- | 97 | 165- | 196- | 94- |
| – في البنوك التجارية | 30 | 28 | 21 | 8 | 8 |
| ب– ودائع الوزارات والدوائر الحكومية | 1,100 | 1,241 | 2,022 | 2,002 | 1,903 |
| – في البنك المركزي | 680 | 724 | 863 | 913 | 967 |
| – في البنوك التجارية | 420 | 517 | 1,159 | 1,089 | 936 |
| 2) ودائع المؤسسات الحكومية بموازنات مستقلة | 249 | 211 | 218 | 215 | 197 |
| **صافي الدين الداخلي للحكومة المركزية (ضمن الموازنة)[2]** | **9,642** | **10,191** | **11,196** | **11,121** | **11,359** |
| **صافي الدين الداخلي للحكومة المركزية (ضمن الموازنة وبموازنات مستقلة)[3]** | **11,648** | **11,863** | **12,525** | **13,457** | **13,780** |

المصدر : وزارة الماليـــة.

(1) : يمثل صافي عجز حساب الخزينة (عجز حساب الخزينة مطروحاً منه ودائع وزارة المالية بالدينار وبالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي).

(2) : يمثل إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (ضمن الموازنة) مطروحاً منه إجمالي ودائع الحكومة المركزية (ضمن الموازنة) لدى الجهاز المصرفي.

(3) : يمثل إجمالي الدين العام الداخلي مطروحاً منه إجمالي ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي.

## جدول 29

## الرصيد القائم للدين العام الخارجي[1]

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **1) قروض طويلة الأجل** | **4,327.9** | **4,936.2** | **5,032.1** | **5,515.3** | **5,724.0** |
| **أ) الحكومات العربية والاجنبية، منها:** | **2,144.4** | **1,968.0** | **1,810.0** | **1,895.3** | **2,060.0** |
| اليابان | 955.0 | 716.3 | 627.6 | 699.0 | 715.0 |
| المانيا | 251.0 | 260.2 | 235.6 | 224.7 | 234.0 |
| الولايات المتحدة الامريكية | 81.5 | 74.6 | 67.6 | 60.5 | 53.0 |
| فرنسا | 177.1 | 231.7 | 203.6 | 254.8 | 415.0 |
| **ب) مؤسسات إقليمية ودولية، منها:** | **1,998.5** | **2,783.2** | **3,037.1** | **3,444.6** | **3,544.0** |
| البنك الدولي | 790.5 | 812.0 | 990.5 | 1,100.2 | 1,319.0 |
| الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي | 553.1 | 599.7 | 580.7 | 557.2 | 518.0 |
| بنك الإستثمار الأوروبي | 120.2 | 104.4 | 93.0 | 84.3 | 76.0 |
| صندوق النقد العربي | 120.6 | 154.4 | 151.2 | 151.2 | 192.0 |
| البنك الإسلامي للتنمية | 105.4 | 101.2 | 91.3 | 83.9 | 76.0 |
| صندوق النقد الدولي | 279.1 | 745.7 | 964.3 | 1,310.5 | 1,137.0 |
| **ج) مصارف وشركات أجنبية** | **185.0** | **185.0** | **185.0** | **175.4** | **120.0** |
| **2) اخرى [2]، منها:** | **604.5** | **2,298.3** | **2,998.0** | **3,875.2** | **4,575.0** |
| سندات اليوروبوندز والسندات المحلية بالدولار | 532.5 | 2,236.5 | 2,946.5 | 3,834.0 | 4,544.0 |
| **الرصيد القائم للدين العام الخارجي** | **4,932.4** | **7,234.5** | **8,030.1** | **9,390.5** | **10,299.0** |

المصدر : وزارة الماليـــة.

(1) : يمثل رصيد القروض المسحوبة مطروحاً منه الاقساط المسددة.

(2) : تشمل السندات وعقود التأجير وسندات اليوروبوندز.

## جدول 30

## توزيع مسحوبات القروض الخارجية حسب مصادرها لعام 2016

| المصـــــــــــــدر | المسحوب (بالمليون دينار) | الاهميـــة النسبية (٪) |
|---|---|---|
| **عدة مقترضين (سندات)** | **1,526.5** | **64.6** |
| **الدول الصناعية:** | **274.8** | **11.6** |
| فرنسا | 167.5 | 7.1 |
| اليابان | 60.8 | 2.6 |
| المانيـــا | 28.9 | 1.2 |
| كوريـــا | 17.6 | 0.7 |
| **مؤسسات دولية وإقليمية:** | **556.4** | **23.5** |
| البنك الدولي للإنشاء والتعمير | 245.7 | 10.4 |
| صندوق النقد العربي | 140.0 | 5.9 |
| هيئة التمويل الإسلامية | 71.0 | 3.0 |
| صندوق النقد الدولي | 50.9 | 2.2 |
| مؤسسة الإنماء الدولية | 34.3 | 1.5 |
| الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي | 9.6 | 0.4 |
| بنك الإعمار الأوروبي | 4.9 | 0.2 |
| **أخرى** | **7.0** | **0.3** |
| **المجموع** | **2,364.7** | **100.0** |

المصدر : وزارة الماليـــة.

## جدول 31
## توزيع القروض الخارجية المتعاقد عليها حسب مصادرها
## على القطاعات الاقتصادية لعام 2016

(مليون دينار)

| المصـــــــدر / القطـــــاع | حكومات عربية وأجنبية | مؤسسات اقراض دولية واقليمية | عدة مقترضين | المجموع | الاهميــة النسبية (٪) |
|---|---|---|---|---|---|
| تمويل عجز الموازنة | 258.7 | 980.3 | 1,526.5 | 2,765.5 | 98.4 |
| المياه | 45.7 | - | - | 45.7 | 1.6 |
| **المجموع** | **304.4** | **980.3** | **1,526.5** | **2,811.2** | **100.0** |

المصدر : وزارة المالية.

# جدول 32
## ميـــــزان المدفوعـــات[1]

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الحساب الجاري** | **3,344.9-** | **2,487.7-** | **1,851.7-** | **2,418.2-** | **2,560.2-** |
| **الميزان التجاري** | **7,486.6-** | **8,270.1-** | **8,495.6-** | **7,336.2-** | **6,761.5-** |
| الصادرات (فوب) | 5,599.5 | 5,617.9 | 5,953.6 | 5,561.4 | 5,331.4 |
| المستوردات (فوب) | 13,086.1 | 13,888.0 | 14,449.2 | 12,897.6 | 12,092.9 |
| **حساب الخدمات** | **1,332.3** | **1,209.5** | **1,778.9** | **1,235.8** | **1,047.7** |
| السفر (صافي) | 2,071.7 | 2,144.7 | 2,295.9 | 2,062.6 | 1,978.0 |
| مقبوضات | 2,883.6 | 2,923.0 | 3,106.6 | 2,886.1 | 2,870.9 |
| مدفوعات | 811.9 | 778.3 | 810.7 | 823.5 | 892.9 |
| النقل (صافي) | 817.5- | 889.1- | 763.7- | 924.7- | 910.3- |
| مقبوضات | 1,028.0 | 1,001.0 | 1,137.0 | 877.2 | 908.1 |
| مدفوعات | 1,845.5 | 1,890.1 | 1,900.7 | 1,801.9 | 1,818.4 |
| خدمات حكومية (صافي) | 221.3 | 119.5 | 327.6 | 216.0 | 62.9 |
| مقبوضات | 277.6 | 199.4 | 385.4 | 278.5 | 135.7 |
| مدفوعات | 56.3 | 79.9 | 57.8 | 62.5 | 72.8 |
| أخرى (صافي) | 143.2- | 165.6- | 80.9- | 118.1- | 82.9- |
| مقبوضات | 369.6 | 360.3 | 440.1 | 409.3 | 392.9 |
| مدفوعات | 512.8 | 525.9 | 521.0 | 527.4 | 475.8 |
| **حساب الدخل** | **275.5-** | **240.4-** | **295.9-** | **307.1-** | **216.0-** |
| تعويضات العاملين (صافي) | 209.3 | 220.3 | 223.6 | 229.0 | 222.7 |
| مقبوضات | 247.8 | 258.6 | 265.4 | 269.3 | 262.9 |
| مدفوعات | 38.5 | 38.3 | 41.8 | 40.3 | 40.2 |
| دخل الاستثمار (صافي) | 484.8- | 460.7- | 519.5- | 536.1- | 438.7- |
| مقبوضات | 242.2 | 305.0 | 359.4 | 253.3 | 277.2 |
| مدفوعات | 727.0 | 765.7 | 878.9 | 789.4 | 715.9 |
| **تحويلات جارية (صافي)** | **3,084.9** | **4,813.3** | **5,160.9** | **3,989.3** | **3,369.6** |
| القطاع العام (صافي) | 1,048.1 | 1,620.0 | 1,341.4 | 844.7 | 891.0 |
| القطاعات الأخرى (صافي) | 2,036.8 | 3,193.3 | 3,819.5 | 3,144.6 | 2,478.6 |
| مقبوضات منها: | 2,484.5 | 3,534.8 | 4,257.1 | 3,528.0 | 2,843.1 |
| حوالات العاملين | 2,229.8 | 2,327.7 | 2,388.0 | 2,423.3 | 2,365.7 |
| مدفوعات منها: | 447.7 | 341.5 | 437.6 | 383.4 | 364.5 |
| حوالات العاملين | 287.9 | 285.9 | 312.5 | 300.7 | 301.6 |

(1) : اولية.

## جدول 32

## ميـــزان المدفوعـــات (تابع) [1]

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الحساب الرأسمالي و المالي** | **3,834.0** | **1,956.1** | **1,084.1** | **1,945.4** | **2,350.1** |
| **الحساب الرأسمالي** | **1.8** | **45.7** | **58.3** | **80.0** | **60.0** |
| التحويلات الرأسمالية | 1.8 | 45.7 | 58.3 | 80.0 | 60.0 |
| **الحساب المالي** | **3,832.2** | **1,910.4** | **1,025.8** | **1,865.4** | **2,290.1** |
| **الاستثمار المباشر** | **1,095.5** | **1,371.1** | **1,487.5** | **1,135.5** | **1,090.3** |
| في الخارج (صافي) | 3.8- | 11.1- | 59.2- | 0.7- | 2.3- |
| في الأردن (صافي) | 1,099.3 | 1,382.2 | 1,546.7 | 1,136.2 | 1,092.6 |
| **استثمارات الحافظة (صافي)** | **316.2** | **1,172.5** | **824.9** | **919.6** | **848.9** |
| **استثمارات أخرى (صافي)** | **94.9** | **3,080.3** | **391.4** | **357.9** | **432.2-** |
| الأصول | 720.3- | 639.6 | 167.8 | 302.0 | 576.5- |
| الائتمان التجاري | 6.2 | 59.4 | 16.7 | 17.3- | 13.0 |
| قروض | 120.6 | 146.5 | 213.4- | 4.8 | 2.7- |
| نقد وودائع | 790.3- | 386.6 | 239.1 | 294.3 | 505.4- |
| أصول أخرى | 56.8- | 47.1 | 125.4 | 20.2 | 81.4- |
| الخصوم | 815.2 | 2,440.7 | 223.6 | 55.9 | 144.3 |
| الائتمان التجاري | 99.2 | 51.0- | 18.5- | 129.1- | 260.0 |
| القروض، منها: | 543.8 | 848.8 | 395.0 | 485.4 | 287.0 |
| البنك المركزي الأردني | 255.1 | 473.3 | 259.8 | 390.8 | 113.5- |
| الحكومة العامة | 114.5 | 164.0 | 113.3 | 223.4 | 425.4 |
| مسحوبات | 486.6 | 494.9 | 686.2 | 697.0 | 742.7 |
| جدولة الديون | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| تسديدات، منها: | 372.1- | 330.9- | 572.9- | 473.6- | 317.3- |
| تكاليف اعادة هيكلة الدين | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| أقساط الديون المجدولة | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| القطاعات الأخرى | 179.6 | 209.6 | 19.2 | 127.0- | 103.2- |
| مسحوبات | 230.3 | 264.4 | 162.1 | 31.7 | 21.5 |
| تسديدات | 50.7- | 54.8- | 142.9- | 158.7- | 124.7- |
| نقد وودائع | 32.2 | 1,753.4 | 158.6- | 323.2- | 467.2- |
| البنوك | 471.1- | 1,017.4 | 6.3- | 87.9- | 271.5- |
| خصوم أخرى | 140.0 | 110.5- | 5.7 | 22.8 | 64.5 |
| **الأصول الاحتياطية** | **2,325.6** | **3,713.5-** | **1,678.0-** | **547.6-** | **783.1** |
| **صافي السهو والخطأ** | **489.1-** | **531.6** | **767.6** | **472.8** | **210.1** |
| | | | **بنود تذكيرية** | | |
| **الميزان الإجمالي** | **2,686.0-** | **270.4** | **1,634.7** | **407.0** | **412.6** |
| **التمويل، منها:** | **2,686.0** | **270.4-** | **1,634.7-** | **407.0-** | **412.6-** |
| صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي | 2,428.9 | 745.4- | 1,897.6- | 802.6- | 299.1- |
| البنك المركزي | 2,828.9 | 2,977.5- | 1,830.3- | 782.9- | 587.4 |
| البنوك المرخصة | 400.0- | 2,232.1 | 67.3- | 19.7- | 886.5- |
| صندوق النقد الدولي (صافي) | 270.6 | 458.1 | 276.5 | 393.5 | 139.1- |
| صندوق النقد العربي (صافي) | 15.3- | 15.2 | 16.7- | 2.7- | 25.6 |
| التمويل الاستثنائي | 1.8 | 1.7 | 3.1 | 4.8 | 0.0 |

(1) : اولية.

# جدول 33

## التركيب السلعي للتجارة الخارجية حسب الأغراض الاقتصادية

(مليون دينار)

| | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | | 2016[1] | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | الاهمية النسبية ٪ | القيمة | الاهمية النسبية ٪ | القيمة | الاهمية النسبية ٪ | القيمة | الاهمية النسبية ٪ | القيمة | الاهمية النسبية ٪ |
| **الصادرات الوطنية** | **4,749.6** | **100.0** | **4,805.2** | **100.0** | **5,163.0** | **100.0** | **4,797.6** | **100.0** | **4,369.3** | **100.0** |
| السلع الاستهلاكية | 2,250.1 | 47.4 | 2,526.4 | 52.6 | 2,712.7 | 52.5 | 2,685.5 | 56.0 | 2,562.7 | 58.7 |
| المواد الخام والسلع الوسيطة | 2,357.9 | 49.6 | 2,112.5 | 44.0 | 2,311.1 | 44.8 | 1,986.0 | 41.4 | 1,714.7 | 39.2 |
| السلع الرأسمالية، منها: | 137.2 | 2.9 | 165.8 | 3.4 | 138.8 | 2.7 | 125.9 | 2.6 | 91.0 | 2.1 |
| قطع الغيار | 16.8 | 0.4 | 20.6 | 0.4 | 17.4 | 0.3 | 18.7 | 0.4 | 15.2 | 0.3 |
| سلع أخرى | 4.4 | 0.1 | 0.5 | 0.0 | 0.4 | 0.0 | 0.2 | 0.0 | 0.9 | 0.0 |
| **المعاد تصديره** | **849.9** | **100.0** | **812.8** | **100.0** | **790.2** | **100.0** | **763.8** | **100.0** | **962.1** | **100.0** |
| السلع الاستهلاكية | 307.7 | 36.2 | 287.8 | 35.4 | 240.4 | 30.4 | 220.4 | 28.9 | 193.8 | 20.1 |
| المواد الخام والسلع الوسيطة | 261.8 | 30.8 | 253.4 | 31.2 | 221.0 | 28.0 | 196.2 | 25.7 | 176.6 | 18.4 |
| السلع الرأسمالية، منها: | 271.8 | 32.0 | 257.2 | 31.6 | 314.0 | 39.7 | 305.8 | 40.0 | 585.8 | 60.9 |
| قطع الغيار | 79.9 | 9.4 | 83.6 | 10.3 | 126.3 | 16.0 | 103.2 | 13.5 | 326.7 | 34.0 |
| سلع أخرى | 8.6 | 1.0 | 14.4 | 1.8 | 14.9 | 1.9 | 41.5 | 5.4 | 5.8 | 0.6 |
| **المستوردات** | **14,733.7** | **100.0** | **15,667.3** | **100.0** | **16,280.2** | **100.0** | **14,537.2** | **100.0** | **13,637.0** | **100.0** |
| السلع الاستهلاكية | 3,742.6 | 25.4 | 4,125.1 | 26.3 | 4,376.9 | 26.9 | 4,523.2 | 31.1 | 4,715.3 | 34.6 |
| المواد الخام والسلع الوسيطة | 9,038.9 | 61.3 | 9,183.0 | 58.6 | 9,587.2 | 58.9 | 7,453.5 | 51.3 | 6,519.1 | 47.8 |
| السلع الرأسمالية، منها: | 1,730.4 | 11.7 | 2,125.9 | 13.6 | 2,048.8 | 12.6 | 2,286.2 | 15.7 | 2,180.9 | 16.0 |
| قطع الغيار | 465.2 | 3.2 | 433.8 | 2.8 | 562.7 | 3.5 | 606.7 | 4.2 | 473.9 | 3.5 |
| سلع أخرى | 221.8 | 1.6 | 233.4 | 1.5 | 267.3 | 1.6 | 274.3 | 1.9 | 221.7 | 1.6 |
| **الميزان التجاري** | **9,134.2-** | **100.0** | **10,049.3-** | **100.0** | **10,327.0-** | **100.0** | **8,975.8-** | **100.0** | **8,305.6-** | **100.0** |
| السلع الاستهلاكية | 1,184.8- | 13.0 | 1,310.9- | 13.0 | 1,423.8- | 13.8 | 1,617.3- | 18.0 | 1,958.8- | 23.6 |
| المواد الخام والسلع الوسيطة | 6,419.2- | 70.3 | 6,817.1- | 67.8 | 7,055.1- | 68.3 | 5,271.3- | 58.7 | 4,627.8- | 55.7 |
| السلع الرأسمالية، منها: | 1,321.4- | 14.5 | 1,702.9- | 16.9 | 1,596.0- | 15.5 | 1,854.5- | 20.7 | 1,504.1- | 18.1 |
| قطع الغيار | 368.5- | 4.0 | 329.6- | 3.3 | 419.0- | 4.1 | 484.8- | 5.4 | 132.0- | 1.6 |
| سلع أخرى | 208.8- | 2.2 | 218.5- | 2.3 | 252.0- | 2.4 | 232.6- | 2.6 | 210.9- | 2.6 |

المصدر: البنك المركزي الاردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

(1) : اولية.

# جدول 34

## التركيب السلعي للتجارة الخارجية حسب التصنيف الدولي

(مليون دينار)

| | الصادرات الوطنية | | | | المعاد تصديره | | | | المستوردات | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016[1] | 2013 | 2014 | 2015 | 2016[1] | 2013 | 2014 | 2015 | 2016[1] |
| 0. المواد الغذائية والحيوانات الحية | 893.3 | 966.9 | 920.1 | 736.9 | 110.5 | 101.6 | 88.7 | 64.3 | 2,407.5 | 2,630.7 | 2,438.0 | 2,557.8 |
| 1. المشروبات والتبغ | 72.8 | 80.8 | 78.7 | 67.3 | 1.8 | 4.9 | 1.5 | 2.4 | 129.5 | 135.1 | 145.5 | 144.5 |
| 2. المواد الخام غير الصالحة للاكل عدا المحروقات | 753.4 | 830.2 | 863.7 | 683.9 | 45.3 | 17.0 | 28.6 | 6.0 | 256.0 | 296.7 | 261.3 | 250.7 |
| 3. الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة | 7.6 | 8.7 | 5.8 | 4.5 | 8.7 | 2.9 | 1.4 | 1.2 | 4,135.0 | 4,414.5 | 2,508.2 | 1,921.9 |
| 4. زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية | 11.4 | 7.9 | 4.6 | 6.3 | 1.6 | 1.3 | 0.8 | 1.4 | 128.0 | 127.7 | 116.0 | 124.2 |
| 5. مواد كيماوية | 1,245.5 | 1,312.7 | 1,038.2 | 1,046.9 | 177.9 | 156.9 | 139.7 | 121.8 | 1,593.6 | 1,644.1 | 1,539.4 | 1,494.7 |
| 6. بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة | 479.1 | 488.2 | 431.2 | 374.6 | 93.4 | 75.2 | 60.1 | 46.2 | 2,532.8 | 2,350.4 | 2,253.0 | 2,116.6 |
| 7. الآلات ومعدات النقل | 262.3 | 245.4 | 200.5 | 173.7 | 287.3 | 350.4 | 326.9 | 608.1 | 2,822.4 | 2,964.1 | 3,336.6 | 3,382.8 |
| 8. مصنوعات متنوعة | 1,069.9 | 1,221.8 | 1,253.5 | 1,264.5 | 70.6 | 66.1 | 76.7 | 70.5 | 1,060.6 | 1,019.0 | 1,052.2 | 1,092.3 |
| 9. أصناف ومعاملات غير مصنفة في مكان آخر | 9.9 | 0.4 | 1.3 | 10.7 | 15.7 | 13.9 | 39.4 | 40.2 | 601.9 | 697.9 | 887.0 | 551.5 |
| **المجموع** | **4,805.2** | **5,163.0** | **4,797.6** | **4,369.3** | **812.8** | **790.2** | **763.8** | **962.1** | **15,667.3** | **16,280.2** | **14,537.2** | **13,637.0** |

المصدر: البنك المركزي الاردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

(1) : اولية.

# جدول 35

## التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

(مليون دينار)

| | الصادرات الوطنية | | | | | المستوردات | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016[1] | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016[1] |
| **الدول العربية، منها:** | **2,307.0** | **2,571.7** | **2,656.4** | **2,444.0** | **2,144.7** | **5,260.9** | **4,809.3** | **4,888.8** | **3,714.5** | **3,115.5** |
| السعودية | 523.6 | 651.7 | 708.9 | 787.3 | 646.3 | 3,469.7 | 2,850.4 | 3,166.7 | 2,173.4 | 1,651.1 |
| العراق | 716.4 | 883.1 | 828.7 | 493.2 | 333.0 | 230.8 | 252.9 | 4.4 | 0.7 | 2.0 |
| سوريا | 140.9 | 95.9 | 142.2 | 84.8 | 30.8 | 171.3 | 184.4 | 108.3 | 72.3 | 63.3 |
| الامارات العربية المتحدة | 173.7 | 192.3 | 201.4 | 228.0 | 237.3 | 418.8 | 520.2 | 776.1 | 598.5 | 623.7 |
| لبنان | 167.4 | 97.1 | 96.8 | 90.3 | 96.3 | 96.6 | 115.5 | 83.5 | 75.2 | 67.0 |
| مصر | 85.1 | 84.0 | 79.7 | 67.1 | 55.4 | 560.5 | 500.2 | 390.7 | 348.1 | 336.6 |
| **دول الاتحاد الأوروبي، منها:** | **215.8** | **171.4** | **216.5** | **121.5** | **116.6** | **2,578.8** | **3,398.8** | **3,205.5** | **3,137.2** | **3,245.6** |
| إيطاليا | 38.8 | 32.8 | 39.9 | 33.7 | 24.7 | 658.6 | 735.9 | 496.1 | 571.5 | 593.4 |
| هولندا | 23.1 | 9.2 | 15.5 | 21.4 | 22.5 | 115.6 | 144.3 | 207.6 | 148.7 | 203.6 |
| المانيا | 4.9 | 3.9 | 16.3 | 6.9 | 10.8 | 575.2 | 598.1 | 638.4 | 670.3 | 625.7 |
| المملكة المتحدة | 17.1 | 17.1 | 21.2 | 17.8 | 16.3 | 183.2 | 195.0 | 253.8 | 199.2 | 197.5 |
| فرنسا | 3.5 | 6.2 | 8.1 | 4.7 | 4.3 | 265.7 | 270.8 | 319.4 | 272.6 | 331.2 |
| **الدول الأوروبية الأخرى، منها:** | **41.3** | **23.6** | **20.6** | **23.7** | **16.3** | **947.8** | **847.6** | **1,223.3** | **801.4** | **537.4** |
| روسيا | 15.3 | 4.8 | 4.7 | 2.2 | 3.1 | 450.3 | 235.4 | 533.9 | 218.4 | 174.4 |
| **دول النافتا وأمريكا الجنوبية، منها:** | **809.7** | **886.6** | **979.3** | **1,044.9** | **1,090.2** | **1,502.9** | **1,582.8** | **1,512.8** | **1,522.7** | **1,591.5** |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 788.5 | 847.6 | 929.9 | 1,002.1 | 1,041.1 | 977.5 | 969.3 | 937.6 | 894.7 | 952.3 |
| **الدول الآسيوية غير العربية، منها:** | **1,149.2** | **906.2** | **1,021.8** | **959.6** | **755.9** | **4,150.5** | **4,678.3** | **5,100.3** | **4,869.3** | **4,536.3** |
| الهنـــد | 510.5 | 350.9 | 459.8 | 418.1 | 347.2 | 506.8 | 789.9 | 869.6 | 401.5 | 317.3 |
| تركيا | 89.8 | 69.8 | 115.6 | 68.5 | 56.8 | 568.9 | 538.5 | 604.1 | 537.3 | 472.0 |
| كوريا الجنوبية | 13.8 | 12.3 | 18.1 | 14.4 | 9.1 | 406.3 | 393.1 | 542.3 | 491.4 | 440.8 |
| اليابان | 28.6 | 28.7 | 23.0 | 16.2 | 16.2 | 277.5 | 341.6 | 395.5 | 423.4 | 449.3 |
| تايوان | 33.4 | 13.7 | 16.6 | 7.5 | 10.1 | 194.4 | 257.8 | 265.8 | 336.7 | 277.0 |
| الصين الشعبية | 132.4 | 73.6 | 131.3 | 149.7 | 87.3 | 1,416.4 | 1,620.1 | 1,705.9 | 1,874.7 | 1,910.1 |
| **البلدان الأخرى** | **226.6** | **245.6** | **268.5** | **203.9** | **245.7** | **292.8** | **350.5** | **349.4** | **492.1** | **610.7** |
| **المجموع** | **4,749.6** | **4,805.2** | **5,163.0** | **4,797.6** | **4,369.3** | **14,733.7** | **15,667.3** | **16,280.2** | **14,537.2** | **13,637.0** |

المصدر: البنك المركزي الاردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

(1) : اولية.

# جدول 36

## الأرقام القياسية لأسعار وكميات الصادرات الوطنية

(100=1994)

| | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | | 2016 [1] | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | سعر الوحدة | وحدة الكمية | سعر الوحدة | وحدة الكمية | سعر الوحدة | وحدة الكمية | سعر الوحدة | وحدة الكمية | سعر الوحدة | وحدة الكمية |
| 0. المواد الغذائية والحيوانات الحية | 329.9 | 263.9 | 334.5 | 296.3 | 344.5 | 303.4 | 341.7 | 296.7 | 322.7 | 250.3 |
| 1. المشروبات والتبغ | 57.4 | 2,881.5 | 51.7 | 3,479.2 | 56.7 | 3,501.3 | 64.6 | 3,062.2 | 82.6 | 2,048.0 |
| 2. المواد الخام عدا المحروقات | 409.9 | 116.2 | 354.6 | 101.9 | 300.4 | 133.3 | 307.1 | 137.1 | 285.2 | 115.8 |
| 4. زيوت وشحوم حيوانية ونباتية | 93.7 | 24.8 | 93.6 | 19.4 | 93.6 | 13.5 | 93.6 | 7.8 | 94.0 | 10.7 |
| 5. المواد الكيماوية | 240.8 | 182.0 | 220.7 | 216.8 | 256.5 | 199.5 | 224.6 | 178.4 | 194.2 | 207.2 |
| 6. بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة | 147.6 | 342.4 | 155.1 | 363.3 | 174.6 | 327.4 | 188.7 | 266.6 | 175.1 | 249.3 |
| 7. الآت ومعدات النقل | 236.2 | 259.7 | 221.9 | 311.3 | 148.5 | 462.3 | 115.3 | 443.0 | 185.3 | 283.3 |
| 8. مصنوعات متنوعة | 125.4 | 1,986.3 | 123.9 | 2,242.4 | 223.9 | 1,386.1 | 201.1 | 1,556.6 | 258.6 | 1,270.7 |
| **الرقم القياسي العام** | **266.5** | **225.2** | **245.8** | **248.0** | **249.3** | **261.3** | **238.3** | **254.8** | **225.1** | **243.0** |

المصدر : البنك المركزي الاردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

(1) : اوليـة.

# جدول 37
## الأرقام القياسية لأسعار وكميات المستوردات

**(100=1994)**

| | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | | 2016[1] | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | سعر الوحدة | وحدة الكمية | سعر الوحدة | وحدة الكمية | سعر الوحدة | وحدة الكمية | سعر الوحدة | وحدة الكمية | سعر الوحدة | وحدة الكمية |
| 0. المواد الغذائية والحيوانات الحية | 229.4 | 242.6 | 226.6 | 260.3 | 228.5 | 281.1 | 229.0 | 245.7 | 210.3 | 295.4 |
| 1. المشروبات والتبغ | 175.0 | 458.1 | 113.2 | 824.5 | 110.3 | 882.6 | 114.7 | 904.0 | 122.6 | 861.9 |
| 2. المواد الخام عدا المحروقات | 205.3 | 170.4 | 234.2 | 153.6 | 205.8 | 201.5 | 175.9 | 205.1 | 172.1 | 209.2 |
| 3. الوقود المعدني ومواد التشحيم | 724.2 | 217.6 | 716.9 | 193.5 | 651.8 | 227.3 | 378.3 | 209.0 | 351.8 | 205.1 |
| 4. زيوت وشحوم حيوانية ونباتية | 271.2 | 63.8 | 245.4 | 64.0 | 272.1 | 58.4 | 230.6 | 64.1 | 153.0 | 99.5 |
| 5. المواد الكيماوية | 857.3 | 65.6 | 956.7 | 60.9 | 1,126.0 | 52.2 | 1,139.7 | 48.3 | 1,431.6 | 37.7 |
| 6. بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة | 210.8 | 237.3 | 206.6 | 284.7 | 200.6 | 271.1 | 188.5 | 274.2 | 172.1 | 284.6 |
| 7. الآت ومعدات النقل | 185.3 | 241.5 | 182.3 | 270.4 | 179.7 | 278.7 | 175.2 | 320.5 | 160.2 | 357.2 |
| 8. مصنوعات متنوعة | 274.9 | 227.1 | 285.3 | 255.3 | 295.3 | 240.0 | 318.5 | 221.0 | 283.2 | 257.0 |
| **الرقم القياسي العام** | **360.2** | **174.0** | **357.0** | **181.8** | **376.8** | **183.3** | **339.9** | **176.6** | **355.5** | **165.7** |

المصدر : البنك المركزي الاردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

(1) : اوليـة.

# جدول 38

## وضع الاستثمار الدولي

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 (1) | 2015 (1) | 2016 (1) |
|---|---|---|---|---|---|
| **وضع الاستثمار الدولي، (صافي)** | **18,825.8-** | **21,199.3-** | **22,824.0-** | **24,815.1-** | **26,697.1-** |
| **الأصول** | **14,514.1** | **17,556.2** | **18,536.9** | **18,657.9** | **18,581.0** |
| **الاستثمار المباشر في الخارج** | **361.6** | **372.7** | **431.9** | **432.6** | **434.9** |
| رأس المال المساهم والإيرادات المعاد استثمارها | 361.6 | 372.7 | 431.9 | 432.6 | 434.9 |
| **استثمارات الحافظة** | **302.6** | **316.5** | **390.2** | **440.2** | **462.2** |
| سندات الملكية | 75.5 | 78.6 | 95.3 | 95.6 | 96.2 |
| البنوك | 56.5 | 59.6 | 76.3 | 76.6 | 77.2 |
| القطاعات الأخرى | 19.0 | 19.0 | 19.0 | 19.0 | 19.0 |
| سندات الدين | 227.1 | 237.9 | 294.9 | 344.6 | 366.0 |
| سندات وأذونات | 227.1 | 237.9 | 294.9 | 344.6 | 366.0 |
| البنوك | 227.1 | 237.9 | 294.9 | 344.6 | 366.0 |
| **المشتقات المالية** | **0.0** | **0.0** | **0.0** | **0.0** | **0.0** |
| **الاستثمارات الأخرى** | **7,589.8** | **7,065.8** | **6,339.5** | **6,037.2** | **6,666.0** |
| الائتمان التجاري | 160.7 | 101.3 | 84.6 | 101.9 | 140.5 |
| القطاعات الأخرى | 160.7 | 101.3 | 84.6 | 101.9 | 140.5 |
| القروض | 1,620.3 | 1,584.9 | 1,248.8 | 1,244.0 | 1,246.7 |
| البنك المركزي الاردني | 766.9 | 766.9 | 766.9 | 766.9 | 766.9 |
| طويلة الأجل | 766.9 | 766.9 | 766.9 | 766.9 | 766.9 |
| الحكومة العامة | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| البنوك | 853.4 | 818.0 | 481.9 | 477.1 | 479.8 |
| طويلة الأجل | 127.6 | 101.7 | 122.3 | 143.1 | 167.2 |
| قصيرة الأجل | 725.8 | 716.3 | 359.6 | 334.0 | 312.6 |
| القطاعات الأخرى | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| النقد والودائع | 5,224.2 | 4,837.6 | 4,598.2 | 4,304.2 | 4,809.6 |
| البنوك | 4,727.1 | 3,586.8 | 3,500.1 | 3,442.7 | 4,109.4 |
| أصول أخرى | 584.6 | 542.0 | 407.9 | 387.1 | 469.2 |
| البنك المركزي الأردني | 296.0 | 303.8 | 300.8 | 315.0 | 330.7 |
| طويلة الأجل | 296.0 | 303.8 | 300.8 | 315.0 | 330.7 |
| الحكومة العامة | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| البنوك | 288.6 | 238.2 | 107.1 | 72.1 | 138.5 |
| طويلة الأجل | 288.6 | 238.2 | 107.1 | 72.1 | 138.5 |
| القطاعات الأخرى | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| **الأصول الاحتياطية** | **6,260.1** | **9,801.2** | **11,375.3** | **11,747.9** | **11,017.9** |
| الذهب النقدي | 524.6 | 425.6 | 528.0 | 997.9 | 1,078.5 |
| حقوق السحب الخاصة | 156.6 | 151.8 | 127.2 | 97.3 | 67.8 |
| الاحتياطيات لدى الصندوق | 0.0 | 0.0 | 0.4 | 0.4 | 0.4 |
| النقد الأجنبي | 5,567.2 | 9,212.9 | 10,705.4 | 10,635.5 | 9,848.7 |
| النقد والودائع | 2,590.9 | 4,210.4 | 5,877.4 | 4,805.9 | 4,828.4 |
| أوراق مالية | 2,976.3 | 5,002.5 | 4,828.0 | 5,829.6 | 5,020.3 |
| سندات وأذونات | 2,841.6 | 3,716.4 | 4,488.0 | 4,843.0 | 4,737.6 |
| أدوات السوق النقدي | 134.7 | 1,286.1 | 340.0 | 986.6 | 282.7 |
| مطالبات أخرى | 11.7 | 10.9 | 14.3 | 16.8 | 22.5 |

(1) : اولية.

# جدول 38
# وضع الاستثمار الدولي (تابع)

(مليون دينار)

| | 2012 | 2013 | 2014 (1) | 2015 (1) | 2016 (1) |
|---|---|---|---|---|---|
| **الخصوم** | **33,339.9** | **38,755.5** | **41,360.9** | **43,473.1** | **45,278.1** |
| **الاستثمار المباشر في الخارج** | **17,702.5** | **19,131.6** | **20,632.2** | **21,746.2** | **22,825.4** |
| رأس المال المساهم والإيرادات المعاد استثمارها | 17,702.5 | 19,131.6 | 20,632.2 | 21,746.2 | 22,825.4 |
| **استثمارات الحافظة** | **2,931.3** | **4,611.3** | **5,822.6** | **6,769.2** | **7,429.1** |
| سندات الملكية | 2,317.2 | 2,838.3 | 3,093.0 | 3,089.4 | 3,125.8 |
| البنوك | 1,703.1 | 2,111.7 | 2,388.5 | 2,374.5 | 2,174.0 |
| القطاعات الأخرى | 614.1 | 726.6 | 704.5 | 714.9 | 951.8 |
| سندات الدين | 614.1 | 1,773.0 | 2,729.6 | 3,679.8 | 4,303.3 |
| سندات وأذونات | 614.1 | 1,773.0 | 2,729.6 | 3,679.8 | 4,303.3 |
| الحكومة العامة | 542.0 | 1,711.2 | 2,678.1 | 3,638.6 | 4,272.4 |
| **المشتقات المالية** | **0.0** | **0.0** | **0.0** | **0.0** | **0.0** |
| **الاستثمارات الأخرى** | **12,706.0** | **15,012.6** | **14,906.1** | **14,957.7** | **15,023.6** |
| الائتمان التجاري | 779.4 | 705.9 | 687.6 | 558.7 | 818.5 |
| الحكومة العامة | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| القطاعات الأخرى | 779.4 | 705.9 | 687.6 | 558.7 | 818.5 |
| قصيرة الأجل | 779.4 | 705.9 | 687.6 | 558.7 | 818.5 |
| القروض | 4,966.4 | 5,723.2 | 5,778.6 | 6,266.5 | 6,593.0 |
| البنك المركزي الاردنى | 368.3 | 850.4 | 1,047.5 | 1,390.7 | 1,240.4 |
| استخدام تسهيلات صندوق النقد الدولى | 279.1 | 745.7 | 964.3 | 1,310.5 | 1,137.4 |
| أخرى طويلة الأجل | 89.2 | 104.7 | 83.2 | 80.2 | 103.0 |
| الحكومة العامة | 3,355.3 | 3,393.7 | 3,266.2 | 3,448.9 | 3,813.1 |
| طويلة الأجل | 3,355.3 | 3,393.7 | 3,266.2 | 3,448.9 | 3,813.1 |
| البنوك | 11.3 | 13.2 | 15.9 | 14.1 | 92.4 |
| قصيرة الأجل | 11.3 | 13.2 | 15.9 | 14.1 | 92.4 |
| القطاعات الأخرى | 1,231.5 | 1,465.9 | 1,449.0 | 1,412.8 | 1,447.1 |
| طويلة الأجل | 1,231.5 | 1,465.9 | 1,449.0 | 1,412.8 | 1,447.1 |
| النقد والودائع | 6,494.8 | 8,228.2 | 8,089.5 | 7,766.3 | 7,187.1 |
| البنك المركزي الأردنى | 612.9 | 1,348.9 | 1,196.5 | 961.2 | 765.5 |
| البنوك | 5,527.2 | 6,524.6 | 6,538.3 | 6,450.4 | 6,066.9 |
| إلتزامات أخرى | 465.4 | 355.3 | 350.4 | 366.2 | 425.0 |
| البنوك | 288.8 | 178.3 | 184.0 | 206.8 | 271.3 |
| قصيرة الأجل | 288.8 | 178.3 | 184.0 | 206.8 | 271.3 |
| إلتزامات أخرى | 176.6 | 177.0 | 166.4 | 159.4 | 153.7 |
| طويلة الأجل | 176.6 | 177.0 | 166.4 | 159.4 | 153.7 |
| تخصيص وحدات السحب الخاصة | 176.6 | 177.0 | 166.4 | 159.4 | 153.7 |

(1) : اولية.

## جدول 39
## نشاط ميناء العقبـــــة

(الف طن)

| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| **عدد البواخر (باخرة)** | **2,395** | **2,632** | **2,441** | **2,269** | **2,244** |
| **عدد الركاب (الف راكب)** | **810.7** | **925.4** | **726.9** | **541.0** | **501.1** |
| قادمون | 386.2 | 435.7 | 345.6 | 286.9 | 256.9 |
| مغادرون | 424.5 | 489.7 | 381.3 | 254.0 | 244.2 |
| **البضائع الصادرة** | **8,975.0** | **7,410.9** | **4,531.1** | **5,201.3** | **5,233.4** |
| الصادرات الوطنية | 8,725.1 | 7,054.1 | 4,332.8 | 5,029.7 | 5,004.9 |
| فوسفات | 5,402.9 | 4,282.7 | 1,462.3 | 1,403.0 | 1,265.1 |
| اسمدة | 900.2 | 739.4 | 851.1 | 1,284.5 | 1,423.7 |
| بوتاس | 1,725.5 | 1,208.9 | 1,240.3 | 1,609.8 | 1,679.1 |
| اخرى | 696.4 | 823.1 | 779.1 | 732.4 | 637.0 |
| اعادة تصدير | 98.0 | 149.3 | 44.4 | 46.7 | 114.7 |
| ترانزيت واخرى | 152.0 | 207.5 | 153.9 | 124.9 | 113.8 |
| **البضائع الواردة** | **10,208.5** | **11,943.9** | **11,784.5** | **13,843.5** | **13,148.7** |
| المستوردات | 9,579.5 | 11,270.2 | 11,119.7 | 13,206.7 | 12,747.2 |
| ترانزيت | 629.0 | 673.7 | 664.8 | 636.8 | 401.5 |
| **مجموع البضائع الصادرة والواردة** | **19,183.6** | **19,354.8** | **16,315.6** | **19,044.8** | **18,382.0** |

المصدر: مؤسسة الموانئ/ العقبة.

# القــوائم الماليـــــــــة

# وتقرير مدقق الحسابات المستقل

# تقرير مدقق الحسابات المستقل حول القوائم المالية

**السادة مجلس الوزراء المحترمين**
**السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك المركزي الأردني المحترمين**
**البنك المركزي الأردني**
**(مؤسس بموجب قانون خاص)**
**عمان – المملكة الأردنية الهاشمية**

## تقرير حول تدقيق القوائم المالية

### الـرأي المتحفظ

قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة للبنك المركزي الأردني ("البنك")، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، وكل من قوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والتغيرات في رأس المال والاحتياطيات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، باستثناء الآثار المحتملة لما هو وارد في الفقرات (١و٢) في أساس الرأي المتحفظ أدناه، إنّ القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وقانون البنك المركزي الأردني.

### أساس الرأي المتحفظ

١- كما يرد في الإيضاح (٨) حول القوائم المالية المرفقة، تشمل موجودات البنك ديوناً متأخرة السداد منذ سنوات على البنك المركزي العراقي بلغ رصيدها ٧٦٦,٨٨٢,٢١٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ و٢٠١٥ والتي نشأت تنفيذاً لاتفاقيات التبادل التجاري وتسهيلات الدفع. إنّ تحصيل هذه الديون مستحقة السداد يعتمد على النتيجة النهائية للمفاوضات بين الحكومتين الأردنية والعراقية حولها. وعليه، لم نتمكن من تحديد قيمة المخصص الواجب رصده، وبالتالي لم نتمكن من تحديد التعديلات الواجبة على القوائم المالية المرفقة.

٢- كما يرد في الإيضاح (١٣/أ) حول القوائم المالية المرفقة، تشمل موجودات البنك على أرصدة سلف بلغ رصيدها ٢٤٥,٧٦٥,١٥٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٢٤٧,٠٢٧,٧٥٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥) مطلوبة من بنوك ومؤسسات مالية متعثرة تحت التصفية أو بنوك تم دمجها ومؤسسات مالية أخرى. إنّ إمكانية استرداد أجزاء من هذه المبالغ يعتمد على النتائج النهائية للتصفية وقرارات الحكومة النهائية بهذا الشأن. وعليه، لم نتمكن من تحديد فيما إذا كان هنالك أيّة تعديلات على المخصص الواجب رصده. علماً بأنه قد تم استدراك مخصصات بمبلغ ٧٨,٥٩٣,٩٦١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٥٩,٥٩٣,٩٦١ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥) لقاء سلفة بنك البتراء تحت التصفية، وعليه يبلغ الرصيد المطلوب لقاء الديون المشكوك في تحصيلها لأرصدة هذه السلف ١٦٧,١٧١,١٨٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (١٨٧,٤٣٣,٧٨٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إنّ مسؤوليتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة في فقرة مسؤولية المدقق في تقريرنا حول تدقيق القوائم المالية. نحن مستقلين عن البنك بحسب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال تدقيق القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. بالإضافة لالتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى بحسب هذه المتطلبات.

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لإبداء رأينا المتحفظ حول التدقيق.

## أمر آخر

دون التحفظ في رأينا، نود الاشارة إلى أنّ القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ قد تم تدقيقها من قبل مدقق حسابات آخر والذي أبدى رأيه المتحفظ حول الآتي بتاريخ ٣١ آذار ٢٠١٦:

- المخصص الواجب قيده لقاء الديون متأخرة السداد على البنك المركزي العراقي.
- المخصص الواجب قيده لقاء سلف البنوك والمؤسسات المالية المتعثرة تحت التصفية.
- ضرورة إثبات سند الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري بالقيمة الحالية عوضاً عن القيمة الإسمية.

## معلومات أخرى

إنّ الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. إننا نتوقع أنّ يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. إنّ رأينا حول القوائم المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى وبالتالي، فإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد حولها.

من خلال قيامنا بتدقيق القوائم المالية، إنّ مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عندما تصبح متوفرة لدينا، بحيث نأخذ بالاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير منسجمة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا. في حال تبيّن لنا وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات فإن ذلك يتطلب الإبلاغ عن تلك المعلومات.

## مسؤولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إنّ الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وقانون البنك المركزي الأردني ومسؤولة عن إعداد نظام رقابة داخلي الذي تعتبره الإدارة ضرورياً لغرض إعداد وعرض القوائم المالية، خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

إنّ الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار والإفصاح عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، شريطة عدم وجود أيّة عوائق حقيقية أو قانونية تمنع البنك من ذلك.

إنّ المكلفين بالحوكمة في البنك مسؤولين عن الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية.

## مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إنّ أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا والذي يتضمن رأينا حول القوائم المالية.

التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضمانة بأن إجراءات التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستمكننا بشكل دائم من اكتشاف جميع الأخطاء الجوهرية، إن وجدت.

هنالك أخطاء يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي من الممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة على أساس القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إنّ خطر عدم اكتشاف الاخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث أنّ الاحتيال قد يشتمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريفات أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في البنك.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج بناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حول ملائمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وفيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإن ذلك يتطلب منا أن نلفت الانتباه في تقريرالتدقيق إلى الإيضاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إنّ استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في الحد من قدرة البنك على الاستمرار.

تقييم العرض العام لشكل ومحتوى القوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

التواصل مع المكلفين بالحوكمة في البنك فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أيّة نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

تزويد المكلفين بالحوكمة بتصريح حول التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، وإبلاغهم عن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي من الممكن أن تؤثر على استقلاليتنا وكذلك الإجراءات الوقائية إن وجدت.

**عمان – المملكة الأردنية الهاشمية**

**٢٨ آذار ٢٠١٧**

**القواسمي وشركاه**

**KPMG**

حاتم القواسمي

إجازة رقم (٦٥٦)

**البنـك المركـزي الأردني**
**عمـان – المملكـة الأردنيـة الهاشميـة**
**قائمة المركز المالي**

قـائـمـة (أ)

| | إيضاح | ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ دينار | ٢٠١٥ دينار |
|---|---|---|---|
| الموجودات | | | |
| موجودات ذهب وعملات أجنبية: | | | |
| الذهب | ٢/ ج | ١,٠٧٨,٥٤٧,٥٣٤ | ٩٩٧,٨٧٥,٢٨٧ |
| نقد وأرصده وودائع | ٥ | ٤,٨٢٨,٨١٥,٩٥٢ | ٤,٨٠٦,٢٥٧,٤٤٧ |
| أوراق مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة | ٦ | ٤٨٥,٤٠٠,٢٢٢ | ٢٣٣,٢٧٨,٥٨٣ |
| أوراق مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة | ٧ | ٤,٥٣٤,٨٩٠,٠٣٣ | ٥,٥٩٦,٢٧٦,٠١٨ |
| تسهيلات واتفاقيات الدفع المستحقة | ٨ | ٧٦٦,٨٨٢,٢١٠ | ٧٦٦,٨٨٢,٢١٠ |
| حقوق السحب الخاصة | ٩ | ٦٧,٧٩٦,٠٥٥ | ٩٧,٣٠٨,٠٧٢ |
| الموجودات المالية الأجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | ١٠ | ٣٣٠,٦٧٩,٥٧٣ | ٣١٥,٠٠٢,٣٥٠ |
| موجودات متنوعة أخرى – بعملات أجنبية | ١١ | ٢٢,٥٠١,٦٣٣ | ١٦,٨٤٤,٨١٢ |
| مجموع الموجودات بالعملة الأجنبية | | ١٢,١١٥,٥١٣,٢١٢ | ١٢,٨٢٩,٧٢٤,٧٧٩ |
| موجودات بالعملة الأردنية: | | | |
| أوراق مالية وأخرى | ١٢ | ٦٤٠,٠١١,٨٦٤ | ٧٢٩,٠٠٨,٥٦٤ |
| ائتمان ممنوح للبنوك والمؤسسات المالية المحلية | ١٣ | ٣٩٤,٨٧٣,٢٠٧ | ٣٩١,٦٠٣,٣٠٧ |
| الموجودات المالية المحلية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | ١٤ | ١٦,٧١٢,١٧٠ | ٨,٧٩٦,٣٦٥ |
| تمويل اتفاقيات إعادة شراء أوراق مالية | ١٥ | – | ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ |
| ممتلكات ومعدات – بالصافي | ١٦ | ١٢,٦٣٣,٣٢٠ | ١١,٣٣٧,٢٠٨ |
| موجودات متنوعة أخرى – بالعملة الأردنية | ١٧ | ٤١,٥٠٧,١٢٤ | ٣٧,١٢٣,٠٧٧ |
| فروق تقييم عملات أجنبية وذهب | ١٨ | ٢٢٣,٧٧٤,٢١٣ | ٢٧١,٨٤٧,٨٦٦ |
| مجموع الموجودات بالعملة الأردنية | | ١,٣٢٩,٥١١,٨٩٨ | ١,٤٩٩,٧١٦,٣٨٧ |
| مجموع الموجودات | | ١٣,٤٤٥,٠٢٥,١١٠ | ١٤,٣٢٩,٤٤١,١٦٦ |
| حسابات نظامية (لها مقابل) | ٤١/ج | ٢٤٩,٣٦٠,٧٠٤ | ٣٧٩,٥٨٨,٠٨٦ |

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤١) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

## قائمة (أ)

| | إيضاح | ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ | ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ |
|---|---|---|---|
| | | دينار | دينار |
| المطلوبات ورأس المال والاحتياطيات | | | |
| نقد مصدر | ١٩ | ٤,٦٢٠,٧٨٦,١٥١ | ٤,٣٣٦,٧٦٧,٧٩٧ |
| مطلوبات بالعملة الأجنبية: | | | |
| ودائع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المحلية | | ٧٣٨,١٢٧,٣٥١ | ٦١٩,٧٠١,٠٧٩ |
| ودائع الحكومة | ٢٢ | ١٠٨,٠٣١,٠١٤ | ١٢١,٣٣٢,٣٧٨ |
| ودائع الحكومة بموازنات مستقلة ومؤسسات عامة | | ١,٤٢٥,٥٨١ | ١,١١٦,٢٩٢ |
| ودائع الهيئات والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية | | ٧٦٣,١٠٢,١٤٤ | ٩٥٧,٩٦٨,٠٢٨ |
| التزامات مقابل مخصصات حقوق السحب الخاصة | ٢٠ | ١٥٣,٦٩٤,٨٢٦ | ١٥٩,٣٦١,٦٢٥ |
| ودائع ومطلوبات أخرى – بالعملة الأجنبية | | ٢,٨٣٧,٥٦٣ | ٧,١٧٨,١٤٣ |
| مجموع المطلوبات بالعملة الأجنبية | | ١,٧٦٧,٢١٨,٤٧٩ | ١,٨٦٦,٦٥٧,٥٤٥ |
| مطلوبات بالعملة الأردنية: | | | |
| شهادات الإيداع | ٢١ | ١,٠٣٠,٩٠٠,٠٠٠ | ١,٠٧٦,٥٠٠,٠٠٠ |
| ودائع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المحلية | | ٤,٦٥٢,٢٤٣,١٩٣ | ٥,٩٢٣,١٠٤,٨٣٩ |
| ودائع الحكومة | ٢٢ | ٧٦٤,٢٩٠,٥٨٧ | ٥٩٥,٢٠٧,٧٤٣ |
| ودائع الحكومة بموازنات مستقلة ومؤسسات عامة | | ١٥٨,٦٦٨,١٨٩ | ١٩٧,٥٥٠,٥٤٤ |
| حسابات صندوق النقد الدولي | ٢٣ | ٥٢,٦٥٨,٦٣٣ | ٥١١,٦٩٧ |
| ودائع الهيئات والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية | | ١,٩٣٧,٦٨٩ | ٢,٧٥٦,٤٠٨ |
| مطلوبات أخرى – بالعملة الأردنية | ٢٤ | ١١٠,٨٢٩,٨٥٥ | ٩٠,٢٤٦,٤٥٠ |
| مجموع المطلوبات بالعملة الأردنية | | ٦,٧٧١,٥٢٨,١٤٦ | ٧,٨٨٥,٨٧٧,٦٨١ |
| رأس المال والاحتياطيات: | | | |
| رأس المال | | ٤٨,٠٠٠,٠٠٠ | ٤٨,٠٠٠,٠٠٠ |
| الاحتياطي العام | ٢٥ | ١,٨٧٨,٢٦٤ | ١,٨٧٨,٢٦٤ |
| احتياطي تقييم الموجودات المالية | ٢٦ | ١٢٢,٣٨٥,٣٩٣ | ١١٨,٦٤٥,٣٤٦ |
| الاحتياطيات الخاصة | ٢٧ | ١١٣,٢٢٨,٦٧٧ | ٧١,٦١٤,٥٣٣ |
| مجموع رأس المال والاحتياطيات | | ٢٨٥,٤٩٢,٣٣٤ | ٢٤٠,١٣٨,١٤٣ |
| مجموع المطلوبات ورأس المال والاحتياطيات | | ١٣,٤٤٥,٠٢٥,١١٠ | ١٤,٣٢٩,٤٤١,١٦٦ |
| حسابات نظامية (لها مقابل) | ٤١/ج | ٢٤٩,٣٦٠,٧٠٤ | ٣٧٩,٥٨٨,٠٨٦ |

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤١) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمـــة (ب)

## البنـــك المركـــزي الأردني
## عمـــان – المملكـــة الأردنيـــة الهاشميـــة
## قائمة الربح أو الخسارة

| | إيضاح | للسنة المنتهية في ٣١ كانـــــــــــون الأول ٢٠١٦ دينـــــــــار | ٢٠١٥ دينـــــــــار |
|---|---|---|---|
| الإيرادات: | | | |
| إيرادات الاستثمارات الخارجية | ٢٨ | ١٥٠,٨٩٠,٦٤١ | ٨٣,١٦٠,٦٨٥ |
| إيرادات الاستثمارات المحلية | ٢٩ | ١٤,٧٥٩,٠١٤ | ١٩,٣١٦,٩٥٣ |
| إيرادات أخرى متنوعة | ٣٠ | ٥,٤٨٦,٧١٠ | ٥,٣٤٤,٤٩٣ |
| مجموع الإيرادات | | ١٧١,١٣٦,٣٦٥ | ١٠٧,٨٢٢,١٣١ |
| المصروفات: | | | |
| فوائد مدفوعة على شهادات ونافذة إيداع البنوك المرخصة | ٣١ | ٥٣,٨٢٢,٧٨٥ | ٨٠,٢٤٢,٠١٧ |
| فوائد مدفوعة على حسابات الحكومة والمؤسسات العامة | | ٥,٩٠٢,٧١٨ | ٩,٦٨٨,٩٢٨ |
| فوائد مدفوعة على حسابات هيئات وبنوك ومؤسسات مالية خارجية | | ٤,١٠٣,٣٧١ | ١,٨٦٩,٦٨٨ |
| فوائد وعمولات ومصاريف أخرى | ٣٢ | ١,٩١٤,٨٥٣ | ٩٢٩,٨٢٢ |
| مصاريف إصدار وإطفاء أوراق النقد والمسكوكات | ٢ك | ٥,٢٣١,٢٩٧ | ٤,٦٠٥,٢٦١ |
| مصاريف إدارية وعمومية | ٣٣ | ٣١,٤٨٨,٣٤٠ | ٢٧,٦٥٤,٦٧٧ |
| تدني القيمة العادلة لأوراق مالية/سند الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري | ١٢ | ٨,٠٠٠,٠٠٠ | – |
| مخصص ديون مشكوك في تحصيلها/بنك البتراء | ١٣ | ١٩,٠٠٠,٠٠٠ | – |
| مجموع المصروفات: | | ١٢٩,٤٦٣,٣٦٤ | ١٢٤,٩٩٠,٣٩٣ |
| أرباح (خسائر) تقييم موجودات ومطلوبات البنك من الذهب والعملات الأجنبية | ١٨ | ٤٨,٠٧٣,٦٥٣ | (١٨٦,٠٥٩,٠٧٦) |
| الربح (الخسارة) بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية | | ٨٩,٧٤٦,٦٥٤ | (٢٠٣,٢٢٧,٣٣٨) |
| (أرباح) خسائر تقييم موجودات ومطلوبات البنك من الذهب والعملات الأجنبية– المحول بموجب قانون البنك | ١٨ | (٤٨,٠٧٣,٦٥٣) | ١٨٦,٠٥٩,٠٧٦ |
| الربح (الخسارة) بموجب قانون البنك – قائمة (ج) مقيد لحساب الاحتياطي الخاص | ٢٧ | ٤١,٦٧٣,٠٠١ | (١٧,١٦٨,٢٦٢) |

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٤١) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمـــة (ج)

**البنــك المركــزي الأردني**
**عمـــان – المملكـــة الأردنيـــة الهاشميـــة**
**قائمة الدخل الشامل الآخر**

| | للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينـــــــار | دينـــــــار |
| الربح (الخسارة) بموجب قانون البنك – قائمة (ب) | ٤١,٦٧٣,٠٠١ | (١٧,١٦٨,٢٦٢) |
| بنود الدخل الشامل الآخر: | | |
| خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | (٦٠,٣٢٠) | – |
| التغير في احتياطي تقييم الموجودات المالية من خلال قائمة الدخل الشامل | ٣,٧٤١,٥١٠ | ١٧,٤٣٣,١٨٦ |
| إجمالي الدخل الشامل الآخر – قائمة (د) | ٤٥,٣٥٤,١٩١ | ٢٦٤,٩٢٤ |

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٤١) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

## قائمـــــة (د)

### البنــك المركــزي الأردني
### عمـــان – المملكـــة الأردنيـــة الهاشميـــة
### قائمة التغيرات في رأس المال والاحتياطيات

| | رأس المال | الاحتياطي العام (إيضاح ٢٥) | احتياطي تقييم موجودات مالية | احتياطيات خاصة (إيضاح ٢٧) | الربح (الخسارة) بموجب قانون البنك | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦** | دينـــــار | دينـــــار | دينـــــار | دينـــــار | دينـــــار | دينـــــار |
| الرصيد في بداية العام | ٤٨,٠٠٠,٠٠٠ | ١,٨٧٨,٢٦٤ | ١١٨,٦٤٥,٣٤٦ | ٧١,٦١٤,٥٣٣ | – | ٢٤٠,١٣٨,١٤٣ |
| الربح بموجب قانون البنك – قائمة (ب) | – | – | – | – | ٤١,٦٧٣,٠٠١ | ٤١,٦٧٣,٠٠١ |
| (خسارة) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | – | – | (١,٤٦٣) | (٥٨,٨٥٧) | – | (٦٠,٣٢٠) |
| التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية | – | – | ٣,٧٤١,٥١٠ | – | – | ٣,٧٤١,٥١٠ |
| إجمالي الدخل الشامل الآخر– قائمة (ج) | – | – | ٣,٧٤٠,٠٤٧ | (٥٨,٨٥٧) | ٤١,٦٧٣,٠٠١ | ٤٥,٣٥٤,١٩١ |
| المحول إلى حساب الاحتياطي الخاص لمقابلة النقص في موجودات البنك | – | – | – | ٤١,٦٧٣,٠٠١ | (٤١,٦٧٣,٠٠١) | – |
| الرصيد في نهاية العام | ٤٨,٠٠٠,٠٠٠ | ١,٨٧٨,٢٦٤ | ١٢٢,٣٨٥,٣٩٣ | ١١٣,٢٢٨,٦٧٧ | – | ٢٨٥,٤٩٢,٣٣٤ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥** | دينـــــار | دينـــــار | دينـــــار | دينـــــار | دينـــــار | دينـــــار |
| الرصيد في بداية العام | ٤٨,٠٠٠,٠٠٠ | ١,٨٧٨,٢٦٤ | ١٠١,٢١٢,١٦٠ | ٢,٩٩٤,٠٠٥ | – | ١٥٤,٠٨٤,٤٢٩ |
| أثر التغير في السياسات المحاسبية | – | – | – | ٨٥,٧٨٨,٧٩٠ | – | ٨٥,٧٨٨,٧٩٠ |
| الرصيد المعدل في بداية العام | ٤٨,٠٠٠,٠٠٠ | ١,٨٧٨,٢٦٤ | ١٠١,٢١٢,١٦٠ | ٨٨,٧٨٢,٧٩٥ | – | ٢٣٩,٨٧٣,٢١٩ |
| (الخسارة) بموجب قانون البنك – قائمة (ب) | – | – | – | – | (١٧,١٦٨,٢٦٢) | (١٧,١٦٨,٢٦٢) |
| التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية | – | – | ١٧,٤٣٣,١٨٦ | – | – | ١٧,٤٣٣,١٨٦ |
| إجمالي الدخل الشامل الآخر – قائمة (ج) | – | – | ١٧,٤٣٣,١٨٦ | – | (١٧,١٦٨,٢٦٢) | ٢٦٤,٩٢٤ |
| المحول من حساب الاحتياطي الخاص لإطفاء (خسارة) السنة | – | – | – | (١٧,١٦٨,٢٦٢) | ١٧,١٦٨,٢٦٢ | – |
| الرصيد في نهاية العام | ٤٨,٠٠٠,٠٠٠ | ١,٨٧٨,٢٦٤ | ١١٨,٦٤٥,٣٤٦ | ٧١,٦١٤,٥٣٣ | – | ٢٤٠,١٣٨,١٤٣ |

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤١) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

**قائمـــة (هـ)**

## البنـك المركـزي الأردني
## عمـــان – المملكـــة الأردنيـــة الهاشميـــة
## قائمة التدفقات النقديـــة

| | إيضاح | للسنة المنتهية في ٣١ كانـــــــــون الأول ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
|---|---|---|---|
| | | دينـــــــــار | دينـــــــــار |
| الربح (الخسارة) بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية – قائمة (ب) | | ٨٩,٧٤٦,٦٥٤ | (٢٠٣,٢٢٧,٣٣٨) |
| التعديلات: | | | |
| استهلاك ممتلكات ومعدات | ١٦ | ٢,١٢٥,٥٤٦ | ١,٩٠١,٩٤٢ |
| خسائر بيع ممتلكات ومعدات | | ٢٧,٧٠١ | ١١,٣١٠ |
| (أرباح) خسائر تقييم موجودات البنك من الذهب | | (٤٧,٨٣٣,٧٢٣) | ١٤١,٠٩٩,٥١٦ |
| (أرباح) خسائر تقييم موجودات ومطلوبات البنك من العملات الأجنبية | | (٢٣٩,٩٣٠) | ٤٤,٩٥٩,٥٦٠ |
| تدني القيمة العادلة للأوراق المالية / سند الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري | | ٨,٠٠٠,٠٠٠ | – |
| مخصص ديون مشكوك في تحصيلها / بنك البتراء | | ١٩,٠٠٠,٠٠٠ | – |
| صافي الربح (الخسارة) قبل التغير في الموجودات والمطلوبات | | ٧٠,٨٢٦,٢٤٨ | (١٥,٢٥٥,٠١٠) |
| التدفقات النقدية من عمليات التشغيل: | | | |
| (الزيادة) في موجودات متنوعة أخرى بالعملات الأجنبية | | (٥,٦٥٦,٨٢١) | (٢,٥٠٦,٦٦٥) |
| (الزيادة) النقص في موجودات متنوعة أخرى بالدينار | | (٤,١٢١,٧٧١) | ٣,٠٧٤,٩٩٦ |
| النقص في تمويل اتفاقيات إعادة شراء أوراق مالية | | ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ | ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ |
| الزيادة (النقص) في ودائع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المحلية بالعملات الأجنبية | | ١١٨,٤٢٦,٢٧٢ | (١٢٢,٢١٠,٧٤٥) |
| (النقص) الزيادة في ودائع الحكومة بالعملات الأجنبية | | (١٣,٣٠١,٣٦٤) | ٢١,٠٥٣,٤٣٩ |
| الزيادة (النقص) في ودائع الحكومة بموازنات مستقلة ومؤسسات عامة بالعملات الأجنبية | | ٣٠٩,٢٨٩ | (٧٤٠,٦٣١) |
| (النقص) في ودائع الهيئات والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية بالعملات الأجنبية | | (١٩٤,٨٦٥,٨٨٤) | (٢٣٦,٧٢٢,٣٩٧) |
| (النقص) في التزامات مقابل مخصصات حقوق السحب الخاصة | | (٥,٦٦٦,٧٩٩) | (٧,٠٦٨,٧١١) |
| (النقص) الزيادة في ودائع ومطلوبات أخرى بالعملات الأجنبية | | (٤,٣٤٠,٥٨٠) | ٥,١٠٨,٣٦٩ |
| (النقص) الزيادة في شهادات الإيداع | | (٤٥,٦٠٠,٠٠٠) | ٨١٧,٢٠٠,٠٠٠ |
| (النقص) في ودائع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المحلية – بالدينار | | (١,٢٧٠,٨٦١,٦٤٦) | (٣٦١,٢٢٩,٤٩٩) |
| الزيادة (النقص) في ودائع الحكومة – بالدينار | | ١٦٩,٠٨٢,٨٤٤ | (١٠,٠٠٢,٨٤٧) |
| (النقص) في ودائع الحكومة بموازنات مستقلة والمؤسسات العامة – بالدينار | | (٣٨,٨٨٢,٣٥٥) | (٥٣,٨٨٩,٣٧٦) |
| الزيادة (النقص) في حسابات صندوق النقد الدولي | | ٥٢,١٤٦,٩٣٦ | (٣,٠٢١) |
| (النقص) الزيادة في ودائع الهيئات والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية – بالدينار | | (٨١٨,٧١٩) | ١,٥٠٩,٠٤٦ |
| النقص في حقوق السحب الخاصة | | ٢٩,٥١٢,٠١٧ | ٢٩,٨٨٨,٨٥٥ |
| الزيادة (النقص) في مطلوبات أخرى – بالدينار | | ٢٠,٥٨٣,٤٠٥ | (١,٣١٢,١٥٠) |
| صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات من عمليات التشغيل | | (١,٠٧٣,٢٢٨,٩٢٨) | ٩١,٨٩٣,٦٥٣ |
| التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار: | | | |
| (الزيادة) النقص في أوراق مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة | | (٢٥٢,١٢١,٦٣٩) | ٥٦,٥٩٦,٦١٢ |
| النقص (الزيادة) في أوراق مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة | | ١,٠٦١,٣٨٥,٩٨٥ | (١,٠٥٨,١٨٢,١٣٥) |
| النقص في أوراق مالية وأخرى بالعملة الأردنية | | ٨٠,٩٩٦,٧٠١ | ١٨٠,١٥٨,٠٠٠ |
| (الزيادة) النقص في الائتمان الممنوح للبنوك والمؤسسات المالية المحلية | | (٢٢,٢٦٩,٩٠٠) | ١٥٥,٦٢٥,٧٧١ |
| (الزيادة) النقص في الموجودات المالية الأجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | | (٩,٥٤٧,٢٥٠) | ٨١١,٩٤٠ |
| (الزيادة) في الموجودات المالية المحلية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | | (١٠,١٨٤,٥٨٩) | – |
| (الزيادة) في الذهب | | (٣٣,١٠٠,٨٠٠) | (٦١٠,٣٨٩,٢٤٥) |
| (شراء) ممتلكات ومعدات | | (٣,٦٤١,٩٦١) | (٢,٠٢٥,٨٧٤) |
| المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات | | ١٢,٦٠٢ | ٦١,٥٢٧ |
| صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات في) عمليات الاستثمار | | ٨١١,٥٢٩,١٤٩ | (١,٢٧٧,٣٤٣,٤٠٤) |
| التدفقات النقدية من عمليات التمويل: | | | |
| الزيادة في النقد المصدر | | ٢٨٤,٠١٨,٣٥٤ | ١٥٨,٩١٤,٢٥٩ |
| صافي التدفقات النقدية من عمليات التمويل | | ٢٨٤,٠١٨,٣٥٤ | ١٥٨,٩١٤,٢٥٩ |
| أرباح (خسائر) تقييم موجودات ومطلوبات البنك من العملات الأجنبية | | ٢٣٩,٩٣٠ | (٤٤,٩٥٩,٥٦٠) |
| صافي الزيادة (النقص) في النقد | | ٢٢,٥٥٨,٥٠٥ | (١,٠٧١,٤٩٥,٠٥٢) |
| نقد وأرصدة وودائع في بداية السنة | | ٤,٨٠٦,٢٥٧,٤٤٧ | ٥,٨٧٧,٧٥٢,٤٩٩ |
| نقد وأرصدة وودائع في نهاية السنة | ٥ | ٤,٨٢٨,٨١٥,٩٥٢ | ٤,٨٠٦,٢٥٧,٤٤٧ |

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٤١) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

# البنــك المركــزي الأردني
## عمـــان – المملكـــة الأردنيـــة الهاشميـــة
## إيضاحـــــات حـــول القوائم الماليـــــة

---

**١- عـــــــــــام**

- تأسس البنك المركزي الأردني في عام ١٩٦٤ بموجب قانون خاص، ويتمتع البنك بشخصية اعتبارية مستقلة، وإنّ اهدافه هي الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني والمساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة والمساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المطرد وفق السياسات الاقتصادية العامة للمملكة.
- ينص قانون البنك المركزي الأردني لسنة ١٩٧١ وتعديلاته انّه اذا لم تكف الاحتياطيات لتغطية أيّة خسارة في حساب الأرباح والخسائر لأيّة سنة مالية، على الحكومة أن تدفع المبلغ الكافي لهذه التغطية خلال الأشهر الثلاثة التي تلي نهاية تلك السنة المالية.
- تم خلال شهر حزيران من العام ٢٠١٦ إقرار القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٦ والذي يمثل قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته، وقد قام البنك بتطبيق القانون المعدل فور إقراره.
- إنّ مقر البنك هو عمان وله فرعان احدهما في مدينة إربد والآخر في مدينة العقبة.
- بلغ عدد موظفي البنك المركزي ٦٢٦ موظفاً كما هو في نهاية عام ٢٠١٦.
- تم إقرار القوائم المالية المرفقة للبنك المركزي الأردني من قبل مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ آذار ٢٠١٧.

**٢- أسس إعداد القوائم المالية**

تم اعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لقانون البنك المركزي الأردني حيث ينطبق مع المعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة حولها، ويراعى في إعدادها قرارات مجلس الإدارة وقرارات المحافظ. وفي حال وجود اختلاف ما بين المعايير الدولية للتقارير المالية وقانون البنك المركزي الأردني فيتم الالتزام بما ورد في قانون البنك المركزي الأردني.

- إنّ الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وقانون البنك المركزي الأردني هي كما يلي:

**١- المادة (٩):**

أ- يحتفظ البنك المركزي باحتياطي عام يقيد فيه ٢٠٪ (عشرون بالمئة) من الربح الصافي للبنك في كل سنة مالية ويدفع الباقي (أي ثمانون بالمئة) من الربح الصافي للحكومة.

ب- تدفع جميع الأرباح الصافية للحكومة عندما يزيد مقدار الاحتياطي العام على مثلي رأس المال.

ج- تتقرر الأرباح الصافية لأغراض هذه المادة بعد حسم جميع المدفوعات والنفقات الإدارية والمساهمات في صندوق الادخار الخاص بموظفي البنك المركزي ومستخدميه وأيّة احتياطيات خاصة لمصروفات أخرى متوقعة أو لمقابلة أيّ نقص في موجودات البنك.

**٢- المادة (٣١):**

على البنك المركزي أن يحتفظ بموجودات لا تقل قيمتها في أي وقت من الأوقات عن قيمة أوراق النقد المتداولة وتقتصر هذه الموجودات على كل أو بعض مما يلي:

أ- الذهب والمسكوكات الذهبية بأي شكل.

ب- مساهمات المملكة بالذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل في أيّة مؤسسة مالية إقليمية أو دولية.

ج- موجودات المملكة من حقوق السحب الخاصة.

د- العملات الأجنبية القابلة للتحويل على شكل نقود أو ودائع تحت الطلب أو لأجل أو شهادات إيداع أو قبولات بنوك شريطة أن لا تزيد مدة استحقاقها عن سنتين.

ه- الأوراق المالية التي تصدرها أو تكفلها حكومة أجنبية أو احدى مؤسساتها الرسمية أو مؤسسة مالية دولية وتكون محررة بعملة قابلة للتحويل.

و- أيّة موجودات بالعملات الأجنبية بما في ذلك الأرصدة الدائنة لصالح المملكة في اتفاقات الدفع والتقاص.

ز- الأوراق المالية الحكومية القابلة للتداول.

**٣- المادة (٥٦):**

أ- تستثنى أيّة خسارة أو ربح ينجم عن إعادة تقدير موجودات البنك المركزي ومطلوباته من الذهب أو العملة الأجنبية كنتيجة لأي تغيير في سعر التعادل لأيّة عملة أجنبية من حساب الأرباح والخسائر للبنك المركزي وتقيد في حساب خاص بذلك، وللبنك المركزي أن يخصص في السنوات التالية الأموال الكفيلة بتغطية أيّة خسارة مقيدة في هذا الحساب الخاص، ويجوز بتنسيب من المجلس وموافقة مجلس الوزراء استعمال أي جزء من الاحتياطي العام للبنك المركزي لتغطية الحساب الخاص أو أي جزء منه.

ب- يحدد المجلس لأغراض الميزانية الختامية قيمة جميع الموجودات من الذهب والعملات الأجنبية التي تقابل أوراق النقد المتداولة.

- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية. وتمثل القوائم المالية المرفقة حسابات البنك المجمعة بما فيها فرعي اربد والعقبة.
- إنّ الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.
- إنّ السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للسنة متماثلة مع السياسات التي تم اتباعها للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥، باستثناء أثر تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول ابتداءً من الأول من كانون الثاني ٢٠١٦، علماً أنّه تم في عام ٢٠١٥ تعديل السياسة المحاسبية الخاصة بمعالجة بند فروق تقييم العملات الأجنبية والذهب والتي كانت تقيد في بند الاحتياطيات الخاصة ضمن رأس المال والاحتياطيات حيث أنها أصبحت تظهر ضمن موجودات ومطلوبات البنك بحيث تظهر في جانب الموجودات اذا كان رصيدها مدين وفي جانب المطلوبات اذا كان رصيدها دائن. وهذه السياسة تتماشى مع قانون البنك المركزي:

| المعايير | تاريخ التطبيق |
|---|---|
| التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (١٠) و (١٢) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) الشركات الاستثمارية: الإعفاء من توحيد البيانات المالية. | ١ كانون الثاني ٢٠١٦ |
| التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١١) محاسبة الاستحواذ للاستثمارات ذات الترتيبات المشتركة. | ١ كانون الثاني ٢٠١٦ |
| التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) مبادرة الإفصاح. | ١ كانون الثاني ٢٠١٦ |
| التعديلات على معايير المحاسبة الدولية أرقام (١٦) و (٣٨) توضيحات لطرق الاستهلاك والإطفاء المقبولة. | ١ كانون الثاني ٢٠١٦ |
| التعديلات على معايير المحاسبة الدولية أرقام (١٦) و (٤١) النباتات المنتجة. | ١ كانون الثاني ٢٠١٦ |
| التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧) القوائم المالية المنفصلة. | ١ كانون الثاني ٢٠١٦ |
| التعديلات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية للدورات ٢٠١٢ – ٢٠١٤ | ١ كانون الثاني ٢٠١٦ |
| المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٤) حسابات التأجيل التنظيمية. | ١ كانون الثاني ٢٠١٦ |

لم يكن لتطبيق هذه المعايير المعدلة أثر جوهري على البيانات المالية للبنك.

وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة:

**أ- الأدوات المالية**

**الموجودات المالية غير المشتقة – قروض وذمم مدينة**

- يقوم البنك بالاعتراف بالقروض والذمم المدينة بتاريخ حدوثها. إنّ جميع الموجودات المالية يتم الاعتراف الأولي بها بتاريخ حدوثها عندما يصبح البنك طرفا في الأحكام التعاقدية.
- يلغي البنك الاعتراف بالموجودات المالية عندما تصبح الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية منتهية أو نقل الحقوق للحصول على التدفقات النقدية التعاقدية بحيث يتم نقل جميع المخاطر المتعلقة بالموجودات المالية. أي فائدة يتم الحصول عليها أو اكتسابها من نقل الموجودات المالية يتم الاعتراف بها كموجودات أو التزامات منفصلة.
- يتم التقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية بحيث يتم عرض المبلغ بالصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما يكون للبنك الحق القانوني بتقاص المبالغ أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات التي سوف تتحقق في نفس الوقت.

- القروض والذمم المدينة هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وهي غير مدرجة في الأسواق المالية النشطة. إنّ هذه الموجودات يتم تسجيلها مبدئيا بالقيمة العادلة عند اقتنائها أو نشوئها مضافا إليها كافة تكاليف المعاملات المرتبطة بها حيث يتم قياسها بالكلفة المطفأة باستخدام الفائدة الفعّالة بعد تنزيل أيّة خسارة تدني في قيمتها.

**المطلوبات المالية غير المشتقة**

- يتم الاعتراف المبدئي بالمطلوبات المالية (متضمنة المطلوبات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة المركز المالي بتاريخ حدوثها حيث يتم الاعتراف بها عندما يصبح البنك طرفا في الأحكام التعاقدية.
- يلغي البنك الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تصبح الحقوق التعاقدية منتهية أو ملغية.
- يتم تصنيف المطلوبات المالية غير المشتقة ضمن فئة الالتزامات المالية الأخرى، يتم الاعتراف المبدئي لمثل هذه المطلوبات المالية بالقيمة العادلة مطروح منها أي تكاليف مباشرة للمعاملات. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس هذه المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعّالة.

**ب- السلف والائتمان الممنوح**

- السلف والائتمان الممنوح هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة أو محددة قدمها البنك في الأساس أو جرى اقتناؤها وليس لها أسعار سوقية في أسواق نشطة.
- تُسجل السلف والائتمان الممنوح المباشرة بالتكلفة، وتدرج في قائمة المركز المالي بعد طرح المخصصات.
- يتم تكوين مخصص ديون للسلف والائتمان الممنوح المشكوك في تحصيلها إذا تبيّن عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أنّ حدثاً ما قد أثّر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للسلف والائتمان الممنوح وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الربح أو الخسارة.
- يتم استدراك مخصص ديون للسلف والائتمان الممنوح استناداً لسياسة البنك الداخلية وهي متفقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

**ج-** يظهر الذهب في قائمة المركز المالي المرفقة على أساس الأسعار العالمية السائدة في الاسواق عند إعداد نشرة التقييم المعتمدة لدى البنك المركزي في آخر يوم عمل في السنة والبالغ ما يعادل ٨١٣,٨٦٥ دينار لكل اونصة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٧٥٢/٩٦٠ دينار لكل أونصة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).

**د- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة**

- هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

- يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعّالة، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أيّة مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه، ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الربح أو الخسارة وتظهر لاحقاً بالكلفة المطفأة بعد تخفيضها بخسائر التدني.
- يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.
- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية، في حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الربح أو الخسارة في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

**هـ - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة**

- هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.
- يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الربح أو الخسارة عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الربح أو الخسارة.
- يتم تسجيل الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الربح أو الخسارة.
- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

**و - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل**

- تمثل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل والتي تتمثل بمساهمات البنك في المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ومساهمات البنك في مؤسسات مالية محلية.
- يتم اثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً اليها مصاريف الاقتناء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل وضمن الاحتياطيات أما التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية فيتم اثباتها ضمن حساب فروق تقييم عملات أجنبية وذهب وفقاً لقانون البنك المركزي، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل وضمن الاحتياطيات ويتم تحويل رصيد احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية المباعة مباشرة الى الاحتياطيات الخاصة وليس من خلال قائمة الربح أو الخسارة.
- لا تخضع هذه الموجودات لإختبار التدني.
- يتم تسجيل الارباح الموزعة من هذه الاستثمارات في قائمة الربح أو الخسارة.

**ز – القيمة العادلة**

إنّ أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للادوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.
- يتم تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الامد والتي لا تستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبسعر الفائدة الفعالة، ويتم تسجيل فائدة الخصم ضمن ايرادات الفوائد المقبوضة في قائمة الربح أو الخسارة.

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأيّة مخاطر أو منافع متوقعه عند تقدير قيمة الأدوات المالية.

**ح – التدني في قيمة الموجودات المالية**

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ قائمة المركز المالي لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها افرادياً او على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فانه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من اجل تحديد خسارة التدني.

**ط – اتفاقيات إعادة الشراء أو البيع**

- يستمر الاعتراف في القوائم المالية بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها بتاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أيّة مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة، وتدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعّالة.
- أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها بتاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أيّة مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها، وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن بند تمويل إتفاقيات إعادة الشراء حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعّالة.

**ي – الممتلكات والمعدات**

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية المئوية التالية:

| | ٪ |
|---|---|
| مباني | ٣ |
| تحسينات مباني | ٢٠ |
| اثاث ومفروشات وديكورات | ١٠ |
| القاصات والخزائن الأمينة | ٥ |
| أجهزة الحاسب الآلي | ٢٥ |
| آلات واجهزة | ١٥ |
| وسائط نقل | ١٥ |
| برمجيات الحاسب الآلي | ٢٥ |

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من المتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية، فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجيل قيمة التدني في قائمة الربح أو الخسارة.
- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم قيد التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

**ك –** يتم اطفاء نفقات طباعة اوراق النقد والمسكوكات المعدنية الجديدة على مدى ثلاث سنوات.

**ل –** تؤخذ ايرادات الفوائد بموجب أساس الاستحقاق باستثناء الفوائد على تسهيلات واتفاقيات الدفع بحيث تؤخذ للايرادات عند قبضها.

**م –** يتم الاعتراف بمصاريف الفوائد والعمولات بموجب اساس الاستحقاق.

**ن – المشتقات المالية ومحاسبة التحوط**

**مشتقات مالية للمتاجرة:**

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة.

**مشتقات مالية للتحوط:**

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

- التحوط للقيمة العادلة:

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعّال، يتم تسجيل أيّة أرباح أو خسائر ناتجة عن تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الربح أو الخسارة.

في حال انطباق شروط تحوط المحفظة الفعّال يتم تسجيل أيّة أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات أو المطلوبات في قائمة الربح أو الخسارة في نفس السنة.

- التحوط للتدفقات النقدية :

هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعّال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن رأس المال والاحتياطيات ويتم تحويله لقائمة الربح أو الخسارة في الفترة التي يؤثر بها اجراء التحوط على قائمة الربح أو الخسارة.

- التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعّال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في قائمة الربح أو الخسارة في نفس السنة.

**س – تاريخ الإعتراف بالموجودات المالية**

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

**ع – العملات الاجنبية**

- يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملات.
- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي والمعلنة من البنك مقابل الدينار الأردني.
- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة بتاريخ تحديد قيمتها العادلة.
- يتم تحويل فروقات العملة الناجمة عن إعادة تقييم موجودات البنك بعملات أجنبية لحساب تقييم فروق عملات أجنبية وذهب والتي تم في عام ٢٠١٥ تعديل السياسة المحاسبية الخاصة بمعالجة هذه الفروق والتي كانت تقيد في بند الاحتياطيات الخاصة ضمن رأس المال والاحتياطيات حيث أنها اصبحت تظهر ضمن موجودات ومطلوبات البنك بحيث تظهر في جانب الموجودات اذا كان رصيدها مدين وفي جانب المطلوبات اذا كان رصيدها دائن.

**ف –** بموجب قانون البنك المركزي المادة ٩/أ يحتفظ البنك المركزي الأردني باحتياطي عام يقيد فيه ٢٠٪ من الربح الصافي للبنك في كل سنة مالية ويدفع باقي الربح الصافي للحكومة.

**ص– المخصصات**

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

**ق– التقـاص**

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

**٣ – التقديرات المحاسبية**

إنّ إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، كما أنّ هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وعلى رصيد القيمة العادلة للموجودات المالية الظاهر ضمن بند رأس المال والاحتياطيات، وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، إنّ التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإنّ النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

تعتقد إدارة البنك بأن التقديرات والإجتهادات المتبعة في إعداد القوائم المالية كافية ومعقولة، وهي مفصلة على النحو التالي:

- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم أخذ خسارة التدني في قائمة الربح أو الخسارة.
- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم أخذ هذا التدني في قائمة الربح أو الخسارة.
- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للقضايا المقامة على البنك وأخذ المخصصات اللازمة لهذه الالتزامات استناداً لرأي المستشار القانوني للبنك.
- يتم تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية، إنّ الفرق بين المستوى ٢ والمستوى ٣ لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام.

**٤– تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة**

إنّ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المذكورة أدناه قد تم إصدارها بشكل نهائي ولكنها غير سارية المفعول بعد، حيث لم يقم البنك بتطبيق هذه المعايير الجديدة والمعدلة علماً أنها متاحة للتطبيق المبكر:

**المعايير الجديدة:**

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية (يطبق في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ باستثناء شركات التأمين والذي سيطبق في ١ كانون الثاني ٢٠٢١ مع السماح بالتطبيق المبكر).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) إيرادات العقود مع العملاء (يطبق في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ مع السماح بالتطبيق المبكر).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) عقود التأجير (يطبق في ١ كانون الثاني ٢٠١٩ مع السماح بالتطبيق المبكر).

**التعديلات:**

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٢) تصنيف وقياس حساب الدفع على أساس الأسهم (يطبق في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ مع السماح بالتطبيق المبكر).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) البيع أو المساهمة في الموجودات بين المستثمر وشركائه في المشروع المشترك (لم يحدد موعد التطبيق).
- معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) مبادرة الإفصاح (يطبق في ١ كانون الثاني ٢٠١٧ مع السماح بالتطبيق المبكر).
- معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للخسائر الغير محققة (يطبق في ١ كانون الثاني ٢٠١٧ مع السماح بالتطبيق المبكر).
- معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠) توضيح نقل المتلكات من أو الى استثمارات عقارية (يطبق في ١ كانون الثاني ٢٠١٨).
- التعديلات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية للدورات ٢٠١٤ – ٢٠١٦ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٢) الإفصاح عن الملكية في المنشآت الأخرى (يطبق في ١ كانون الثاني ٢٠١٧).
- التعديلات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية للدورات ٢٠١٤ – ٢٠١٦ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١) تبني المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) الاستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (يطبق في ١ كانون الثاني ٢٠١٨).

تتوقع إدارة البنك تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في إعداد القوائم المالية عند تاريخ سريانها وإمكانية تطبيقها. وقد لا يكون لتبني هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة، باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (٩) و (١٥) و (١٦)، أي تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك بفترة التطبيق الأولي.

وتتوقع الإدارة تبني المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقمي (٩) و (١٥) في القوائم المالية للبنك للفترات السنوية التي تبدأ في أول كانون الثاني ٢٠١٨ وتبني المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) في القوائم المالية للبنك للسنة التي تبدأ في أول كانون الثاني ٢٠١٩. وقد يكون لتطبيق المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقمي (٩) و (١٥) تأثيراً جوهرياً على المبالغ المالية والإفصاحات الواردة في القوائم المالية للبنك فيما يتعلق بالإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء والموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك. كما قد يكون لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) تأثيراً جوهرياً على المبالغ المالية والإفصاحات في القوائم المالية للبنك فيما يتعلق بعقوده التأجيرية.

إلا أنّه ليس أمراً عملياً تقديم تقدير معقول لتداعيات تطبيق هذه المعايير لحين قيام البنك المركزي بمراجعة بهذا الخصوص.

**٥ – نقد وأرصدة وودائع**

يتكون هذا البند مما يلي:

| | ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| نقد لدى البنك | ٢١٤,٤٧٧,٣٣٥ | ١٩٩,٧١١,٤٠٧ |
| حسابات جارية | ٧٤٢,٤٦١,٥٥٠ | ٧٧٣,٠٥٤,٠٥٢ |
| أرصدة ودائع وحسابات تحت الطلب* | ٣,٨٧١,٨٧٧,٠٦٧ | ٣,٨٣٣,٤٩١,٩٨٨ |
| | ٤,٨٢٨,٨١٥,٩٥٢ | ٤,٨٠٦,٢٥٧,٤٤٧ |

* وفيما يلي تفاصيل الودائع حسب تواريخ استحقاقها:

| | تستحق خلال ثلاثة أشهر | تستحق خلال فترة من ثلاثة أشهر ولغاية ستة أشهر | تستحق خلال فترة من ستة شهور ولغاية سنة | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٦ | دينار | دينار | دينار | دينار |
| ودائع وحسابات تحت الطلب | ٢,٦٥٣,١٠٦,٠٦٧ | ٤١٠,٥١١,٠٠٠ | ٨٠٨,٢٦٠,٠٠٠ | ٣,٨٧١,٨٧٧,٠٦٧ |
| ٢٠١٥ | | | | |
| ودائع وحسابات تحت الطلب | ٢,٢٠٢,٧٩١,٩٨٨ | ٧٣٨,٧٧٨,٠٠٠ | ٨٩١,٩٢٢,٠٠٠ | ٣,٨٣٣,٤٩١,٩٨٨ |

تراوحت معدلات أسعار الفائدة لعملة (دولار أمريكي) على أرصدة الودائع خلال العام ٢٠١٦ من ٠,٣٧٪ الى ١,٩٠٪ حسب آجال الاستحقاق.

**٦ – أوراق مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح والخسارة**

إنّ تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

| | ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| سندات أجنبية بفوائد ثابتة | ١١٢,٦٣١,٧٧٣ | ٩١,٤٧٨,٥٨٣ |
| سندات أجنبية بفوائد معومة | ٢٣٠,٩٦٨,٤٤٩ | – |
| سندات إصدارات خاصة | ١٤١,٨٠٠,٠٠٠ | ١٤١,٨٠٠,٠٠٠ |
| | ٤٨٥,٤٠٠,٢٢٢ | ٢٣٣,٢٧٨,٥٨٣ |

## ٧ – أوراق مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة

إنّ تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

| | ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| أ – سندات أجنبية | | |
| سندات أجنبية بفوائد ثابتة | ١,٨٧٠,٦٦٢,٤٢٥ | ٢,٠٠٨,٥٩٧,٥٥٩ |
| سندات أجنبية بفوائد معومة | ٢,٣٨١,٥١٤,١٥٠ | ٢,٦٠١,٠٩٥,٤٧٠ |
| | ٤,٢٥٢,١٧٦,٥٧٥ | ٤,٦٠٩,٦٩٣,٠٢٩ |
| ب – أوراق تجارية أجنبية | ٢٨٢,٧١٣,٤٥٨ | ٩٨٦,٥٨٢,٩٨٩ |
| | ٤,٥٣٤,٨٩٠,٠٣٣ | ٥,٥٩٦,٢٧٦,٠١٨ |

أ– يمتد استحقاق السندات الأجنبية من ثلاثة أسابيع ولغاية تسع سنوات وبفائدة يتراوح معدلها من ٠٪ إلى ٦,٧٥٪.

ب– يمتد استحقاق الأوراق التجارية الأجنبية من ٥٩ إلى ٨٠ يوم وبسعر خصم يتراوح معدله من ١,٠٢٪ إلى ١,٠٧٥٪.

## ٨ – تسهيلات واتفاقيات الدفع المستحقة

يمثل هذا البند رصيد اتفاقيات التبادل وديون مستحقة على البنك المركزي العراقي تنفيذاً لترتيبات التسهيلات، تفاصيلها كما يلي:

| | ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ | |
|---|---|---|
| | المبلغ المعادل بالدينار | المبلغ بالدولار الأمريكي |
| اتفاقيات التبادل التجاري المستحقة | ٩٣,٠٥٩,٨٢١ | ١٣١,٢٥٥,٠٣٦ |
| ديون مستحقة متأخرة السداد | ٦٧٣,٨٢٢,٣٨٩ | ٩٥٠,٣٨٤,١٨٨ |
| | ٧٦٦,٨٨٢,٢١٠ | ١,٠٨١,٦٣٩,٢٢٤ |

| | ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ | |
|---|---|---|
| | المبلغ المعادل بالدينار | المبلغ بالدولار الأمريكي |
| اتفاقيات التبادل التجاري المستحقة | ٩٣,٠٥٩,٨٢١ | ١٣١,٢٥٥,٠٣٦ |
| ديون مستحقة متأخرة السداد | ٦٧٣,٨٢٢,٣٨٩ | ٩٥٠,٣٨٤,١٨٨ |
| | ٧٦٦,٨٨٢,٢١٠ | ١,٠٨١,٦٣٩,٢٢٤ |

إنّ الأرصدة أعلاه تمثل تسهيلات مستحقة الدفع، ويبلغ رصيد الفوائد المعلقة الخاصة بها ٣٣٧,٠٣٣,٠٤٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٣٢٥,٢٢٥,٨٣٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥) والمقيدة من قبل البنك المركزي في سجلات خاصة ضمن البنود خارج قائمة المركز المالي.

**٩- حقوق السحب الخاصة**

يتكون هذا البند مما يلي:

| | ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| حقوق السحب الخاصة | ٦٧,٧٩٦,٠٥٥ | ٩٧,٣٠٨,٠٧٢ |
| | ٦٧,٧٩٦,٠٥٥ | ٩٧,٣٠٨,٠٧٢ |

يمثل هذا البند حصة الأردن من تخصيصات حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي والبالغة ٧١,٤٩٠,٦٩٤ وحدة حقوق سحب خاصة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٩٨,٩٦٢,٢٢٦ وحدة حقوق سحب خاصة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥) وتبلغ قيمتها العادلة والتي تم احتسابها بموجب متوسط سعر الدينار الأردني مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة ٦٧,٧٩٦,٠٥٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٩٧,٣٠٨,٠٧٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).

**١٠- الموجودات المالية الأجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل**

يتكون هذا البند من مساهمات البنك في المؤسسات المالية الأجنبية الدولية والإقليمية وتفاصيلها كما يلي:

| | ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي | ٢٠٣,٧٣٩,٦٩٥ | ١٩٥,٣٨٤,٧٥٣ |
| صندوق النقد العربي/ دينار عربي | ٥٥,٦٢٥,٩٥٨ | ٥٤,٦٢٦,٢٤٧ |
| البنك الإسلامي للتنمية/ دينار إسلامي | ٣٥,٠٦٢,٤٧٠ | ٣٤,٢٥١,٨٣٨ |
| المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا | ٦,٤١٦,٥٠٥ | ٦,٢١٥,٩٥٠ |
| المؤسسة العربية لضمان الاستثمار | ٢,٥٣٠,٩٦٣ | ٢,٤٠٣,٦٣١ |
| البنك الدولي للإنشاء والتعمير – دولار أمريكي | ٣,٨٩٣,٤٧٤ | ٤,٤٣٤,٥٧١ |
| البنك الدولي للإنشاء والتعمير – دينار أردني | ١٤,١٩٤,٩١٨ | ١٥,١٨٢,٨٦٩ |
| المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة | ٥٢٧,٩٩٧ | ٥١٠,٩١٢ |
| المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات | ٣٠٥,٧٢٤ | ٣١٣,٥٦٨ |
| المساهمة في صندوق النقد العربي/ دينار عربي | ٣٦٧,١٩١ | ٣٧١,١٥١ |
| المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص | ١,٢٦٤,٩٩٨ | ١,٣٠٦,٨٦٠ |
| المساهمة في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية | ٦,٧٤٩,٦٨٠ | – |
| | ٣٣٠,٦٧٩,٥٧٣ | ٣١٥,٠٠٢,٣٥٠ |

- تم قياس المساهمات في المؤسسات المالية الدولية والإقليمية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل، وقد بلغ احتياطي تقييم المساهمات المالية الدولية ربح بمبلغ ١٢٢,٦٤٥,٤٧٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (ربح بمبلغ ١١٧,٢٧٣,٩٨١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).
- تم الاعتماد على آخر قوائم مالية مدققة وصادرة لاحتساب القيمة العادلة للمساهمات بطريقة حقوق الملكية.
- بلغ تأثير تغير أسعار صرف العملات الأجنبية خسارة تعادل ٥,٢٠٤,٥٠٠ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ تم إثباته في حساب فروق تقييم عملات أجنبية وذهب (خسارة تعادل ١١,٠٧٨,٤٣٧ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).

## ١١- موجودات متنوعة أخرى بعملات أجنبية

يمثل هذا البند فوائد وإيرادات مستحقة وغير مقبوضة على الحسابات الجارية والودائع الأجنبية، والأوراق المالية الأجنبية.

## ١٢- أوراق مالية وأخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

| | ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| سند صادر عن وزارة المالية لأمر البنك (أ) | ٢٧١,٧٠٥,٠٣٢ | ٢٧١,٧٠٥,٠٣٢ |
| سند وزارة المالية/ مذكرة التفاهم لعام ٢٠٠٨ (ب) | ١٦٠,٠٠٠,٠٠٠ | ٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠ |
| سند الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (ج) | ٣٢,٢٧٥,٤١٢ | ٤٠,٢٧٥,٤١٢ |
| سندات المؤسسات العامة (د) | ١١٨,٧١١,٠٠٠ | ١٣٣,٨٥٥,٠٠٠ |
| سندات الخزينة الأردنية (د) | ٣٦,٠٠٠,٠٠٠ | ٢٢,٦١٠,٠٠٠ |
| سندات الادخار للأفراد (د) | ٧٥٧,٣٠٠ | - |
| الائتمان الممنوح للحكومة الأردنية (هـ) | ٢٠,٥٦٣,١٢٠ | ٢٠,٥٦٣,١٢٠ |
| | ٦٤٠,٠١١,٨٦٤ | ٧٢٩,٠٠٨,٥٦٤ |

(أ) بموجب قرار لجنة الأمن الاقتصادي رقم (٩١/٨) تاريخ ١٣ حزيران ١٩٩١ والذي اكتسب صفة القانون بموجب قانون حماية الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٩٢، تم تحرير سند لا يحمل تاريخ استحقاق لأمر البنك المركزي الأردني صادر عن وزارة المالية بمبلغ ٣٩٠ مليون دينار تسديداً لمبالغ السلف الاستثنائية التي كانت قد منحت الى الخزينة بموجب قرارات لجنة الأمن الاقتصادي، كما نص القرار على الغاء الفوائد المستحقة على أي من تلك السلف اعتباراً من تاريخ القرار المذكور واعتبارها من الموجودات المحتفظ بها لتغطية النقد استناداً للمادة (٣١) من قانون البنك المركزي، ويمثل المبلغ في نهاية العام ٢٠١٦ رصيد السلفة غير المسدد من أصل قيمة السند المذكور. هذا ولا يوجد هنالك أي تدني في قيمتها وذلك لعدم وجود تاريخ استحقاق لها وللبنك الحق بالمطالبة بتسديده في أي وقت.

(ب) استناداً لكتاب رئاسة الوزراء رقم د ى ا/٢١٧٨٤ تاريخ ٩ كانون الأول ٢٠٠٧ بالموافقة على توقيع مذكرة التفاهم ما بين وزارة المالية والبنك المركزي الأردني، تم بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٨ توقيع المذكرة لغايات تسوية رصيد حساب الخزينة العام المكشوف في حينه، حيث قامت وزارة المالية بإصدار عشرين سند متساوي القيمة بمبلغ ٤٠ مليون دينار لكل سند وبدون فوائد لأمر البنك المركزي الأردني وبمبلغ إجمالي مقداره ٨٠٠ مليون دينار، تستحق هذه السندات السداد بموجب دفعات نصف سنوية خلال شهري شباط وآب من كل عام، هذا وتبلغ القيمة الحالية لهذه السندات ١٥٤,٤٤٣,٣٦٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ محسوبة على أساس سعر خصم ٣/٧٥٪ سنوياً.

(ج) وافق مجلس الوزراء على عرض قدمه كبار مساهمي البنك التجاري الأردني (بنك الأردن والخليج سابقاً) يتضمن بعض الشروط التي تتعلق بالتسهيلات الاستثنائية الممنوحة من البنك المركزي الأردني الى بنك الأردن والخليج والبالغ رصيدها ٤٠,٢٧٥,٤١٢ دينار ومنها:

- تعديل اتفاقية التسهيلات بحيث تستحق بعد (٣٠) عاماً.
- يدفع بنك الأردن والخليج القيمة الحالية لسند الدين الصادر لأمر البنك المركزي الأردني والبالغة ٩ مليون دينار في حينه محسوبة وفقاً لسعر خصم مقداره ٥/١٢١٩٪، هذا وقد تم إحالة سند الدين للشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري، بحيث تقوم الشركة أعلاه بتسديد القيمة الإسمية للسند البالغة ٤٠,٢٧٥,٤١٢ دينار بعد مرور ٣٠ عام دفعة واحدة، علماً بأن القيمة الحالية للسند تبلغ ١٥,٥٩٣,٣٦٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (١٥,٢٦٢,٧٧٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).
- هذا وبموجب اتفاقية حوالة الدين الموقعة بتاريخ ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٤، تم احالة سند الدين الصادر لأمر البنك المركزي الأردني من البنك التجاري الأردني (بنك الأردن والخليج سابقاً) الى الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري، بحيث تقوم الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري بالالتزام بدفع قيمة التسهيلات دفعة واحدة بعد انقضاء (٣٠) عاماً من تاريخ تحرير السند لأمر البنك المركزي الأردني، علماً بانه يستحق على هذا السند فائدة سنوية بنسبة ٥/١٢١٩٪، ويستحق السند وفوائده السداد بتاريخ ٧ حزيران ٢٠٣٥.
- قام البنك المركزي الأردني خلال العام ٢٠١٦ بقيد مبلغ ٨ مليون دينار كمخصص لقاء التدني في القيمة الحالية لهذا السند.

(د) بموجب المواد (٣٩) و (٤٨) و (٤٩) من قانون البنك المركزي الأردني قام البنك خلال عام ٢٠١٦ بشراء أوراق مالية حكومية كما يلي :

- سندات مؤسسات عامة تستحق خلال ٤ شهور وبفائدة تتراوح من ٧,٧٢٤٪ إلى ٧,٧٥٠٪.
- سندات خزينة أردنية ويمتد استحقاقها من سنة ولغاية ست سنوات وبفائدة تتراوح بين ٢,٧٧٠٪ – ٥,٠٧٣٪.
- سندات ادخار للافراد تم شراؤها خلال عام ٢٠١٦ من الافراد الراغبين بتسييل سنداتهم ويبلغ سعر الفائدة عليها ٤,٢٥٪ وتستحق خلال خمس سنوات.

(ه) يمثل هذا البند سلفة للحكومة مقابل سحب الشريحة الاحتياطية لدى صندوق النقد الدولي بمبلغ ٢٠,٥٦٣,١٢٠ دينار.

## ١٣- ائتمان ممنوح للبنوك والمؤسسات المالية المحلية

يتكون هذا البند مما يلي:

| | ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| سلف للبنوك التجارية تحت التصفية بالصافي (أ) | ١٦٧,١٧١,١٨٩ | ١٨٧,٤٣٣,٧٨٩ |
| ودائع لدى البنوك التجارية المحلية (ب) | ٣٠,٩٠٠,٠٠٠ | ٧٦,٥٠٠,٠٠٠ |
| سلف لبنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة (ج) | ٥٥,٧٢٨,٦٨٨ | ٣٤,٩٥٣,٩٦٩ |
| سلف للبنوك التجارية المحلية (د) | ١٣٠,٦٣٢,٩٠٧ | ٩١,٨٢٤,٣٤١ |
| وكالة استثمار مع بنوك إسلامية (هـ) | ١٠,٤٤٠,٤٢٣ | ٨٩١,٢٠٨ |
| | ٣٩٤,٨٧٣,٢٠٧ | ٣٩١,٦٠٣,٣٠٧ |

أ- يشمل بند سلف للبنوك التجارية تحت التصفية سلفاً تم منحها بموجب قرارات لجنة الأمن الاقتصادي التي اكتسبت صفة القانون بموجب قانون حماية الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٩٢ وسلفاً وتسهيلات أخرى ممنوحة بموجب قرارات إدارية تفاصيلها كما يلي:

| | ٣١ كانون الأول | | |
|---|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ | رقم القرار |
| | دينار | دينار | |
| سلف على بنوك تحت التصفية : | | | |
| بنك البتراء * | ٢١٣,٩٤٣,٢٩٨ | ٢١٣,٩٧٦,٣٥٦ | ٩٠/٢ و٨٩/١٣ و٨٩/٢٠ |
| البنك الوطني الاسلامي ** | (١٥١) | (١٥١) | ٨٨/٢٠ |
| بنك عمان للاستثمار/ تحت التصفية | (٩,٤٨٠) | (٨,٢٤١) | |
| مجموع ديون على بنوك تحت التصفية | ٢١٣,٩٣٣,٦٦٧ | ٢١٣,٩٦٧,٩٦٤ | |
| سلف على بنوك ومؤسسات أخرى: | | | |
| تسهيلات عملاء بنك فيلادلفيا بالصافي *** | ٣٠,٨٤١,٥٤٥ | ٣٢,٠٣٩,٥٧٦ | ٢٠٠٥/١ |
| المؤسسة التعاونية الأردنية **** | ٩٨٩,٩٣٨ | ١,٠٢٠,٢١٠ | |
| مجموع سلف على بنوك ومؤسسات أخرى | ٣١,٨٣١,٤٨٣ | ٣٣,٠٥٩,٧٨٦ | |
| | ٢٤٥,٧٦٥,١٥٠ | ٢٤٧,٠٢٧,٧٥٠ | |
| ينزل : مخصص ديون مشكوك فيها/بنك البتراء | (٧٨,٥٩٣,٩٦١) | (٥٩,٥٩٣,٩٦١) | |
| | ١٦٧,١٧١,١٨٩ | ١٨٧,٤٣٣,٧٨٩ | |

هذا وتمثلت الحركة على مخصص ديون مشكوك في تحصيلها / بنك البتراء كما يلي:

| | للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| الرصيد في بداية السنة | ٥٩,٥٩٣,٩٦١ | ٥٩,٥٩٣,٩٦١ |
| إضافات | ١٩,٠٠٠,٠٠٠ | - |
| الرصيد في نهاية السنة | ٧٨,٥٩٣,٩٦١ | ٥٩,٥٩٣,٩٦١ |

* بموجب قرار لجنة الأمن الاقتصادي رقم (٩٠/٤) تاريخ ١٥ تموز ١٩٩٠ والذي اكتسب صفة القانون بموجب قانون حماية الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٩٢ تم تصفية بنك البتراء وتم تعيين البنك المركزي الأردني (ممثلاً بمحافظ البنك المركزي الأردني) مصفياً للبنك اعتباراً من تاريخ ٢١ تموز ١٩٩٠ وهو تاريخ بدء إجراءات التصفية ولا تزال تلك الإجراءات مستمرة حيث تم تجديد مدة تصفية البنك بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (٢٠١٦/٢٢١) تاريخ ٢٩ كانون الأول ٢٠١٦ حتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٧، هذا ويعتبر هذا المبلغ ديناً للبنك المركزي الأردني على بنك البتراء وذلك بموجب قرار لجنة الأمن الاقتصادي رقم (٩٠/٢) تاريخ ١٠ تموز ١٩٩٠ الذي اكتسب صفة القانون بموجب قانون حماية الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٩٢، علماً بأن هنالك ودائع محولة من بنك البتراء للبنك المركزي وغير مدفوعة بعد يقدر مجموعها بمبلغ ٤٢٣,٢٢٩ دينار كما في نهاية العام ٢٠١٦.

** بموجب قرار لجنة الأمن الاقتصادي رقم (٩١/٢) تاريخ ٢٨ شباط ١٩٩١ تم تصفية البنك الوطني الإسلامي، وبموجب قرار معالي محافظ البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٠/٣٧١) تاريخ ٧ آب ٢٠٠٠، تم وضع آلية لنقل ديون التصفية إلى وزارة المالية وتفويضها أصولياً بتحصيلها وعمل التسويات اللازمة مع العملاء.

*** يمثل هذا البند تسهيلات مقدمة من البنك المركزي الأردني لمعالجة العجز في موجودات بنك فيلادلفيا ويعود معظمها لتسهيلات ممنوحة لعملاء بنك فيلادلفيا، علماً بأنه بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٥/١) تاريخ ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٥، تمت الموافقة على دمج بنك فيلادلفيا مع البنك الأهلي الأردني خلال العام ٢٠٠٥، ويتم إيداع المبالغ المحصلة في حسابات وسيطة لدى البنوك التجارية والتي تقوم بدورها بتحويلها للبنك المركزي الأردني، علماً بأنه تم توريد مبالغ بقيمة ٣٧,٩٣٨,٥٩٣ دينار للبنك المركزي الأردني لغاية عام ٢٠١٦، حيث تم تقاصها من رصيد تسهيلات عملاء بنك فيلادلفيا، هذا وقد بلغ الرصيد الذي تم تخصيصه من سندات الخزينة المملوكة لمحفظة البنك المركزي بقيمة ٣٦ مليون دينار من رصيد هذه التحصيلات.

**** يمثل هذا البند سلفة ممنوحة للمؤسسة التعاونية الأردنية بلغ رصيدها ٩٨٩,٩٣٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وتستحق بتاريخ ٢ آب ٢٠١٧، علماً بأن المؤسسة تعاني من أوضاع مالية صعبة وتبلغ نسبة الفائدة عليها ١٪.

ب- ودائع لدى البنوك التجارية المحلية

يتكون هذا البند مما يلي:

| | ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| بنك الإسكان للتجارة والتمويل * | ٢٢,٩٠٠,٠٠٠ | ٥٦,٦٠٠,٠٠٠ |
| بنك الإستثمار العربي الأردني * | ٨,٠٠٠,٠٠٠ | ١٩,٩٠٠,٠٠٠ |
| | ٣٠,٩٠٠,٠٠٠ | ٧٦,٥٠٠,٠٠٠ |

* يمثل هذا البند ودائع لدى بنوك محلية بدون فوائد، أودعت استناداً لقرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ آب ٢٠١٠ واستناداً لمذكرة التفاهم بين البنك المركزي الأردني وكل من بنك الإسكان للتجارة والتمويل وبنك الاستثمار العربي الأردني الموقعة بتاريخ ٢٢ أيلول ٢٠١٠، وتوصية لجنة التسليف رقم ٢٠١٠/١٤ بتاريخ ٥ تشرين الأول ٢٠١٠ ورقم ٢٠١٢/٣٥ تاريخ ١٣ كانون الأول ٢٠١٢، وقد قدم البنك المركزي الأردني هذه الودائع بشكل استثنائي لتحفيز البنكين أعلاه لشراء حصص البنوك الأردنية الأخرى في بنك الأردن الدولي – لندن. ويمثل سعر فائدة شهادات الإيداع التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي الأردني لهذين البنكين لاستثمار قيمة الودائع أعلاه، علماً ان شهادات الإيداع تستحق بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠١٧.

ج- إنّ تفاصيل السلف الممنوحة للبنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة هي كما يلي:

| | ٣١ كانون الأول | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ | نسبة الفائدة | تاريخ الاستحقاق | طريقة السداد |
| | دينار | دينار | | | |
| مؤسسة الإقراض الزراعي | ٤٤,٤٨٩,٤٨٨ | ٣٤,٩٥٣,٩٦٩ | ٠,٠٥٪ - ١,٥٠٪ | ٢٠٢١/١١/٢١ | بتاريخ استحقاق الضمانات |
| الشركة الأردنية لضمان القروض* | ١١,٢٣٩,٢٠٠ | - | بدون فائدة | ٨/٣/٢٠٢١ | دفعة واحدة بتاريخ الاستحقاق |
| | ٥٥,٧٢٨,٦٨٨ | ٣٤,٩٥٣,٩٦٩ | | | |

* بموجب اتفاقية القرض بين البنك المركزي الأردني والشركة الأردنية لضمان القروض بتاريخ ٨ آذار ٢٠١٦ وتوصية لجنة التسليف رقم (٢٠١٦/٦٥) تاريخ ١٤ آذار ٢٠١٦، تقرر منح الشركة قرض بقيمة (١٥,٣٠٠,٠٠٠) دينار يسدد بالكامل بموجب دفعة واحدة بتاريخ ٨ آذار ٢٠٢١، حيث يستخدم القرض بواقع (١٠,٣٠٠,٠٠٠) دينار للمساهمة في تمويل برنامج قروض المشاريع الصغيرة الناشئة بضمانة رهن سندات خزينة أردنية بنفس القيمة و (٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار حصراً للمساهمة في تمويل برنامج كفالة تمويل المشاريع الصغيرة بضمانة رهن صكوك إسلامية بنفس القيمة، بلغ الرصيد المستغل من هذا القرض (١١,٢٣٩,٢٠٠) دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

د- يمثل هذا البند تسهيلات ممنوحة من البنك المركزي الأردني للبنوك المرخصة العاملة في المملكة ضمن برنامج تمويل متوسط الأجل للقطاع الصناعي استناداً لمذكرة البنوك المرخصة رقم (٢٠١١/٥٤) تاريخ ١٤ آذار ٢٠١١، والتعميم للبنوك المرخصة تاريخ ٢٦ نيسان ٢٠١٢، والمتضمن تمديد العمل بهذا البرنامج حسب التفاصيل التالية:

| | ٣١ كانون الأول | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| البنوك المرخصة | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ | نسبة الفائدة | تاريخ الاستحقاق | طريقة السداد |
| | دينار | دينار | | | |
| بنك القاهرة عمان | ١٩,٣٨٩,٦٢٣ | ١٨,٢٠٨,٣٦٦ | ١٪ - ٢,٧٥٪ | اقل من١٠ سنوات | حسب شروط منح السلف |
| بنك سوسيته جنرال - الأردن | ٦,٦٦٢,٤٠٥ | ٩,٠٩٨,٤٦٩ | ١,٧٥٪ - ٢,٧٥٪ | اقل من ٥ سنوات | حسب شروط منح السلف |
| البنك التجاري الأردني | ٨,٨٨١,٥٠٨ | ٢,٨٠٩,٦٠٦ | ١,٧٥٪ - ٢,٢٥٪ | اقل من ٥ سنوات | حسب شروط منح السلف |
| البنك العربي | ١٣,٤٥٩,١٠١ | ١,٢٠٣,٥٢٨ | ١٪ - ١,٧٥٪ | اقل من١٠ سنوات | حسب شروط منح السلف |
| بنك الأردن | ٤٢٤,٠٥٦ | ٥٠٠,٠٠٠ | ٢,٢٥٪ | اقل من ٣ سنوات | حسب شروط منح السلف |
| البنك الأردني الكويتي | ٤,٢٤٥,٥٩٨ | ٢,٠١٥,٩٠٠ | ١٪ - ٢,٢٥٪ | اقل من ٥ سنوات | حسب شروط منح السلف |
| بنك الإسكان | ٣,٥٦٢,٢٠٩ | ١,٥٢٩,٤١٥ | ١,٧٥٪ - ٢,٧٥٪ | اقل من ٦ سنوات | حسب شروط منح السلف |
| البنك الأهلي الأردني | ١٤,٣٤٤,٩٧٤ | ٣,٩٦١,٩٨٢ | ١,٧٥٪ - ٢٪ | اقل من ٥ سنوات | حسب شروط منح السلف |
| بنك الكويت الوطني - الأردن | ٥٧٧,٥٠٠ | ٨٨٣,٥٠٠ | ١,٧٥٪ - ٢,٢٥٪ | اقل من سنة | حسب شروط منح السلف |
| بنك الاتحاد | ٢٥,١٥٩,٧٤٥ | ١٨,٠٩٣,٨٢٣ | ١,٧٥٪ - ٢,٧٥٪ | اقل من ٦ سنوات | حسب شروط منح السلف |
| بنك المؤسسة العربية المصرفية | ٥,٠٠٠,٠٠٠ | ٥,٠٠٠,٠٠٠ | ٢٪ | اقل من ٢ سنة | حسب شروط منح السلف |
| بنك المال الأردني | ٢٨,٩٢٦,١٨٨ | ٢٨,٥١٩,٧٥٢ | ١٪ - ٢,٧٥٪ | اقل من ٩ سنوات | حسب شروط منح السلف |
| المجموع | ١٣٠,٦٣٢,٩٠٧ | ٩١,٨٢٤,٣٤١ | | | |

هـ – يمثل هذا البند التمويل الممنوح من البنك المركزي للبنوك الإسلامية في المملكة ضمن وكالة الإستثمار المقيدة مع البنوك الإسلامية، استنادا إلى تعميم رقم (٧٤٨٧/٣) تاريخ ١٧ حزيران ٢٠١٥ حسب التفاصيل التالية:

| البنوك المرخصة الإسلامية | ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ دينار | ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ دينار | العائد المتوقع | تاريخ الاستحقاق | طريقة السداد |
|---|---|---|---|---|---|
| وكالة الإستثمار/ البنك العربي الإسلامي الدولي | ٨,٢٨٠,٥٨٣ | ٨٩١,٢٠٨ | ١٪ – ١,٧٥٪ | اقل من ١٠ سنوات | حسب شروط منح التمويل |
| وكالة الإستثمار/ البنك الإسلامي الأردني | ٢,١٥٩,٨٤٠ | – | ١,٧٥٪ | اقل من ١٠ سنوات | حسب شروط منح التمويل |
| المجموع | ١٠,٤٤٠,٤٢٣ | ٨٩١,٢٠٨ | | | |

## ١٤ – الموجودات المالية المحلية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

يمثل هذا البند مساهمات البنك في المؤسسات المالية المحلية وتفاصيلها كما يلي:

| | ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| مؤسسة الإقراض الزراعي | ١,٢٠٥,٩٥٥ | ١,٠١٦,٧١٥ |
| بنك تنمية المدن والقرى | ١,٨٦٦,٨٥٨ | ١,٧٧٧,٩٠٠ |
| الشركة الأردنية لضمان القروض | ١٢,٤٦٠,٣٥٧ | ٤,٨٢٢,٧٥٠ |
| الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري | ١,١٧٩,٠٠٠ | ١,١٧٩,٠٠٠ |
| | ١٦,٧١٢,١٧٠ | ٨,٧٩٦,٣٦٥ |

- تم اظهار المساهمات في المؤسسات المالية المحلية بالقيمة العادلة تطبيقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) الأدوات المالية، وقد بلغ احتياطي تقييم المساهمات المالية خسارة بمبلغ ٢٦٠,٠٨٠ دينار، كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (ربح بمبلغ ١,٣٧١,٣٦٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).
- تم الإعتماد على آخر قوائم مالية مدققة وصادرة لاحتساب القيمة العادلة للمساهمات بطريقة حقوق الملكية لكل من مؤسسة الإقراض الزراعي وبنك تنمية المدن والقرى، في حين تم احتساب القيمة العادلة وفقاً لسعر السهم في السوق المحلي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ لكل من الشركة الأردنية لضمان القروض والشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري، علماً بأنه لا يوجد أيّة سيطرة على هذه المؤسسات من قبل البنك المركزي الأردني.

## ١٥– تمويل اتفاقيات إعادة شراء أوراق مالية

- بموجب المادتين (٣٩) و (٤٩) من قانون البنك المركزي الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته والقانون المعدل رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٦، يحق للبنك عقد اتفاقيات إعادة الشراء للأوراق المالية الحكومية والمكفولة من الحكومة، علماً أنه لم يكن هنالك أيّة اتفاقيات إعادة شراء كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، في حين تضمنت اتفاقيات إعادة شراء كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ سندات خزينة من بنوك محلية يمتد استحقاقها من خمسة إلى سبعة أيام.

## ١٦- ممتلكات ومعدات وبرمجيات - بالصافي

| العام ٢٠١٦ | أراضي | مباني | تحسينات المباني | أثاث ومفروشات وديكورات | القاصات والخزائن الأمينة | أجهزة الحاسب الآلي | آلات وأجهزة | وسائط النقل | برمجيات الحاسب الآلي | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الكلفة : | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار |
| الرصيد في بداية العام | ٥٩٣,٩٧٩ | ١٣,٥٨٤,٤٠٣ | ٣,٠١٦,٩٩٠ | ٩٩٤,٠٠٤ | ١٨٨,٢٩٥ | ٦,٠٣٨,٠٥٦ | ٦,٥٨٨,٢١٧ | ١,٤٥٤,٣٥٦ | ٣,٥٦٧,٧٠٨ | ٣٦,٠٢٦,٠٠٨ |
| إضافات | – | – | ١٥٣,٧٣٣ | ٣٩,٧٨٣ | ٦,٧٩٢ | ٤٦٢,٧٨٦ | ٢,٥٢٥,٦٥٧ | ١٠٤,٨٥٢ | ١٦٨,٣٥٨ | ٣,٤٦١,٩٦١ |
| إستبعادات | – | – | – | ٤٦,٧٨٩ | ٤٤٧ | ٦٨٩,٣١٣ | ٧٢٦,٣٥٤ | ٤٨,٢٠٠ | – | ١,٥١١,١٠٣ |
| الرصيد في نهاية العام | ٥٩٣,٩٧٩ | ١٣,٥٨٤,٤٠٣ | ٣,١٧٠,٧٢٣ | ٩٨٦,٩٩٨ | ١٩٤,٦٤٠ | ٥,٨١١,٥٢٩ | ٨,٣٨٧,٥٢٠ | ١,٥١١,٠٠٨ | ٣,٧٣٦,٠٦٦ | ٣٧,٩٧٦,٨٦٦ |
| الاستهلاك المتراكم: | | | | | | | | | | |
| الرصيد في بداية العام | – | ٩,٢٦٧,٤٩٥ | ١,٣٦٤,٣٢٦ | ٨٦٧,٨٨٨ | ٩٨,٦٦٩ | ٤,٩٠١,٧٧٤ | ٤,٦٠٢,٩٩٢ | ١,٢٠١,٨٠٥ | ٢,٣٨٣,٨٥١ | ٢٤,٦٨٨,٨٠٠ |
| إضافات | – | ٣٧٣,١٢٧ | ٥٦,٣٩٦ | ٢٠,٨٤١ | ٨,٤٨٦ | ٤٤١,٧٩٥ | ٧٦٤,٦٩٦ | ٦٤,٢٧٣ | ٣٩٥,٩٣٢ | ٢,١٢٥,٥٤٦ |
| إستبعادات | – | – | – | ٤٣,٩٤٩ | ٣٤٩ | ٦٨٧,١٩٢ | ٦٩١,١١٠ | ٤٨,٢٠٠ | – | ١,٤٧٠,٨٠٠ |
| الرصيد في نهاية العام | – | ٩,٦٤٠,٦٢٢ | ١,٤٢٠,٧٢٢ | ٨٤٤,٧٨٠ | ١٠٦,٨٠٦ | ٤,٦٥٦,٣٧٧ | ٤,٦٧٦,٥٧٨ | ١,٢١٧,٨٧٨ | ٢,٧٧٩,٧٨٣ | ٢٥,٣٤٣,٥٤٦ |
| صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ | ٥٩٣,٩٧٩ | ٣,٩٤٣,٧٨١ | ١,٧٥٠,٠٠١ | ١٤٢,٢١٨ | ٨٧,٨٣٤ | ١,١٥٥,١٥٢ | ٣,٧١٠,٩٤٢ | ٢٩٣,١٣٠ | ٩٥٦,٢٨٣ | ١٢,٦٣٣,٣٢٠ |
| **العام ٢٠١٥** | | | | | | | | | | |
| الكلفة : | | | | | | | | | | |
| الرصيد في بداية العام | ٥٩٣,٩٧٩ | ١٣,٥٨٤,٤٠٣ | ٢,٨١٢,٨١٤ | ٩٨١,٩١٢ | ١٩١,٨١٧ | ٥,٤٨٧,٦٥٣ | ٦,٦٤٧,٣٠٤ | ١,٤٥٤,٣٥٦ | ٢,٦٧٦,٣٦١ | ٣٤,٤٣٠,٥٩٩ |
| إضافات | – | – | ٢٠٦,٠٧٦ | ٣١,٧٢٥ | ٦٤٥ | ٧١٤,١٠٩ | ١١٣,٧٢٧ | – | ٩٥٩,٥٩٢ | ٢,٠٢٥,٨٧٤ |
| إستبعادات | – | – | ١,٩٠٠ | ١٩,٦٣٣ | ٤,١٦٧ | ١٦٣,٧٠٦ | ١٧٢,٨١٤ | – | ٦٨,٢٤٥ | ٤٣٠,٤٦٥ |
| الرصيد في نهاية العام | ٥٩٣,٩٧٩ | ١٣,٥٨٤,٤٠٣ | ٣,٠١٦,٩٩٠ | ٩٩٤,٠٠٤ | ١٨٨,٢٩٥ | ٦,٠٣٨,٠٥٦ | ٦,٥٨٨,٢١٧ | ١,٤٥٤,٣٥٦ | ٣,٥٦٧,٧٠٨ | ٣٦,٠٢٦,٠٠٨ |
| الاستهلاك المتراكم : | | | | | | | | | | |
| الرصيد في بداية العام | – | ٨,٨٩٤,٣٦٩ | ١,٣١٧,٨٦٤ | ٨٦٧,٣٥٨ | ٩٤,٢٩٤ | ٤,٦٦٧,١٠٨ | ٤,٠٩٣,٩٦٣ | ١,١١٣,٢٢١ | ٢,٠٩٦,٣٠٨ | ٢٣,١٤٤,٤٨٥ |
| إضافات | – | ٣٧٣,١٢٦ | ٤٨,٣٦٢ | ١٩,٤١٦ | ٧,٩٣٠ | ٣٩٣,٩٨٣ | ٦٦٨,٤٩٣ | ٨٨,٥٨٤ | ٣٠٢,٠٤٨ | ١,٩٠١,٩٤٢ |
| إستبعادات | – | – | ١,٩٠٠ | ١٨,٨٨٦ | ٣,٥٥٥ | ١٥٩,٣١٧ | ١٥٩,٤٦٤ | – | ١٤,٥٠٥ | ٣٥٧,٦٢٧ |
| الرصيد في نهاية العام | – | ٩,٢٦٧,٤٩٥ | ١,٣٦٤,٣٢٦ | ٨٦٧,٨٨٨ | ٩٨,٦٦٩ | ٤,٩٠١,٧٧٤ | ٤,٦٠٢,٩٩٢ | ١,٢٠١,٨٠٥ | ٢,٣٨٣,٨٥١ | ٢٤,٦٨٨,٨٠٠ |
| صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ | ٥٩٣,٩٧٩ | ٤,٣١٦,٩٠٨ | ١,٦٥٢,٦٦٤ | ١٢٦,١١٦ | ٨٩,٦٢٦ | ١,١٣٦,٢٨٢ | ١,٩٨٥,٢٢٥ | ٢٥٢,٥٥١ | ١,١٨٣,٨٥٧ | ١١,٣٣٧,٢٠٨ |

تبلغ قيمة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل ٧٨٧,٨٤٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (١,٣٥٠,٢٤٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).

## ١٧ – موجودات متنوعة أخرى – بالعملة الأردنية

يتكون هذا البند مما يلي:

| | ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| فوائد وإيرادات مستحقة غير مقبوضة | ٤,١٣٣,٧٧٩ | ٤,٤٩٣,٣٤٥ |
| صافي قروض الإسكان للموظفين | ٢٢,٩٤٢,٠٦٥ | ٢٣,٢٥٠,١٤٥ |
| المسكوكات الذهبية والفضية والمعدنية | ٦,٦٦٥,٥٣٥ | ٥,٦٤٢,٩١٧ |
| نفقات مؤجلة لطباعة أوراق نقد والمسكوكات المعدنية – بالصافي * | ٦,٠٩٥,٣٦٢ | ٢,٤٣٠,٤٦١ |
| موجودات أخرى متفرقة | ١,٦٧٠,٣٨٣ | ١,٣٠٦,٢٠٩ |
| | ٤١,٥٠٧,١٢٤ | ٣٧,١٢٣,٠٧٧ |

* تظهر النفقات المؤجلة لطباعة أوراق النقد والمسكوكات المعدنية بالصافي بعد طرح الإطفاء المتراكم لها (إيضاح ٢ك).

## ١٨ – فروق تقييم عملات أجنبية وذهب

يتكون هذا البند مما يلي:

| | ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| رصيد فروق تقييم عملات أجنبية وذهب في بداية العام | (٢٧١,٨٤٧,٨٦٦) | – |
| أثر التغير في السياسات المحاسبية | – | (٨٥,٧٨٨,٧٩٠) |
| الرصيد المعدل لفروق تقييم عملات أجنبية وذهب في بداية العام | (٢٧١,٨٤٧,٨٦٦) | (٨٥,٧٨٨,٧٩٠) |
| أرباح (خسائر) فروق تقييم الذهب والعملات الأجنبية المحولة بموجب قانون البنك المركزي * | ٤٨,٠٧٣,٦٥٣ | (١٨٦,٠٥٩,٠٧٦) |
| رصيد فروق تقييم عملات أجنبيه وذهب في نهاية العام | (٢٢٣,٧٧٤,٢١٣) | (٢٧١,٨٤٧,٨٦٦) |

* استناداً لإحكام المادة (٥٦/أ) من قانون البنك المركزي رقم (٢٣) لعام ١٩٧١م وتعديلاته والقانون المعدل رقم (٢٤) لعام ٢٠١٦ والتي تنص على ان تستثنى أيّة خسارة أو ربح ينجم عن إعادة تقدير موجودات البنك المركزي ومطلوباته من الذهب أو العملة الأجنبية كنتيجة لأي تغيير في سعر التعادل لأيّة عملة أجنبية من حساب الأرباح والخسائر للبنك المركزي وتقيد في حساب خاص بذلك، فقد تم تحويل فروقات تقييم الذهب والعملات الأجنبية كما هي في نهاية السنة المالية لحساب فروق تقييم عملات أجنبية وذهب وكما يلي:

| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
|---|---|---|
| | دينار | دينار |
| فروق تقييم (مدينة) ناتجة عن تقييم عملة المساهمات في المؤسسات المالية الدولية والإقليمية بالعملات الأجنبية (أ) | (٥,٢٠٤,٥٠٠) | (١١,٠٧٨,٤٣٧) |
| فروق تقييم دائنة (مدينة) ناتجة عن تقييم موجودات ومطلوبات البنك من العملات الأجنبية (أ) | ٥,٤٤٤,٤٣٠ | (٣٣,٨٨١,١٢٣) |
| فروق تقييم دائنة (مدينة) ناتجة عن تقييم الذهب (ب) | ٤٧,٥٧١,٤٤٧ | (١٤٠,٥٠٧,٢٣٧) |
| فروق تقييم دائنة (مدينة) ناتجة عن تقييم الذهب في المسكوكات الذهبية (ب) | ٢٦٢,٢٧٦ | (٥٩٢,٢٧٩) |
| إجمالي فروق تقييم الذهب والعملات الأجنبية خلال العام | ٤٨,٠٧٣,٦٥٣ | (١٨٦,٠٥٩,٠٧٦) |

أ – إن الحركة الحاصلة على تقييم العملات الأجنبية هي كما يلي:

| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
|---|---|---|
| | دينار | دينار |
| رصيد فروق تقييم العملات الأجنبية في بداية العام | (٣٨٤,٤٠٠,٩٦٧) | – |
| أثر التغير في السياسات المحاسبية * | – | (٣٣٩,٤٤١,٤٠٧) |
| الرصيد المعدل لفروق العملات الأجنبية في بداية العام | (٣٨٤,٤٠٠,٩٦٧) | (٣٣٩,٤٤١,٤٠٧) |
| فروق تقييم (مدينة) ناتجة عن تقييم عملة المساهمات في المؤسسات المالية الدولية والإقليمية بالعملات الأجنبية | (٥,٢٠٤,٥٠٠) | (١١,٠٧٨,٤٣٧) |
| فروق تقييم دائنة (مدينة) ناتجة عن تقييم موجودات ومطلوبات البنك من العملات الأجنبية | ٥,٤٤٤,٤٣٠ | (٣٣,٨٨١,١٢٣) |
| رصيد فروق تقييم العملات الأجنبية في نهاية العام | (٣٨٤,١٦١,٠٣٧) | (٣٨٤,٤٠٠,٩٦٧) |

* يمثل هذا البند رصيد فروق تقييم العملات الأجنبية في بداية العام ٢٠١٥ نتيجة لتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة. حيث تم خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ تعديل السياسة المحاسبية الخاصة بمعالجة بند فروق تقييم العملات الأجنبية والذهب والتي كانت تقيد في بند الاحتياطيات الخاصة ضمن رأس المال والاحتياطيات، حيث أنها أصبحت تظهر ضمن موجودات ومطلوبات البنك بحيث تظهر في جانب الموجودات اذا كان رصيدها مدين وفي جانب المطلوبات اذا كان رصيدها دائن، وهذه السياسة تتماشى مع قانون البنك المركزي.

ب – إنّ الحركة الحاصلة على تقييم الذهب هي كما يلي:

| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
|---|---|---|
| | دينـــــــــــــار | دينـــــــــــــار |
| رصيد فروق تقييم الذهب في بداية العام | ١١٢,٥٥٣,١٠١ | – |
| أثر التغير في السياسات المحاسبية * | – | ٢٥٣,٦٥٢,٦١٧ |
| الرصيد المعدل لفروق تقييم الذهب في بداية العام | ١١٢,٥٥٣,١٠١ | ٢٥٣,٦٥٢,٦١٧ |
| فروق تقييم دائنة (مدينة) ناتجة عن تقييم الذهب | ٤٧,٥٧١,٤٤٧ | (١٤٠,٥٠٧,٢٣٧) |
| فروق تقييم دائنة (مدينة) ناتجة عن تقييم الذهب في المسكوكات الذهبية ** | ٢٦٢,٢٧٦ | (٥٩٢,٢٧٩) |
| رصيد فروق تقييم الذهب في نهاية العام | ١٦٠,٣٨٦,٨٢٤ | ١١٢,٥٥٣,١٠١ |

* يمثل هذا البند رصيد فروق تقييم الذهب في بداية العام ٢٠١٥ نتيجة لتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة. حيث تم خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ تعديل السياسة المحاسبية الخاصة بمعالجة بند فروق تقييم العملات الأجنبية والذهب والتي كانت تقيد في بند الاحتياطيات الخاصة ضمن رأس المال والاحتياطيات، حيث أنها أصبحت تظهر ضمن موجودات ومطلوبات البنك بحيث تظهر في جانب الموجودات اذا كان رصيدها مدين وفي جانب المطلوبات اذا كان رصيدها دائن، وهذه السياسة تتماشى مع قانون البنك المركزي.

** يتم تقييم المسكوكات الذهبية التذكارية والواردة في الموجودات المتنوعة الأخرى – بالدينار الأردني إيضاح رقم (١٧) واعتماد الأسعار العالمية السائدة في الأسواق عند إعداد نشرة التقييم المعتمدة لدى البنك المركزي في آخر يوم عمل في السنة.

**١٩ – نقد مصدر**

– يمثل هذا البند قيمة النقد المصدر من البنك المركزي الأردني والمتداول خارج خزائنه والذي يمثل التزاماً عليه.

– بموجب قانون البنك يحتفظ البنك المركزي الأردني بموجودات لا تقل قيمتها في أي وقت من الاوقات عن قيمة أوراق النقد المتداولة والتي تقتصر على كل أو بعض من:

أ– الذهب والمسكوكات الذهبية بأي شكل.

ب– مساهمات المملكة بالذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل في أيّة مؤسسة مالية إقليمية أو دولية.

ج– موجودات المملكة من حقوق السحب الخاصة.

د– العملات الأجنبية القابلة للتحويل على شكل نقود أو ودائع تحت الطلب أو لأجل أو شهادات إيداع أو قبولات بنوك شريطة أن لا تزيد مدة استحقاقها عن سنتين.

ه– الأوراق المالية التي تصدرها أو تكفلها حكومة أجنبية أو احدى مؤسساتها الرسمية أو مؤسسة مالية دولية وتكون محررة بعملة قابلة للتحويل.

و– أيّة موجودات بالعملات الأجنبية بما في ذلك الأرصدة الدائنة لصالح المملكة في اتفاقات الدفع والتقاص.

ز– الأوراق المالية الحكومية القابلة للتداول.

- بعد انقضاء المهلة المحددة من قبل مجلس الوزراء لاستبدال النقد الملغي، يتم اضافة قيمة اوراق النقد والمسكوكات التي لم تستبدل لحساب الخزينة لدى البنك المركزي الأردني، واذا قدمت اوراق النقد أو المسكوكات بعد ذلك يقوم البنك المركزي الأردني بدفعها وقيد قيمتها على حساب الخزينة لديه، ولمجلس الوزراء تحديد المدة التي يراها مناسبة لوقف دفع قيمة تلك الاوراق والمسكوكات بناء على تنسيب البنك المركزي الأردني.

**٢٠ - التزامات مقابل مخصصات حقوق السحب الخاصة**

يمثل هذا البند التزام البنك المركزي الأردني لقاء حصة الأردن من تخصيصات حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي والبالغة ١٦٢,٠٧٠,٦٣٦ وحدة حقوق سحب خاصة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (١٦٢,٠٧٠,٦٣٦ وحدة حقوق سحب خاصة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥) وتبلغ قيمة هذا الالتزام حسب متوسط سعر الدينار الأردني مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة ١٥٣,٦٩٤,٨٢٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (١٥٩,٣٦١,٦٢٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥)، وهو التزام طويل الأمد، يسدد من الحكومة اذا طلب تسديده في المستقبل.

**٢١- شهادات الإيداع**

يمثل هذا البند شهادات إيداع خاصة أُصدرت لبنوك محلية خلال عام ٢٠١٦ بسعر فائدة ٥٪ بآجل، كما يشمل هذا البند شهادات إيداع عادية تم إصدارها خلال عام ٢٠١٦ وكان سعر الفائدة عليها ٢/٢٥٪ خلال الفترة من أول كانون الثاني ٢٠١٦ ولغاية ١٩ كانون الأول ٢٠١٦ والتي أصبحت ٢/٥٠٪ خلال الفترة من ٢٠ كانون الأول ٢٠١٦ ولغاية تاريخ قائمة المركز المالي.

**٢٢- ودائع الحكومة**

يمثل هذا البند حسابات حكومية ضمن الموازنة معظمها تتقاضى فوائد بمعدل ١/٣١٣٪ إلى ١/٧٥٪ بما يخص الأرصدة بالدينار الأردني في حين لا تتقاضى غالبية الأرصدة بالعملة الأجنبية أيّة فوائد، وإن هذه الأرصدة غير محددة الاستحقاق ضمن فترة معينة.

**٢٣- حسابات صندوق النقد الدولي**

يمثل هذا البند حساب البنك لدى صندوق النقد الدولي وإنّ هذه الأرصدة غير محددة الاستحقاق ضمن فترة معينة ولا تتقاضى فوائد.

**٢٤- مطلوبات أخرى بالعملة الأردنية**

يتكون هذا البند مما يلي:

| | ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| فوائد مستحقة وغير مدفوعة | ٢,٨٢٧,٩٩٦ | ٣,٨٩٩,٤٦٥ |
| تأمينات الاعتمادات المستندية | ١٩,٨٦١,٣٤٦ | ٣٥,٥٨٨,٠٤٠ |
| ودائع حسابات أخرى | ٨٧,٩٢٨,٩٧٢ | ٥٠,٥٧٦,٨٥٩ |
| مطلوبات متفرقة | ٢١١,٥٤١ | ١٨٢,٠٨٦ |
| | ١١٠,٨٢٩,٨٥٥ | ٩٠,٢٤٦,٤٥٠ |

## ٢٥- الاحتياطي العام

تبلغ قيمة الاحتياطي العام ١,٨٧٨,٢٦٤ دينار والذي تم تشكيله بموجب قانون البنك المركزي المادة (٩/أ) والتي تنص ان على البنك المركزي الأردني أن يحتفظ باحتياطي عام يقيد فيه ٢٠٪ من الربح الصافي للبنك في كل سنة مالية، ووفقاً لأحكام المادة (٩/ج) فإن الارباح الصافية للبنك تقرر بعد حسم جميع المدفوعات والنفقات الإدارية والمساهمات في صندوق الادخار الخاص بموظفي البنك المركزي ومستخدميه وأيّة احتياطات خاصة لمصروفات أخرى متوقعة أو لمقابلة أيّة نقص في موجودات البنك.

## ٢٦ – احتياطي تقييم الموجودات المالية

يتكون هذا البند مما يلي:

| | ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| رصيد الاحتياطي الخاص لتقييم الموجودات المالية في بداية العام | ١١٨,٦٤٥,٣٤٦ | ١٠١,٢١٢,١٦٠ |
| أرباح تقييم المساهمات في المؤسسات المالية الأجنبية الدولية والإقليمية* | ٥,٣٧١,٤٩٢ | ١٥,٠٣٨,٩٩٠ |
| (خسائر) أرباح تقييم المساهمات في المؤسسات المالية المحلية* | (١,٦٢٩,٩٨٢) | ٢,٣٩٤,١٩٦ |
| خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | (١,٤٦٣) | – |
| رصيد الاحتياطي الخاص لتقييم الموجودات المالية في نهاية العام | ١٢٢,٣٨٥,٣٩٣ | ١١٨,٦٤٥,٣٤٦ |

## ٢٧ – الاحتياطيات الخاصة

يتكون هذا البند مما يلي:

| | ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| رصيد الاحتياطيات الخاصة في بداية العام | ٧١,٦١٤,٥٣٣ | ٨٨,٧٨٢,٧٩٥ |
| المحول من الربح (الخسارة) للسنة بموجب قانون البنك للاحتياطيات الخاصة* | ٤١,٦٧٣,٠٠١ | (١٧,١٦٨,٢٦٢) |
| (خسارة) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | (٥٨,٨٥٧) | – |
| رصيد الاحتياطيات الخاصة في نهاية العام | ١١٣,٢٢٨,٦٧٧ | ٧١,٦١٤,٥٣٣ |

* تم تحويل الأرباح المتحققة بموجب قانون البنك للاحتياطيات الخاصة استناداً لأحكام المادة (٩/ ج) من قانون البنك المركزي رقم (٢٣) لعام ١٩٧١.

## ٢٨- إيرادات الاستثمارات الخارجية

يتكون هذا البند مما يلي :

| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
|---|---|---|
| | دينار | دينار |
| فوائد مقبوضة على الودائع الآجلة والحسابات الجارية وبإشعار لدى المراسلين | ٣٥,٣٤٣,١٤٥ | ١٩,٤٩٨,٤٦١ |
| فوائد السندات الأجنبية | ٤٨,٥٨٢,٤٣٧ | ٣٨,١٦٠,١٤٠ |
| أرباح تحقق السندات الأجنبية | ٢,٥٠٢,١٩٨ | ٣,٨٣٨,٩٧١ |
| أرباح التعامل بالذهب | ٥٦,٩٧١,٢٩٨ | ١٧,١٤٢,٥٤٨ |
| أرباح شراء وبيع العملات الأجنبية | ٨٥٢,٩١٧ | ٦٩,٨٧٦ |
| عوائد الأوراق التجارية | ٦,٤٥٠,٢٦١ | ٤,٤٤١,٤٤٥ |
| بدل رسوم إدارة حساباتنا لدى مراسلينا بالخارج | ١٨٨,٣٨٥ | ٩,٢٤٤ |
| | ١٥٠,٨٩٠,٦٤١ | ٨٣,١٦٠,٦٨٥ |

## ٢٩- إيرادات الاستثمارات المحلية

يتكون هذا البند مما يلي :

| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
|---|---|---|
| | دينار | دينار |
| فوائد السلف الممنوحة لمؤسسات الإقراض المتخصصة والبنوك المرخصة | ٢,٧٧٠,٨٧٩ | ٢,٢٤٨,١٤٦ |
| أرباح عقود مقايضة | ١,٩٣٦,٤٠٦ | ٢,٢٣٧,٩٦٨ |
| أرباح عمليات التسليم الآجل | – | ١٦,١١٥ |
| فوائد سندات وأذونات الخزينة الأردنية | ١٠٦,٥٠٨ | ٩٢٣,٩٩١ |
| فوائد سندات المؤسسات العامة | ٩,٥٢٧,٣١١ | ١٢,٣٧٩,٥٩٢ |
| فوائد سندات الادخار للأفراد | ٥,٤٥٦ | – |
| أرباح المساهمة في المؤسسات المحلية | ٢٧٨,٢٥٠ | ٢٩٩,٠٠٠ |
| أرباح إعادة شراء أوراق مالية | ١١٢,٦٨٥ | ١,٢١٠,٦٣٦ |
| إيرادات عقود وكالة استثمار بنوك إسلامية | ٢١,٥١٩ | ١,٥٠٥ |
| | ١٤,٧٥٩,٠١٤ | ١٩,٣١٦,٩٥٣ |

## ٣٠- إيرادات أخرى متنوعة

يتكون هذا البند مما يلي:

| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
|---|---|---|
| | دينار | دينار |
| رسوم البنوك السنوية ورسوم ترخيص البنوك والشركات المالية ومكاتب التمثيل | ٤,١٤٣,٣٧١ | ٣,٩٦٨,١٣٣ |
| رسوم ترخيص الصرافة السنوية والمقطوعة | ٤٤٧,٠٢٣ | ٤٢٥,٦٥٧ |
| عائدات الإصدارات المعدة للبيع | ١٥١,٦٣١ | ٦٨,٠٨٨ |
| الفوائد الصافية لقروض الإسكان | ١٦٠,٧٤٦ | ٢٠٣,٥١٠ |
| عمولات مصاريف محصلة من العملاء | ٩٣,٠٦٢ | ٩٢,٦٧٥ |
| إيرادات تمويل الإسكان | ٣٤٢,٨٩٣ | ٣٠٧,٩٩٠ |
| إيرادات أخرى | ١٤٧,٩٨٤ | ٢٧٨,٤٤٠ |
| | ٥,٤٨٦,٧١٠ | ٥,٣٤٤,٤٩٣ |

## ٣١- فوائد مدفوعة على شهادات ونافذة إيداع البنوك المرخصة

يتكون هذا البند مما يلي:

| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
|---|---|---|
| | دينار | دينار |
| فوائد مدفوعة على شهادات الإيداع بالدينار الأردني | ٢٣,٩٩٤,٤٣٩ | ٢٨,٥٠٨,٧٥٣ |
| فوائد مدفوعة على نافذة الإيداع | ٢٩,٨٢٨,٣٤٦ | ٥١,٧٣٣,٢٦٤ |
| | ٥٣,٨٢٢,٧٨٥ | ٨٠,٢٤٢,٠١٧ |

## ٣٢- فوائد وعمولات ومصاريف أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
|---|---|---|
| | دينار | دينار |
| نفقات حسابات البنك لدى صندوق النقد الدولي | ٨٠٥,٩٤٣ | ٢٥,٤٩٠ |
| عمولات ومصاريف إدارة حسابات البنك لدى المراسلين | ١,٠٦٨,٩٩٤ | ٨٤٦,٨٩٠ |
| مصاريف الحوالات الحكومية | ٤,٣٥٥ | ٥,٨٢٧ |
| عمولات ومصاريف مدفوعة مختلفة | ١,٠٩٨ | ٢,٧٣٨ |
| فوائد مدفوعة على حسابات أخرى | ٣٤,٤٦٣ | ٤٨,٨٧٧ |
| | ١,٩١٤,٨٥٣ | ٩٢٩,٨٢٢ |

## ٣٣- مصاريف إدارية وعمومية

يتكون هذا البند مما يلي:

| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
|---|---|---|
| | دينار | دينار |
| رواتب ومكافآت وأجور وعلاوات: | | |
| رواتب ومكافآت وأجور وعلاوات | ١١,٥٩١,٠٨١ | ١٠,٥٨٣,٠٠٣ |
| بدل أعمال إضافية | ٧١٩,٠٥٥ | ٥٩٩,٤١٦ |
| | ١٢,٣١٠,١٣٦ | ١١,١٨٢,٤١٩ |
| نفقات دراسية وتدريب وسفر: | | |
| مصاريف وعلاوات السفر | ٢٧٢,٤٦٥ | ١٨٩,٧٨٠ |
| نفقات الدراسة والتدريب | ٥٠٧,٧٣٨ | ٤٠٦,٧٠٩ |
| | ٧٨٠,٢٠٣ | ٥٩٦,٤٨٩ |
| منافع الموظفين والمستخدمين الأخرى: | | |
| أقساط التأمين على الموظفين والمستخدمين | ٩٠,٧٩٢ | ١٢٥,٥٥٦ |
| بدل الخدمات الطبية | ٣,٩٦٩,٦٧٨ | ٣,٥٦٩,٩٧٦ |
| ملابس موظفي خدمة الجمهور والمستخدمين | ٤٥,٢٩٠ | ٣١,٩٣٤ |
| نفقات النشاطات الاجتماعية | ٣٣٣,٢٠٠ | ٢١٨,٤٤٠ |
| نفقات مقصف البنك | ٦,٠٠٠ | ٦,٠٠٠ |
| | ٤,٤٤٤,٩٦٠ | ٣,٩٥١,٩٠٦ |
| المساهمة في صندوق الادخار والضمان وتعويض نهاية الخدمة: | | |
| مساهمة البنك في صندوق الادخار | ٨٥٩,٠٣٦ | ٨١٠,١٣١ |
| حصة البنك في الضمان الاجتماعي | ١,٢٢٥,٣٩٣ | ١,٠٩٦,٧٣٥ |
| تعويض نهاية الخدمة وبدل إجازات | ٣,٠١٨,٣٩٤ | ٢,٥١٦,٣٨٩ |
| | ٥,١٠٢,٨٢٣ | ٤,٤٢٣,٢٥٥ |
| مكافآت أعضاء مجلس الإدارة | ١٢,٧٨٠ | ١١,٨٠٠ |
| لوازم وقرطاسية: | | |
| لوازم وقرطاسية ومطبوعات | ٨٩,٥٩٥ | ٦٤,٨٩٣ |
| كتب واشتراكات في الصحف والمجلات | ١١٧,٧١٤ | ١١٥,٦٤١ |
| اشتراكات البنك في المؤسسات العلمية والفكرية | ٨٦,٦٧١ | ١١٤,٦٩٥ |
| | ٢٩٣,٩٨٠ | ٢٩٥,٢٢٩ |
| نفقات معهد الدراسات المصرفية | ١٤٤,٠٠٠ | ١٣٦,١٧٥ |
| نفقات وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب | ٦١٣,٨٥٠ | ٣٣٨,٢٨١ |
| نفقات وسائل الاتصال: | | |
| البريد والهاتف | ١٧٤,٠٩٧ | ٨٣,٩٥١ |
| اشتراك في خدمات رويتر وسويفت وإنترنت | ١,١١٠,٣٤٩ | ٤٤٠,٢٦٢ |
| | ١,٢٨٤,٤٤٦ | ٥٢٤,٢١٣ |
| نفقات فرعي البنك في إربد والعقبة | ٨١٣,٢٣٨ | ٦٦٠,٠٤٠ |
| صيانة وإصلاح موجودات البنك: | | |
| محروقات وصيانة وسائط النقل | ٩٧,٤٢٠ | ٩٧,٥٣٠ |
| صيانة وإصلاح أثاث وتجهيزات وأجهزة الحاسب الآلي | ٧٩٩,١٤٠ | ٧٢٥,٤٥٠ |
| | ٨٩٦,٥٦٠ | ٨٢٢,٩٨٠ |
| نفقات مباني البنك: | | |
| الكهرباء والمحروقات والمياه | ١,٠٦٧,٥٢٧ | ١,١١٨,٦١١ |
| حراسة وصيانة وتنظيف مباني البنك | ٤٩٣,٥٦٢ | ٤٣١,٢١٨ |
| إيجارات ونفقات مباني مستأجرة | ١٤,٣٥٥ | ١٢,٦٨٠ |
| تأمين مباني وموجودات البنك | ٦١,٧٩٢ | ٨٩,٤٥١ |
| | ١,٦٣٧,٢٣٦ | ١,٦٥١,٩٦٠ |
| استهلاك ممتلكات ومعدات | ٢,١٢٥,٥٤٦ | ١,٩٠١,٩٤٢ |
| نفقات مختلفة | ١,٠٢٨,٥٨٢ | ١,١٥٧,٩٨٨ |
| | ٣١,٤٨٨,٣٤٠ | ٢٧,٦٥٤,٦٧٧ |

- بلغت رواتب ومكافآت الإدارة العليا ٤٢٠,٠٠٠ دينار لعام ٢٠١٦ (٣٦٧,٥٠٠ دينار لعام ٢٠١٥).

**٣٤- ودائع البنوك / الاحتياطي النقدي الإلزامي**

تشمل ودائع البنوك في كل من العملات الأجنبية والعملة الأردنية الواردة ضمن المطلوبات في قائمة المركز المالي المرفقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ الاحتياطي النقدي الإلزامي، وذلك على النحو التالي:

| | ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| بالدينار الأردني | ١,٦٢٨,٣٤١,٨٧٨ | ١,٦٠٥,٣٦٦,٣٣٨ |
| بعملات أجنبية | ٤٧٨,٣٤١,٨٩٩ | ٤٤٩,٠٩٤,١٢١ |
| | ٢,١٠٦,٦٨٣,٧٧٧ | ٢,٠٥٤,٤٦٠,٤٥٩ |

**٣٥- مشتقات أدوات مالية**

- تتمثل المشتقات المالية بعمليات البيع الآجل وعقود المقايضة، ويتم إثباتها من خلال قيود نظامية في بنود تظهر خارج قائمة المركز المالي ولا يوجد لها أثر على القوائم المالية، علماً بأنه لا يوجد أي عقد بيع آجل قائم كما في تاريخ قائمة المركز المالي.
- هناك عقود مقايضة عملة أجنبية (دولار أمريكي مقابل دينار أردني) لدى البنك المركزي تظهر في بنود خارج قائمة المركز المالي ولا يوجد لها أثر على القوائم المالية تبلغ قيمتها ٩٣,٩٤٩,٠٠٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وهي عبارة عن عقدين مع سيتي بنك – الأردن بقيمة ٦١,١٧٤,٩٢١ دينار مقابل رأس مال البنك وإحتياطياته واربعة عقود مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بقيمة ٣٢,٧٧٤,٠٨٣ دينار مقابل التسهيلات الممنوحة من قبله لكل من البنوك المرخصة ضمن اتفاقية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولمؤسسة محلية أخرى خارج المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

**٣٦ – إدارة المخاطر**

يقوم البنك المركزي الأردني بإدارة مخاطره المصرفية المتنوعة بوسائل متعددة من خلال تبني منهجية لإدارة المخاطر والحد منها ووضع ضوابط رقابية مناسبة للحد من التأثير السلبي على أداء البنك وسمعته، هذا ويتعرض البنك لمخاطر استراتيجية ومخاطر مالية ومخاطر تشغيلية.

إنّ إدارة المخاطر لدى البنك تنسجم مع حجم نشاطاته وتنوع عملياته وتعليمات السلطات الرقابية وتتمثل بما يلي:

- قانون البنك المركزي الأردني والسياسات المعتمدة من البنك في منح السلف وضماناتها.
- تأسست وحدات مسؤولة عن إدارة المخاطر ومراقبتها مثل دائرة إدارة المخاطر وقسم المساندة في دائرة الاستثمارات والعمليات الخارجية.
- اعتماد استراتيجيات إدارة المخاطر والخطط المتعلقة بها من قبل لجان متخصصة وهي لجنة الإستثمار ولجنة التسليف.

أ- مخاطر الائتمان

- عمليات السوق المفتوحة والدين العام:

تمتاز التسهيلات المقدمة من قبل البنك بتدني مخاطرها، ويعزز ذلك الملاءة الائتمانية للعملاء كالحكومة والبنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة، كما يساهم معدل تغطية الضمانات للتسهيلات المقدمة بالإضافة إلى طبيعة هذه الضمانات المتدنية المخاطر في الحد من التعرض للمخاطر المتعلقة بالائتمان.

مخاطر الائتمان بشقيها مخاطر الإفلاس ومخاطر تخفيض التصنيف الائتماني.

- مخاطر الإفلاس:

- وضع حد ادنى للتصنيف الائتماني للبنوك المراسلة التي يتم التعامل معها في مجال توظيف الأموال بالإضافة إلى إجمالي موجوداتها، رأس المال، نسبة كفاية رأس المال.
- وضع حد ادنى للتصنيف الائتماني للإصدارات التي تم الاكتتاب أو الإستثمار بها.

- مخاطر تخفيض التصنيف الائتماني:

- متابعة أوضاع البنوك المراسلة وما يتم نشره من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية بشكل دوري ومنتظم.
- اتخاذ الإجراءات الاحترازية في حال وجود تخوف من انخفاض التصنيف الائتماني من خلال تخفيض الإيداعات لدى هذه البنوك.

**١ – التعرضات لمخاطر الائتمان**

فيما يلي تفاصيل بنود داخل قائمة المركز المالي وخارج قائمة المركز المالي الخاضعة لمخاطر الائتمان كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ و٢٠١٥:

| | ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| بنود داخل قائمة المركز المالي: | | |
| ذهب | ١,٠٧٨,٥٤٧,٥٣٤ | ٩٩٧,٨٧٥,٢٨٧ |
| نقد وأرصدة وودائع | ٤,٨٢٨,٨١٥,٩٥٢ | ٤,٨٠٦,٢٥٧,٤٤٧ |
| أوراق مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة | ٤٨٥,٤٠٠,٢٢٢ | ٢٣٣,٢٧٨,٥٨٣ |
| أوراق مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة | ٤,٥٣٤,٨٩٠,٠٣٣ | ٥,٥٩٦,٢٧٦,٠١٨ |
| تسهيلات واتفاقيات الدفع المستحقة | ٧٦٦,٨٨٢,٢١٠ | ٧٦٦,٨٨٢,٢١٠ |
| حقوق السحب الخاصة | ٦٧,٧٩٦,٠٥٥ | ٩٧,٣٠٨,٠٧٢ |
| الموجودات المالية الأجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | ٣٣٠,٦٧٩,٥٧٣ | ٣١٥,٠٠٢,٣٥٠ |
| موجودات متنوعة أخرى بالعملات الأجنبية | ٢٢,٥٠١,٦٣٣ | ١٦,٨٤٤,٨١٢ |
| أوراق مالية وأخرى | ٦٤٠,٠١١,٨٦٤ | ٧٢٩,٠٠٨,٥٦٤ |
| ائتمان ممنوح للبنوك والمؤسسات المالية المحلية | ٣٩٤,٨٧٣,٢٠٧ | ٣٩١,٦٠٣,٣٠٧ |
| الموجودات المالية المحلية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | ١٦,٧١٢,١٧٠ | ٨,٧٩٦,٣٦٥ |
| تمويل اتفاقيات إعادة شراء أوراق مالية | – | ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ |
| موجودات متنوعة أخرى – بالعملة الأردنية | ٣٥,٤١١,٧٦٢ | ٣٤,٦٩٢,٦١٦ |
| المجموع | ١٣,٢٠٢,٥٢٢,٢١٥ | ١٤,٠٤٣,٨٢٥,٦٣١ |
| بنود خارج قائمة المركز المالي: | | |
| كفالات: | | |
| دفع | ٨٥٤,٩٣٠ | ١,٠٢٧,٣٢٤ |
| حسن تنفيذ | ١,٢٨٦,٩٨٣ | ١,١٣٢,٢٢٣ |
| أخرى | ١,٩٢٤,٦٧٥ | ١,٨٤٦,٥٩٤ |
| المجموع | ٤,٠٦٦,٥٨٨ | ٤,٠٠٦,١٤١ |
| الإجمالي | ١٣,٢٠٦,٥٨٨,٨٠٣ | ١٤,٠٤٧,٨٣١,٧٧٢ |

**٢ – توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر**

أ– أوراق مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦:

– أوراق تجارية أجنبية

| التصنيف | مؤسسة التصنيف | المؤسسة المصدرة | المبلغ |
|---|---|---|---|
| P-1 | Moody's | ACOSSL | ١٧٦,٦٤٠,٤١٦ |
| P-1 | Moody's | CAIDEP | ٣٥,٣٦٠,٩٦٩ |
| P-1 | Moody's | MDCBV | ٧٠,٧١٢,٠٧٣ |
| | | | ٢٨٢,٧١٣,٤٥٨ |

– سندات أجنبية

| التصنيف | مؤسسة التصنيف | المؤسسة المصدرة | المبلغ |
|---|---|---|---|
| | | | دينـــــــــــار |
| Aa1 | Moody's | OKB | ١٤٨,٤٩٦,٠٠٣ |
| Aaa | Moody's | EDC | ٢٢٦,٨٥٠,٢٤٥ |
| Aaa | Moody's | KFW | ١١٣,٤٧٢,٥٧٥ |
| Aaa | Moody's | RENTEN | ٤٠٠,٢٠٦,٦٨٤ |
| B1 | Moody's | DIP/JORDAN | ٢,٣٢٢,٦٢٢ |
| B1 | Moody's | JORDAN | ٣٣,٧٩٨,٣٥٤ |
| Aa2 | Moody's | RABOBK | ٧٠,٩٠٠,٠٠٠ |
| Aa2 | Moody's | QATAR | ٥٥,٧٣٢,٠٣٧ |
| Aaa | Moody's | AFDB | ٤٦,٠٦٣,٤١٢ |
| Aaa | Moody's | ASIA | ٢١٢,٦٨٠,٧٤٦ |
| Aaa | Moody's | EBRD | ٩٥,٧٩٧,٦٧١ |
| Aa1 | Moody's | EUROF | ٣٥,٤٥٠,٠٠٠ |
| Aaa | Moody's | EIB | ٦٣٠,٨٤٥,١٤٥ |
| Aaa | Moody's | IADB | ٥٣١,٣٣٤,٢٦٣ |
| Aaa | Moody's | IBRD | ٥٩٥,٤٦١,٧١٢ |
| Aaa | Moody's | IFC | ٣٣٣,١٢٥,٠٦٠ |
| Aa1 | Moody's | IFFIM | ٧٠,٩٠٠,٠٠٠ |
| Aaa | Moody's | ISDB | ٢٠٢,٥٨٩,٤١٨ |
| Aa2 | Moody's | ADGB | ٢٨,٩٩٠,٤٠٢ |
| Aa1 | Moody's | UKRAIL | ١٠٦,١٢٦,٩١٧ |
| Aaa | Moody's | UST | ٣١١,٠٣٣,٣٠٩ |
| إجمالي السندات الأجنبية بالتكلفة المطفأة | | | ٤,٢٥٢,١٧٦,٥٧٥ |
| إجمالي الأوراق المالية الأجنبية بالتكلفة المطفأة | | | ٤,٥٣٤,٨٩٠,٠٣٣ |

ب- أوراق مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ :

- سندات أجنبية

| التصنيف | مؤسسة التصنيف | المؤسسة المصدرة | أوراق مالية بالقيمة العادلة |
|---|---|---|---|
| | | | دينـــــــــــار |
| Aaa | Moody's | KFW | ٣٥,٥١١,١٥١ |
| Aaa | Moody's | RENTEN | ٥٣,٣٩٩,٣٩٩ |
| Aaa | Moody's | AFDB | ٣٥,٤٦٣,٤٧١ |
| Aaa | Moody's | ASIA | ٧١,٠٠١,٣٨٧ |
| Aaa | Moody's | IBRD | ٣٥,٥٩٣,٠٤١ |
| Aaa | Moody's | EBRD/BRAINUS | ٧٠,٩٠٠,٠٠٠ |
| Aaa | Moody's | ZURKER KANTONAL BANK/BRAINUS | ٧٠,٩٠٠,٠٠٠ |
| Aaa | Moody's | UST | ١١٢,٦٣١,٧٧٣ |
| إجمالي السندات الأجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة | | | ٤٨٥,٤٠٠,٢٢٢ |

**٣- توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات**

توزيع الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات عام ٢٠١٦

| نوع التسهيلات | قيمة التسهيلات | قيمة الضمانات | نوع الضمانات |
|---|---|---|---|
| | دينـــــــــــار | دينـــــــــــار | |
| سلف ممنوحة لمؤسسات الإقراض المتخصصة وللبنوك | ١٨٧,٣٥١,٥٣٣ | ٢٩٤,٠٤٠,٠٦٨ | أوراق مالية حكومية وكمبيالات |

توزيع الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات عام ٢٠١٥

| نوع التسهيلات | قيمة التسهيلات | قيمة الضمانات | نوع الضمانات |
|---|---|---|---|
| | دينـــــــــــار | دينـــــــــــار | |
| تمويل اتفاقيات إعادة شراء اوراق مالية | ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ | ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ | أوراق مالية حكومية |
| سلف ممنوحة لمؤسسات الإقراض المتخصصة وللبنوك | ١٢٧,٧٩٨,٥٢٠ | ٢١٥,٩٠٠,٧٤٣ | اوراق مالية حكومية وكمبيالات |

## ٤- التركز في التعرضات حسب التوزيع الجغرافي

| | داخل المملكة | دول مجلس التعاون الخليجي | دول أخرى | أوروبا | آسيا * | أمريكا | كندا | إجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار |
| ذهـــب | - | - | - | ١,٠٧٨,٥٤٧,٥٣٤ | - | - | - | ١,٠٧٨,٥٤٧,٥٣٤ |
| نقد وأرصدة وودائع | ٢١٤,٤٧٧,٣٣٦ | ١,٩٢٥,٨٠٢,٢٢٢ | ٦٩٢,٧٣٦ | ١,٧٠٣,١٢٤,٨٨٣ | ١٣١,٦٤٨,٩٨٤ | ٨٥٢,٨١٩,٢٧٢ | ٢٥٠,٥١٩ | ٤,٨٢٨,٨١٥,٩٥٢ |
| أوراق مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة | - | - | - | ٢٣٠,٧١٠,٥٥٠ | ١٠٦,٤٦٤,٨٥٨ | ١٤٨,٢٢٤,٨١٤ | - | ٤٨٥,٤٠٠,٢٢٢ |
| أوراق مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة | ٣٦,١٢٠,٩٧٦ | ٣٥٨,٠٢٣,٩٣٠ | - | ١,٨٨٤,١٩٦,٣٨٠ | ٢٥٨,٧٤٤,١٥٧ | ١,٧٧٠,٩٥٤,٣٤٥ | ٢٢٦,٨٥٠,٢٤٥ | ٤,٥٣٤,٨٩٠,٠٣٣ |
| تسهيلات واتفاقيات الدفع المستحقة | - | - | ٧٦٦,٨٨٢,٢١٠ | - | - | - | - | ٧٦٦,٨٨٢,٢١٠ |
| حقوق السحب الخاصة | - | - | - | - | - | ٦٧,٧٩٦,٠٥٥ | - | ٦٧,٧٩٦,٠٥٥ |
| موجودات مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | - | ٣٠٥,٨٤١,٥٠٢ | - | - | ٦,٧٤٩,٦٨٠ | ١٨,٠٨٨,٣٩١ | - | ٣٣٠,٦٧٩,٥٧٣ |
| موجودات متنوعة أخرى بعملات أجنبية | ٨٧٥,٢٢٣ | ٨,٧٧٧,٦٣١ | ٢٠٨ | ٦,٦٣١,٧٢٨ | ٤٩٠,٦٦١ | ٥,٤١٥,٧٧٦ | ٣١٠,٤٠٦ | ٢٢,٥٠١,٦٣٣ |
| أوراق مالية وأخرى | ٦٤٠,٠١١,٨٦٤ | - | - | - | - | - | - | ٦٤٠,٠١١,٨٦٤ |
| ائتمان ممنوح للبنوك والمؤسسات المالية المحلية | ٣٩٤,٨٧٣,٢٠٧ | - | - | - | - | - | - | ٣٩٤,٨٧٣,٢٠٧ |
| موجودات مالية محلية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | ١٦,٧١٢,١٧٠ | - | - | - | - | - | - | ١٦,٧١٢,١٧٠ |
| موجودات متنوعة أخرى بالعملة الأردنية | ٣٥,٤١١,٧٦٢ | - | - | - | - | - | - | ٣٥,٤١١,٧٦٢ |
| الإجمالي لسنة ٢٠١٦ | ١,٣٣٨,٤٨٢,٥٣٨ | ٢,٥٩٨,٤٤٥,٢٨٥ | ٧٦٧,٥٧٥,١٥٤ | ٤,٩٠٣,٢١١,٠٧٥ | ٥٠٤,٠٩٨,٣٤٠ | ٢,٨٦٣,٢٩٨,٦٥٣ | ٢٢٧,٤١١,١٧٠ | ١٣,٢٠٢,٥٢٢,٢١٥ |
| الإجمالي لسنة ٢٠١٥ | ١,٤١٣,٨١٢,٢٥٩ | ٢,٢٧٥,٧٠١,٢٧٣ | ٨٠٠,٤٢٩,١٧٦ | ٥,٦٩٣,٢٧٨,١٥٢ | ٧٣٠,٢٨١,٦٨٣ | ٢,٩٧٤,١١٦,٣٥٣ | ١٥٦,٢٠٦,٧٣٥ | ١٤,٠٤٣,٨٢٥,٦٣١ |

* باستثناء دول الشرق الأوسط.

## ٥ – التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي

| البند / القطاع الاقتصادي | مالي | حكومة وقطاع عام | الإجمالي |
|---|---|---|---|
| | دينار | دينار | دينار |
| ذهب | ١,٠٧٨,٥٤٧,٥٣٤ | – | ١,٠٧٨,٥٤٧,٥٣٤ |
| نقد وأرصدة وودائع | ٤,٠٧٧,٧٦٣,٤٩٧ | ٧٥١,٠٥٢,٤٥٥ | ٤,٨٢٨,٨١٥,٩٥٢ |
| أوراق مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة | ٧٠,٩٠٠,٠٠٠ | ٤١٤,٥٠٠,٢٢٢ | ٤٨٥,٤٠٠,٢٢٢ |
| أوراق مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة | ٧٠,٩٠٠,٠٠٠ | ٤,٤٦٣,٩٩٠,٠٣٣ | ٤,٥٣٤,٨٩٠,٠٣٣ |
| تسهيلات واتفاقيات الدفع المستحقة | – | ٧٦٦,٨٨٢,٢١٠ | ٧٦٦,٨٨٢,٢١٠ |
| حقوق السحب الخاصة | – | ٦٧,٧٩٦,٠٥٥ | ٦٧,٧٩٦,٠٥٥ |
| الموجودات المالية الأجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | – | ٣٣٠,٦٧٩,٥٧٣ | ٣٣٠,٦٧٩,٥٧٣ |
| موجودات متنوعة أخرى بعملات أجنبية | ١٠,٢٤٥,١٩٣ | ١٢,٢٥٦,٤٤٠ | ٢٢,٥٠١,٦٣٣ |
| أوراق مالية وأخرى | ٣٢,٢٧٥,٤١٢ | ٦٠٧,٧٣٦,٤٥٢ | ٦٤٠,٠١١,٨٦٤ |
| ائتمان ممنوح للبنوك والمؤسسات المالية المحلية | ٣٤٩,٣٩٣,٧٨١ | ٤٥,٤٧٩,٤٢٦ | ٣٩٤,٨٧٣,٢٠٧ |
| الموجودات المالية المحلية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | ١٣,٦٣٩,٣٥٧ | ٣,٠٧٢,٨١٣ | ١٦,٧١٢,١٧٠ |
| موجودات متنوعة أخرى بالعملة الأردنية | ٣٥,٤١١,٧٦٢ | ٣٥,٤١١,٧٦٢ | ٣٥,٤١١,٧٦٢ |
| الإجمالي لسنة ٢٠١٦ | ٥,٧٣٩,٠٧٦,٥٣٦ | ٧,٤٦٣,٤٤٥,٦٧٩ | ١٣,٢٠٢,٥٢٢,٢١٥ |
| الإجمالي لسنة ٢٠١٥ | ٥,٤٣٩,٢٤٦,٢٤٢ | ٨,٦٠٤,٥٧٩,٣٨٩ | ١٤,٠٤٣,٨٢٥,٦٣١ |

## ٦- التركز في مخاطر العملات الأجنبية

| | دولار أمريكي | جنيه إسترليني | فرنك سويسري | ين ياباني | دولار كندي | اليورو | أخرى | إجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **٣١ كانون الأول ٢٠١٦** | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار |
| **الموجودات :** | | | | | | | | |
| ذهب | - | - | - | - | - | - | ١،٠٧٨،٥٤٧،٥٣٤ | ١،٠٧٨،٥٤٧،٥٣٤ |
| حسابات النقد | ١٩٠،٩٠٤،٣٦٨ | ١،٢٤١،٢٣٧ | ٢٣،٧٠٦ | - | - | ٢٢،٢٨٩،٨٢٢ | ١٨،٢٠٢ | ٢١٤،٤٧٧،٣٣٥ |
| حسابات جارية | ٦٣٧،١٦٣،٠٧٣ | ١٦،٥٩٩،٤١٠ | ٣٤٣ | ٤٧٤،١٩٢ | ٢٥٠،٥١٨ | ٨٦،٢٨٤،٠٠٠ | ١،٦٩٠،٠١٤ | ٧٤٢،٤٦١،٥٥٠ |
| حسابات تحت الطلب | ٣١٤،٧٣٤ | - | ٤٢٢،٣٣٣ | - | - | - | - | ٧٣٧،٠٦٧ |
| حسابات لأجل | ٣،٨٧١،١٤٠،٠٠٠ | - | - | - | - | - | - | ٣،٨٧١،١٤٠،٠٠٠ |
| أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة | ٤٨٥،٤٠٠،٢٢٢ | - | - | - | - | - | - | ٤٨٥،٤٠٠،٢٢٢ |
| أوراق تجارية | ٢٨٢،٧١٣،٤٥٨ | - | - | - | - | - | - | ٢٨٢،٧١٣،٤٥٨ |
| سندات أجنبية بالتكلفة المطفأة بفائدة ثابتة | ١،٨٧٠،٦٦٢،٤٢٥ | - | - | - | - | - | - | ١،٨٧٠،٦٦٢،٤٢٥ |
| سندات أجنبية بالتكلفة المطفأة بفائدة معومة | ٢،٣٨١،٥١٤،١٥٠ | - | - | - | - | - | - | ٢،٣٨١،٥١٤،١٥٠ |
| تسهيلات واتفاقيات الدفع المستحقة | ٧٦٦،٨٨٢،٢١٠ | - | - | - | - | - | - | ٧٦٦،٨٨٢،٢١٠ |
| حقوق السحب الخاصة | - | - | - | - | - | - | ٦٧،٧٩٦،٠٥٥ | ٦٧،٧٩٦،٠٥٥ |
| موجودات مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | ١٨،٨٥٢،٦٥٥ | - | - | - | - | - | ٣١١،٨٢٦،٩١٨ | ٣٣٠،٦٧٩،٥٧٣ |
| موجودات متنوعة أخرى بعملات أجنبية | ٢٢،٤٣٣،٢٠٩ | ١٧٢ | - | - | ٢٩ | ٣٣،١١٠ | ٣٥،١١٣ | ٢٢،٥٠١،٦٣٣ |
| المجموع | ١٠،٥٢٧،٩٨٠،٥٠٤ | ١٧،٨٤٠،٨١٩ | ٤٤٦،٣٨٢ | ٤٧٤،١٩٢ | ٢٥٠،٥٤٧ | ١٠٨،٦٠٦،٩٣٢ | ١،٤٥٩،٩١٣،٨٣٦ | ١٢،١١٥،٥١٣،٢١٢ |
| **المطلوبات :** | | | | | | | | |
| حسابات جارية وتحت الطلب | ٢٧١،٧٥٢،٨٨٨ | ١٧،٧٧٧،٠٤٨ | - | - | - | ٩١،٤١٢،٨٨١ | - | ٣٨٠،٩٤٢،٨١٧ |
| حسابات لأجل احتياطي | ٤٧٨،٣٤١،٨٩٩ | - | - | - | - | - | - | ٤٧٨،٣٤١،٨٩٩ |
| حسابات لأجل | ٧٥٤،٢٣٨،٩٣٧ | - | - | - | - | - | - | ٧٥٤،٢٣٨،٩٣٧ |
| التزامات مقابل مخصصات حقوق السحب الخاصة | - | - | - | - | - | - | ١٥٣،٦٩٤،٨٢٦ | ١٥٣،٦٩٤،٨٢٦ |
| المجموع | ١،٥٠٤،٣٣٣،٧٢٤ | ١٧،٧٧٧،٠٤٨ | - | - | - | ٩١،٤١٢،٨٨١ | ١٥٣،٦٩٤،٨٢٦ | ١،٧٦٧،٢١٨،٤٧٩ |
| صافي التركز | ٩،٠٢٣،٦٤٦،٧٨٠ | ٦٣،٧٧١ | ٤٤٦،٣٨٢ | ٤٧٤،١٩٢ | ٢٥٠،٥٤٧ | ١٧،١٩٤،٠٥١ | ١،٣٠٦،٢١٩،٠١٠ | ١٠،٣٤٨،٢٩٤،٧٣٣ |
| **٣١ كانون الأول ٢٠١٥** | | | | | | | | |
| الموجودات | ١١،٣٥٢،٦٢٣،٠٦٢ | ٢١،٧٣٠،٦٥٢ | ٤٠٠،٦٤٤ | ٧٧٠،٤٧٧ | ٥٩٠،٢٤٥ | ٥١،٩٣١،١٣٣ | ١،٤٠١،٦٧٨،٥٦٦ | ١٢،٨٢٩،٧٢٤،٧٧٩ |
| المطلوبات | ١،٦٤٨،٦٢٩،٠١٠ | ١١،٤١١،٤٢٧ | - | - | - | ٤٧،٢٥٥،٤٨٢ | ١٥٩،٣٦١،٦٢٥ | ١،٨٦٦،٦٥٧،٥٤٥ |
| صافي التركز | ٩،٧٠٣،٩٩٤،٠٥٢ | ١٠،٣١٩،٢٢٥ | ٤٠٠،٦٤٤ | ٧٧٠،٤٧٧ | ٥٩٠،٢٤٥ | ٤،٦٧٥،٦٥١ | ١،٢٤٢،٣١٦،٩٤٠ | ١٠،٩٦٣،٠٦٧،٢٣٤ |

ب – مخاطر السوق

وهي مخاطر تذبذب القيمة العادلة والتدفقات النقدية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل سعر الفائدة وأسعار الصرف، تقاس مخاطر السوق من قبل إدارة البنك بعدة أساليب منها:

- مراقبة المخاطر من خلال دائرة الاستثمارات والعمليات الخارجية ورفع تقارير دورية إلى لجنة الإستثمار.
- وضع نموذج لقياس مخاطر أسعار الفائدة مثل استخدام أسلوب تحليل الحساسية ويقوم على أساس تقدير مخاطر تحقيق خسارة في القيمة العادلة نتيجة التغير في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية.
- أسلوب القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) وهو أسلوب إحصائي لتقدير الخسائر المحتملة في أداة أو محفظة نتيجة التغيرات المعاكسة في السوق وتظهر أقصى خسارة ممكن أن تتحقق عند مستوى محدد من الثقة (٩٥٪) وفترة احتفاظ محددة.
- استمرار البنك بسياسة ربط الدينار بالدولار الأمريكي والاحتفاظ بنسبة كبيرة من موجوداته بالدولار الأمريكي بنسبة لا تقل عن (٨٢٪) من صافي موجودات البنك بالعملة الأجنبية (بعد طرح ودائع البنوك المحلية من العملات الأجنبية وجميع الالتزامات الخارجية قصيرة الأمد).

– مخاطر التغير في أسعار الفائدة

وهي المخاطر الناجمة عن تغير أسعار الفائدة في السوق وتعتبر من أكثر مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك حيث تشكل الودائع جزء كبير من استثمارات البنك المركزي الأردني بالإضافة إلى الأدوات الأخرى المرتبطة بسعر الفائدة مثل أدوات الدين (الدخل الثابت).

يقوم البنك بإدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال تطبيق تحليل الحساسية للأدوات الخاضعة لأسعار الفائدة في المحفظة (تحليل موازٍ ±١٪ على نفس الفائدة).

– مخاطر اسعار الصرف

من اكثر المخاطر التي يمكن أن تواجه العملية الاستثمارية وتنشأ نظراً لإرتباط الدينار الأردني بسعر صرف ثابت بالدولار الأمريكي. ونظراً لأنه يمكن للبنك المركزي الأردني الاحتفاظ لغاية ١٨٪ من صافي موجوداته بعملات أجنبية أخرى غير الدولار الأمريكي من إجمالي موجودات البنك بالعملة الأجنبية، فإن أيّة تغيرات سلبية على سعر صرفها مقابل الدولار الأمريكي سيؤدي إلى تناقص حجم موجودات البنك بمقدار هذا التغير.

وعلى الرغم من ذلك، فإن وضع هذه النسبة جاء لأهداف استراتيجية وذلك بغرض التنويع وحفظ التوازن بين موجودات ومطلوبات البنك من العملات الأجنبية المختلفة، كما أن المشرّع ومن خلال قانون البنك المركزي/ المادة (٥٦/ب) تطرق إلى معالجة هذا الوضع لقناعته بأهمية وضرورة احتفاظ البنك المركزي بجزء من موجوداته بالعملات الأجنبية الأخرى لتلبية احتياجاته واحتياجات الدولة ومؤسساتها وتم تحييد أثار تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على أرباح وخسائر البنك المركزي من خلال قيدها في حساب خاص بفروق التقييم نظراً لان تقلبات أسعار الصرف عملية متكررة ودائمة الحدوث. وتبلغ نسبة الاستغلال حاليا حوالي (١/٣١٢٪).

– مخاطر أسعار الفائدة

تحليل الحساسية للحسابات المعرّضة لمخاطر التغير في سعر الفائدة حسب نوع العملة للعامين ٢٠١٦ و ٢٠١٥:

تحليل الحساسية لعام ٢٠١٦:

| العملة | أثر رفع سعر الفائدة ١٪ على قائمة الربح أو الخسارة | أثر خفض سعر الفائدة ١٪ على قائمة الربح أو الخسارة |
|---|---|---|
| | دينار | دينار |
| دولار أمريكي | ٨٨,٩١٤,٣٠٣ | (٨٨,٩١٤,٣٠٣) |
| دينار أردني | (٢٩,٨٠٧,٠٠٠) | ٢٩,٨٠٧,٠٠٠ |

تحليل الحساسية لعام ٢٠١٥:

| العملة | أثر رفع سعر الفائدة ١٪ على قائمة الربح أو الخسارة | أثر خفض سعر الفائدة ١٪ على قائمة الربح أو الخسارة |
|---|---|---|
| | دينار | دينار |
| دولار أمريكي | ٩٦,٦٢٤,٠٨٦ | (٩٦,٦٢٤,٠٨٦) |
| دينار أردني | (٩٦,٦٢٤,٠٨٦) | ٩٦,٦٢٤,٠٨٦ |

- مخاطر العملات:

تحليل الحساسية لعام ٢٠١٦:

| العملة | أثر رفع سعر الصرف ٥٪ على الموجودات والمطلوبات | أثر خفض سعر الصرف ٥٪ على الموجودات والمطلوبات |
|---|---|---|
| | دينار | دينار |
| يورو | ٥,٤٢٨,٦٩١ | (٥,٤٢٨,٦٩١) |
| جنية إسترليني | ٨٩٢,٠٣٢ | (٨٩٢,٠٣٢) |
| ين ياباني | ٢٣,٧١٠ | (٢٣,٧١٠) |
| دولار كندي | ١٢,٥٢٧ | (١٢,٥٢٧) |
| فرنك سويسري | ٢٢,٣١٩ | (٢٢,٣١٩) |
| عملات أخرى | ٨٥,٤١١ | (٨٥,٤١١) |

تحليل الحساسية لعام ٢٠١٥:

| العملة | أثر رفع سعر الصرف ٥٪ على الموجودات والمطلوبات | أثر خفض سعر الصرف ٥٪ على الموجودات والمطلوبات |
|---|---|---|
| | دينار | دينار |
| يورو | ٢,٥٩٦,٥٥٧ | (٢,٥٩٦,٥٥٧) |
| جنية إسترليني | ١,٠٨٦,٢٥٣ | (١,٠٨٦,٢٥٣) |
| ين ياباني | ٣٨,٥٢٤ | (٣٨,٥٢٤) |
| دولار كندي | ٢٩,٥٠٤ | (٢٩,٥٠٤) |
| فرنك سويسري | ٢٠,٠٣٢ | (٢٠,٠٣٢) |
| عملات أخرى | ١٨٩,٧٤٩ | (١٨٩,٧٤٩) |

ج - مخاطر السيولة

- توزيع استحقاقات الموجودات لمقابلة الالتزامات كما يلي:

١ - أن لا يتجاوز حجم حيازة البنك من أي إصدار عن ١٠٪ من حجم الإصدار الكلي أو ١٠٠ مليون دولار أمريكي أيهما اقل.

٢ - الإحتفاظ بحد أدنى من السيولة الجاهزة في الحسابات الجارية ما يشكل ٢٠٪ من الاعتمادات المصدرة على الاقل.

٣ - الإحتفاظ بموجودات قابلة للتسييل بسهولة كحماية ضد أي نقص غير منظور في السيولة.

٤ - يتم قياس السيولة من خلال كشف الارصدة اليومي اضافة الى تحليل وتوزيع الموجودات المالية على أساس التاريخ المتوقع لاستحقاقها والالتزامات التي قد تطرأ وبحاجة إلى دفعات.

## فجوة إعادة تسعير الفائدة:

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب

| ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ | لغاية ٣ أشهر | أكثر من ٣-٦ أشهر | أكثر من ٦ أشهر إلى سنة | أكثر من سنة إلى ٣ سنوات | أكثر من ثلاث سنوات | عناصر بدون فائدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار |
| **موجودات:** | | | | | | | |
| موجودات ذهب وعملات أجنبية: | | | | | | | |
| ذهب | ١٩١,٢٥٨,٢٧٥ | - | - | - | - | ٨٨٧,٢٨٩,٢٥٩ | ١,٠٧٨,٥٤٧,٥٣٤ |
| نقد وأرصدة وودائع | ٣,٣٩٥,٥٦٧,٦١٦ | ٤١٠,٥١١,٠٠٠ | ٨٠٨,٢٦٠,٠٠٠ | - | - | ٢١٤,٤٧٧,٣٣٦ | ٤,٨٢٨,٨١٥,٩٥٢ |
| أوراق مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة | - | - | ٣٥,٤٦٣,٤٧١ | ١٧٧,٠٢٢,٧٨٢ | ١٣١,١١٣,٩٦٩ | ١٤١,٨٠٠,٠٠٠ | ٤٨٥,٤٠٠,٢٢٢ |
| أوراق مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة | ٥٤٨,٦٥٣,٧١٤ | ١٩١,٧٠٣,٠٦٧ | ٨٨٩,٢٦١,٩٨٢ | ١,٧٢٧,٣٢٩,٥٦٦ | ١,١٧٧,٩٤١,٧٠٤ | - | ٤,٥٣٤,٨٩٠,٠٣٣ |
| تسهيلات واتفاقيات الدفع المستحقة | - | - | - | - | - | ٧٦٦,٨٨٢,٢١٠ | ٧٦٦,٨٨٢,٢١٠ |
| حقوق السحب الخاصة | - | - | - | - | - | ٦٧,٧٩٦,٠٥٥ | ٦٧,٧٩٦,٠٥٥ |
| الموجودات المالية الأجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | - | - | - | - | - | ٣٣٠,٦٧٩,٥٧٣ | ٣٣٠,٦٧٩,٥٧٣ |
| موجودات متنوعة أخرى بعملات أجنبية | ١٤,٢٦٠,٤٩٢ | ٣,٣١٥,٧٢٨ | ٤,٩٢٥,٤١٣ | - | - | - | ٢٢,٥٠١,٦٣٣ |
| موجودات بالعملة الأردنية: | | | | | | | |
| أوراق مالية وأخرى | - | ١١٨,٧١١,٠٠٠ | - | - | ٦٩,٠٣٢,٧١٢ | ٤٥٢,٢٦٨,١٥٢ | ٦٤٠,٠١١,٨٦٤ |
| ائتمان ممنوح للبنوك والمؤسسات المالية المحلية | ٣٧,٩٣٨,٥٩٣ | - | ١٣١,٦٢٢,٨٤٦ | - | ٥٤,٩٢٩,٩١١ | ١٧٠,٣٨١,٨٥٧ | ٣٩٤,٨٧٣,٢٠٧ |
| الموجودات المالية المحلية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | - | - | - | - | - | ١٦,٧١٢,١٧٠ | ١٦,٧١٢,١٧٠ |
| ممتلكات ومعدات – بالصافي | - | - | - | - | - | ١٢,٦٣٣,٣٢٠ | ١٢,٦٣٣,٣٢٠ |
| موجودات متنوعة أخرى بالعملة الأردنية | - | - | - | - | ٢٢,٩٤٢,٠٦٥ | ١٨,٥٦٥,٠٥٩ | ٤١,٥٠٧,١٢٤ |
| فروق تقييم عملات أجنبية وذهب | - | - | - | - | - | ٢٢٣,٧٧٤,٢١٣ | ٢٢٣,٧٧٤,٢١٣ |
| **إجمالي الموجودات** | **٤,١٨٧,٦٧٨,٦٩٠** | **٧٢٤,٢٤٠,٧٩٥** | **١,٨٦٩,٥٣٣,٧١٢** | **١,٩٠٤,٣٥٢,٣٤٨** | **١,٤٥٥,٩٦٠,٣٦١** | **٣,٣٠٣,٢٥٩,٢٠٤** | **١٣,٤٤٥,٠٢٥,١١٠** |
| **مطلوبات:** | | | | | | | |
| نقد مصدر | - | - | - | - | - | ٤,٦٢٠,٧٨٦,١٥١ | ٤,٦٢٠,٧٨٦,١٥١ |
| مطلوبات بعملات أجنبية: | | | | | | | |
| ودائع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المحلية | ٧٣٨,١٢٧,٣٥١ | - | - | - | - | - | ٧٣٨,١٢٧,٣٥١ |
| ودائع الحكومة | ١٠٨,٠٣١,٠١٤ | - | - | - | - | - | ١٠٨,٠٣١,٠١٤ |
| ودائع الحكومة بموازنات مستقلة ومؤسسات عامة | ١,٤٢٥,٥٨١ | - | - | - | - | - | ١,٤٢٥,٥٨١ |
| ودائع الهيئات والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية | ٦٤٧,٨٨٨,٩٣٧ | ١٠٦,٣٥٠,٠٠٠ | - | - | - | ٨,٨٦٣,٢٠٧ | ٧٦٣,١٠٢,١٤٤ |
| التزامات مقابل مخصصات حقوق السحب الخاصة | - | - | - | - | - | ١٥٣,٦٩٤,٨٢٦ | ١٥٣,٦٩٤,٨٢٦ |
| ودائع ومطلوبات أخرى | ٢,٨٣٧,٥٦٣ | - | - | - | - | - | ٢,٨٣٧,٥٦٣ |
| مطلوبات بالعملة الأردنية: | | | | | | | |
| شهادات الإيداع | ١,٠٣٠,٩٠٠,٠٠٠ | - | - | - | - | - | ١,٠٣٠,٩٠٠,٠٠٠ |
| ودائع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المحلية | ١,٥٢٧,٠٠٠,٠٠٠ | - | - | - | - | ٣,١٢٥,٢٤٣,١٩٣ | ٤,٦٥٢,٢٤٣,١٩٣ |
| ودائع الحكومة | ٧٦٤,٢٩٠,٥٨٧ | - | - | - | - | - | ٧٦٤,٢٩٠,٥٨٧ |
| ودائع الحكومة بموازنات مستقلة ومؤسسات عامة | ١٥٨,٦٦٨,١٨٩ | - | - | - | - | - | ١٥٨,٦٦٨,١٨٩ |
| حسابات صندوق النقد الدولي | - | - | - | - | ٥٢,٦٥٨,٦٣٣ | - | ٥٢,٦٥٨,٦٣٣ |
| ودائع الهيئات والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية | - | - | - | - | - | ١,٩٣٧,٦٨٩ | ١,٩٣٧,٦٨٩ |
| مطلوبات أخرى– بالعملة الأردنية | ٢٢,٦٨٩,٣٤١ | - | - | - | - | ٨٨,١٤٠,٥١٤ | ١١٠,٨٢٩,٨٥٥ |
| **إجمالي المطلوبات** | **٥,٠٠١,٨٥٨,٥٦٣** | **١٠٦,٣٥٠,٠٠٠** | - | - | **٥٢,٦٥٨,٦٣٣** | **٧,٩٩٨,٦٦٥,٥٨٠** | **١٣,١٥٩,٥٣٢,٧٧٦** |
| **فجوة إعادة تسعير الفائدة** | **(٨١٤,١٧٩,٨٧٣)** | **٦١٧,٨٩٠,٧٩٤** | **١,٨٦٩,٥٣٣,٧١٢** | **١,٩٠٤,٣٥٢,٣٤٨** | **١,٤٠٣,٣٠١,٧٢٨** | **(٤,٦٩٥,٤٠٦,٣٧٧)** | **٢٨٥,٤٩٢,٣٣٤** |
| ٢٠١٥ | | | | | | | |
| إجمالي الموجودات | ٤,٥٤٣,٤٥١,٢٥٣ | ١,٣٦٩,٢٠٢,٦٤٦ | ١,٤٧٧,٠٨٦,٥٨٧ | ٢,٤٦٤,٨٣٩,٦٥١ | ١,٣٤٣,٠٧٥,٨٨٧ | ٣,١٣١,٧٨٥,١٤٢ | ١٤,٣٢٩,٤٤١,١٦٦ |
| إجمالي المطلوبات | ٥,١٨٤,٤٦١,٨٢٤ | ١,١٨٢,٨٥٠,٠٠٠ | - | - | - | ٧,٧٢١,٩٩١,١٩٩ | ١٤,٠٨٩,٣٠٣,٠٢٣ |
| **فجوة اعادة تسعير الفائدة** | **(٦٤١,٠١٠,٥٧١)** | **١٨٦,٣٥٢,٦٤٦** | **١,٤٧٧,٠٨٦,٥٨٧** | **٢,٤٦٤,٨٣٩,٦٥١** | **١,٣٤٣,٠٧٥,٨٨٧** | **(٤,٥٩٠,٢٠٦,٠٥٧)** | **٢٤٠,١٣٨,١٤٣** |

## ٣٧ – إدارة رأس المال

يهدف البنك المركزي من إدارة رأس المال إلى تحقيق ما يلي:

أ – التوافق مع قانون البنك المركزي الأردني.

ب – المحافظة على قدرة البنك بالاستمرارية من خلال بناء قاعدة قوية لدعم أهداف البنك المركزي المثلة بالحفاظ على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني والمساهمة في استقرار القطاع المالي بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة وتوفير بيئة استثمارية جاذبة بالإضافة الى سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني من خلال تطبيق سياسة نقدية فعّالة وتوظيف للموارد البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

ويقوم البنك بالاحتفاظ باحتياطي عام يمثل ٢٠٪ من الربح الصافي للبنك المركزي في كل سنة مالية وتدفع باقي الأرباح الصافية الى وزارة المالية بعد أخذ كافة الاحتياطيات والمخصصات اللازمة، وفي حالة زيادة الاحتياطي العام عن مثلي رأس المال فتدفع جميع الأرباح الصافية إلى وزارة المالية أما اذا لم تكفي الاحتياطيات لتغطية أي خسارة في حساب الأرباح والخسائر لأيّة سنة مالية فعلى الحكومة ان تدفع المبلغ الكافي لهذه التغطية وتكون الدفعة ديناً ممتازاً للحكومة على الأرباح المتحققة فيما بعد.

بنود رأس المال:

| | ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| رأس المال | ٤٨,٠٠٠,٠٠٠ | ٤٨,٠٠٠,٠٠٠ |
| الاحتياطي العام | ١,٨٧٨,٢٦٤ | ١,٨٧٨,٢٦٤ |
| احتياطي تقييم الموجودات المالية | ١٢٢,٣٨٥,٣٩٣ | ١١٨,٦٤٥,٣٤٦ |
| الاحتياطيات الخاصة | ١١٣,٢٢٨,٦٧٧ | ٧١,٦١٤,٥٣٣ |
| مجموع رأس المال والاحتياطيات | ٢٨٥,٤٩٢,٣٣٤ | ٢٤٠,١٣٨,١٤٣ |

## ٣٨ – تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

٣١ كانون الأول ٢٠١٦

| | لغاية سنة | اكثر من سنة | المجموع |
|---|---|---|---|
| | دينار | دينار | دينار |
| **الموجودات:** | | | |
| ذهب | ١,٠٧٨,٥٤٧,٥٣٤ | – | ١,٠٧٨,٥٤٧,٥٣٤ |
| نقد وأرصدة وودائع | ٤,٨٢٨,٨١٥,٩٥٢ | – | ٤,٨٢٨,٨١٥,٩٥٢ |
| أوراق مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة | ٧٠,٩٧٤,٦٢٢ | ٤١٤,٤٢٥,٦٠٠ | ٤٨٥,٤٠٠,٢٢٢ |
| أوراق مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة | ١,٦٢٩,٦١٨,٧٦٣ | ٢,٩٠٥,٢٧١,٢٧٠ | ٤,٥٣٤,٨٩٠,٠٣٣ |
| تسهيلات واتفاقيات الدفع المستحقة | – | ٧٦٦,٨٨٢,٢١٠ | ٧٦٦,٨٨٢,٢١٠ |
| حقوق السحب الخاصة | – | ٦٧,٧٩٦,٠٥٥ | ٦٧,٧٩٦,٠٥٥ |
| الموجودات المالية الأجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | – | ٣٣٠,٦٧٩,٥٧٣ | ٣٣٠,٦٧٩,٥٧٣ |
| موجودات متنوعة أخرى بعملات أجنبية | ٢٢,٥٠١,٦٣٣ | – | ٢٢,٥٠١,٦٣٣ |
| أوراق مالية وأخرى | ١١٨,٧١١,٠٠٠ | ٥٢١,٣٠٠,٨٦٤ | ٦٤٠,٠١١,٨٦٤ |
| إئتمان ممنوح للبنوك والمؤسسات المالية المحلية | ١٦٩,٥٦١,٤٣٩ | ٢٢٥,٣١١,٧٦٨ | ٣٩٤,٨٧٣,٢٠٧ |
| الموجودات المالية المحلية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | – | ١٦,٧١٢,١٧٠ | ١٦,٧١٢,١٧٠ |
| ممتلكات ومعدات بالصافي | – | ١٢,٦٣٣,٣٢٠ | ١٢,٦٣٣,٣٢٠ |
| موجودات متنوعة أخرى بالعملة الأردنية | ١٨,٥٦٥,٠٥٩ | ٢٢,٩٤٢,٠٦٥ | ٤١,٥٠٧,١٢٤ |
| فروق تقييم عملات أجنبية وذهب | ٢٢٣,٧٧٤,٢١٣ | – | ٢٢٣,٧٧٤,٢١٣ |
| الإجمالي | ٨,١٦١,٠٧٠,٢١٥ | ٥,٢٨٣,٩٥٤,٨٩٥ | ١٣,٤٤٥,٠٢٥,١١٠ |
| **المطلوبات:** | | | |
| نقد مصدر | – | ٤,٦٢٠,٧٨٦,١٥١ | ٤,٦٢٠,٧٨٦,١٥١ |
| ودائع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المحلية – أجنبي | ٧٣٨,١٢٧,٣٥١ | – | ٧٣٨,١٢٧,٣٥١ |
| ودائع الحكومة – أجنبي | ١٠٨,٠٣١,٠١٤ | – | ١٠٨,٠٣١,٠١٤ |
| ودائع الحكومة بموازنات مستقلة ومؤسسات عامة – أجنبي | ١,٤٢٥,٥٨١ | – | ١,٤٢٥,٥٨١ |
| ودائع الهيئات والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية – أجنبي | ٧٦٣,١٠٢,١٤٤ | – | ٧٦٣,١٠٢,١٤٤ |
| التزامات مقابل مخصصات حقوق السحب الخاصة | – | ١٥٣,٦٩٤,٨٢٦ | ١٥٣,٦٩٤,٨٢٦ |
| ودائع ومطلوبات أخرى – أجنبي | ٢,٨٣٧,٥٦٣ | – | ٢,٨٣٧,٥٦٣ |
| شهادات إيداع – دينار | ١,٠٣٠,٩٠٠,٠٠٠ | – | ١,٠٣٠,٩٠٠,٠٠٠ |
| ودائع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المحلية – دينار | ٤,٦٥٢,٢٤٣,١٩٣ | – | ٤,٦٥٢,٢٤٣,١٩٣ |
| ودائع الحكومة – دينار | ٧٦٤,٢٩٠,٥٨٧ | – | ٧٦٤,٢٩٠,٥٨٧ |
| ودائع الحكومة بموازنات مستقلة ومؤسسات عامة – دينار | ١٥٨,٦٦٨,١٨٩ | – | ١٥٨,٦٦٨,١٨٩ |
| حسابات صندوق النقد الدولي | – | ٥٢,٦٥٨,٦٣٣ | ٥٢,٦٥٨,٦٣٣ |
| ودائع الهيئات والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية – دينار | ١,٩٣٧,٦٨٩ | – | ١,٩٣٧,٦٨٩ |
| مطلوبات أخرى – دينار | ١١٠,٨٢٩,٨٥٥ | – | ١١٠,٨٢٩,٨٥٥ |
| الإجمالي | ٨,٣٣٢,٣٩٣,١٦٦ | ٤,٨٢٧,١٣٩,٦١٠ | ١٣,١٥٩,٥٣٢,٧٧٦ |

| | ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ | | |
|---|---|---|---|
| | لغاية سنة | اكثر من سنة | المجموع |
| | دينار | دينار | دينار |
| **الموجودات:** | | | |
| ذهب | ٩٩٧,٨٧٥,٢٨٧ | – | ٩٩٧,٨٧٥,٢٨٧ |
| نقد وأرصدة وودائع | ٤,٨٠٦,٢٥٧,٤٤٧ | – | ٤,٨٠٦,٢٥٧,٤٤٧ |
| أوراق مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة | – | ٢٣٣,٢٧٨,٥٨٣ | ٢٣٣,٢٧٨,٥٨٣ |
| أوراق مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة | ٢,٠٩٩,٢١٩,٦١٩ | ٣,٤٩٧,٠٥٦,٣٩٩ | ٥,٥٩٦,٢٧٦,٠١٨ |
| تسهيلات واتفاقيات الدفع المستحقة | – | ٧٦٦,٨٨٢,٢١٠ | ٧٦٦,٨٨٢,٢١٠ |
| حقوق السحب الخاصة | – | ٩٧,٣٠٨,٠٧٢ | ٩٧,٣٠٨,٠٧٢ |
| الموجودات المالية الأجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | – | ٣١٥,٠٠٢,٣٥٠ | ٣١٥,٠٠٢,٣٥٠ |
| موجودات متنوعة أخرى بعملات أجنبية | ١٦,٨٤٤,٨١٢ | – | ١٦,٨٤٤,٨١٢ |
| أوراق مالية وأخرى | ٦١٠,٠٠٠ | ٧٢٨,٣٩٨,٥٦٤ | ٧٢٩,٠٠٨,٥٦٤ |
| إئتمان ممنوح للبنوك والمؤسسات المالية المحلية | ١٦٨,٣٢٤,٣٤١ | ٢٢٣,٢٧٨,٩٦٦ | ٣٩١,٦٠٣,٣٠٧ |
| الموجودات المالية المحلية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل | – | ٨,٧٩٦,٣٦٥ | ٨,٧٩٦,٣٦٥ |
| تمويل اتفاقيات إعادة شراء أوراق مالية | ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ | – | ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ |
| ممتلكات ومعدات بالصافي | – | ١١,٣٣٧,٢٠٨ | ١١,٣٣٧,٢٠٨ |
| موجودات متنوعة أخرى بالعملة الأردنية | ٣٧,١٢٣,٠٧٧ | – | ٣٧,١٢٣,٠٧٧ |
| فروق تقييم عملات أجنبية وذهب | ٢٧١,٨٤٧,٨٦٦ | – | ٢٧١,٨٤٧,٨٦٦ |
| الإجمالي | ٨,٤٤٨,١٠٢,٤٤٩ | ٥,٨٨١,٣٣٨,٧١٧ | ١٤,٣٢٩,٤٤١,١٦٦ |
| **المطلوبات:** | | | |
| نقد مصدر | – | ٤,٣٣٦,٧٦٧,٧٩٧ | ٤,٣٣٦,٧٦٧,٧٩٧ |
| ودائع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المحلية – أجنبي | ٦١٩,٧٠١,٠٧٩ | – | ٦١٩,٧٠١,٠٧٩ |
| ودائع الحكومة – أجنبي | ١٢١,٣٣٢,٣٧٨ | – | ١٢١,٣٣٢,٣٧٨ |
| ودائع الحكومة بموازنات مستقلة ومؤسسات عامة – أجنبي | ١,١١٦,٢٩٢ | – | ١,١١٦,٢٩٢ |
| ودائع الهيئات والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية – أجنبي | ٩٥٧,٩٦٨,٠٢٨ | – | ٩٥٧,٩٦٨,٠٢٨ |
| التزامات مقابل مخصصات حقوق السحب الخاصة | – | ١٥٩,٣٦١,٦٢٥ | ١٥٩,٣٦١,٦٢٥ |
| ودائع ومطلوبات أخرى – أجنبي | ٧,١٧٨,١٤٣ | – | ٧,١٧٨,١٤٣ |
| شهادات إيداع – دينار | ١,٠٧٦,٥٠٠,٠٠٠ | – | ١,٠٧٦,٥٠٠,٠٠٠ |
| ودائع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المحلية – دينار | ٥,٩٢٣,١٠٤,٨٣٩ | – | ٥,٩٢٣,١٠٤,٨٣٩ |
| ودائع الحكومة – دينار | ٥٩٥,٢٠٧,٧٤٣ | – | ٥٩٥,٢٠٧,٧٤٣ |
| ودائع الحكومة بموازنات مستقلة ومؤسسات عامة – دينار | ١٩٧,٥٥٠,٥٤٤ | – | ١٩٧,٥٥٠,٥٤٤ |
| حسابات صندوق النقد الدولي | ٥١١,٦٩٧ | – | ٥١١,٦٩٧ |
| ودائع الهيئات والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية – دينار | ٢,٧٥٦,٤٠٨ | – | ٢,٧٥٦,٤٠٨ |
| مطلوبات أخرى – دينار | ٩٠,٢٤٦,٤٥٠ | – | ٩٠,٢٤٦,٤٥٠ |
| الإجمالي | ٩,٥٩٣,١٧٣,٦٠١ | ٤,٤٩٦,١٢٩,٤٢٢ | ١٤,٠٨٩,٣٠٣,٠٢٣ |

## ٣٩ – حسابات مدارة لصالح العملاء

– عمليات السوق المفتوحة والدين العام

بلغت الحسابات المدارة لصالح العملاء ما قيمتها ١٣,٣٦٤ مليون دينار كما هي في نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ١٢,٩٤٧ مليون دينار للعام ٢٠١٥، موزعة كما يلي:

| الحساب | بالمليون دينار ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
|---|---|---|
| وزارة المالية/سندات خزينة | ١٢,١٢٠ | ١٢,٢٥٩ |
| وزارة المالية/أذونات خزينة | ٤٧٥ | ١٢٥ |
| المؤسسات العامة/سندات مؤسسات عامة | ٥٣٣ | ٥٦٣ |
| سندات الخزينة الأردنية متغيرة العائد | ١٠٠ | – |
| سندات الادخار للافراد | ٢٨ | – |
| صكوك شركة الكهرباء الوطنية | ٧٥ | – |
| امانات/صكوك اجارة | ٣٤ | – |
| | ١٣,٣٦٥ | ١٢,٩٤٧ |

## ٤٠ – مستويات القيمة العادلة

أ – القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة).

| الموجودات المالية / المطلوبات المالية | القيمة العادلة ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ دينار | ٢٠١٥ دينار | مستوى القيمة العادلة | طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة | مدخلات هامة غير ملموسة | العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **موجودات مالية بالقيمة العادلة** | | | | | | |
| الذهب | ١,٠٧٨,٥٤٧,٥٣٤ | ٩٩٧,٨٧٥,٢٨٧ | المستوى الأول | الأسعار المعلنة في الأسواق المالية | لا ينطبق | لا ينطبق |
| **موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة** | | | | | | |
| سندات أجنبية | ٤٨٥,٤٠٠,٢٢٢ | ٢٣٣,٢٧٨,٥٨٣ | المستوى الأول والثاني | الأسعار المعلنة في الأسواق المالية | لا ينطبق | لا ينطبق |
| **المجموع** | ٤٨٥,٤٠٠,٢٢٢ | ٢٣٣,٢٧٨,٥٨٣ | | | | |
| **موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل** | | | | | | |
| مساهمات غير متوفر لها أسعار سوقية | ٣٣٠,٦٧٩,٥٧٣ | ٣١٥,٠٠٢,٣٥٠ | المستوى الثاني | مقارنتها بالقيمة السوقية لأداة مالية مشابهة | لا ينطبق | لا ينطبق |
| **المجموع** | ٣٣٠,٦٧٩,٥٧٣ | ٣١٥,٠٠٢,٣٥٠ | | | | |
| **حقوق السحب الخاصة** | ٦٧,٧٩٦,٠٥٥ | ٩٧,٣٠٨,٠٧٢ | | | | |
| **إجمالي الموجودات المالية بالقيمة العادلة** | ١,٩٦٢,٤٢٣,٣٨٤ | ١,٦٤٣,٤٦٤,٢٩٢ | | | | |

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٥.

ب – القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول أدناه أننا نعتقد إن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أنّ القيمة الدفترية للبنود المبينة ادناه تعادل القيمة العادلة لها تقريباً وذلك يعود إما لاستحقاقها قصير الأجل أو أنّ أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام.

| | ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ | | ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ | | مستوى القيمة العادلة |
|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة الدفترية | القيمة العادلة | القيمة الدفترية | القيمة العادلة | |
| | دينار | دينار | دينار | دينار | دينار |
| **موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة** | | | | | |
| أرصدة لدى بنوك مركزية | ٤,٨٢١,٧١٣ | ٤,٨٢٢,٠٥٢ | ٢١٥,١٨١,٦٣٣ | ٢١٥,١٨٣,٠٠٣ | المستوى الثاني |
| أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية | ٧٣٨,٣٧٦,٩٠٤ | ٧٣٨,٧٥٥,٠٢٧ | ٣٨٨,٤١٠,٤٠٦ | ٣٨٨,٥٧٤,٣٦٠ | المستوى الثاني |
| إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية | ٣,٨٧١,١٤٠,٠٠٠ | ٣,٨٨٣,٠٤٦,٩٢٢ | ٣,٨٣٢,٨٥٤,٠٠٠ | ٣,٨٣٨,٦٦٢,١٤٠ | المستوى الثاني |
| تسهيلات وسلف وأوراق مالية أخرى | ١,٠٣٤,٨٨٥,٠٧١ | ١,٠٣٧,١٥٠,٨٨٣ | ١,٠٣٦,٥٨٢,٩٨٩ | ١,٠٣٧,٩٨٧,٤٥٠ | المستوى الثاني |
| موجودات مالية بالتكلفة المطفأة | ٤,٥٣٤,٨٩٠,٠٣٣ | ٤,٢٦١,٦١٠,٩٤٤ | ٥,٥٩٦,٢٧٦,٠١٨ | ٤,٦١٨,٥٥٥,٧٨١ | المستوى الأول والثاني |
| **مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة** | ١٠,١٨٤,١١٣,٧٢١ | ٩,٩٢٥,٣٨٥,٨٢٨ | ١١,٠٦٩,٣٠٥,٠٤٦ | ١٠,٠٩٨,٩٦٢,٧٣٤ | |
| **مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة** | | | | | |
| ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية | ٢,٠٠٥,٣٤١,٨٩٨ | ٢,٠٠٥,٥٦١,٥٣٥ | ٣,٢٠٠,٥٩٤,١٢١ | ٣,٢٠٠,٧٠٧,١٩٦ | المستوى الثاني |
| ودائع | ٧٥٤,٢٣٨,٩٣٧ | ٧٥٤,٨٢٥,٠١٣ | ٩٤٢,٢٦٨,٥١٢ | ٩٤٣,١٣٤,٩٧٣ | المستوى الثاني |
| تأمينات نقدية | ١٩,٨٦١,٣٤٦ | ١٩,٨٦١,٣٤٦ | ٣٥,٥٨٨,٠٤٠ | ٣٥,٥٨٨,٠٤٠ | المستوى الثاني |
| **مجموع مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة** | ٢,٧٧٩,٤٤٢,١٨١ | ٢,٧٨٠,٢٤٧,٨٩٤ | ٤,١٧٨,٤٥٠,٦٧٣ | ٤,١٧٩,٤٣٠,٢٠٩ | |

للبنود المبينة اعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الأول والثاني وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الإئتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها.

## ٤١ – ارتباطات والتزامات محتملة

يتكون هذا البند مما يلي:

أ – ارتباطات والتزامات ائتمانية:

| | ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| كفالات: | | |
| دفع | ٨٥٤,٩٣٠ | ١,٠٢٧,٣٢٤ |
| حسن تنفيذ | ١,٢٨٦,٩٨٣ | ١,١٣٢,٢٢٣ |
| أخرى * | ١,٩٢٤,٦٧٥ | ١,٨٤٦,٥٩٤ |
| المجموع | ٤,٠٦٦,٥٨٨ | ٤,٠٠٦,١٤١ |

* يتكون هذا البند من كفالات صيانة مجانية بقيمة ١,٣٣٦,١٣٠ دينار وكفالات دخول عطاءات بقيمة ٥٨٨,٥٤٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (كفالات صيانة مجانية بقيمة ١,٢٦٢,٠٥٩ دينار وكفالات دخول عطاءات بقيمة ٥٨٤,٥٣٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).

ب – التزامات تعاقدية:

| | ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| عقود مشاريع إنشائية | ٦٤٧,٥٣١ | ١٨٩,٧٩٠ |

ج – حسابات نظامية:

| | ٣١ كانون الأول | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| | دينار | دينار |
| اعتمادات مستندية | ١٥٥,٤١١,٧٠٠ | ٣٠٤,٧٧٧,٠٠١ |
| عقود المقايضة** | ٩٣,٩٤٩,٠٠٤ | ٧٤,٨١١,٠٨٥ |
| | ٢٤٩,٣٦٠,٧٠٤ | ٣٧٩,٥٨٨,٠٨٦ |

** يمثل هذا البند ستة عقود مقايضة بالعملة الأجنبية (دولار أمريكي) مقابل الدينار الأردني اجراهما البنك المركزي الأردني مع كل من بنك مرخص مقابل رأسمال البنك واحتياطياته بواقع عقدين بقيمة اجمالية تبلغ ٦١,١٧٤,٩٢١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ يستحقان في شهري نيسان و حزيران ٢٠١٧، ومؤسسة مالية دولية مقابل تسهيلات ممنوحة من قبلها لكل من البنوك المرخصة ضمن اتفاقية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولمؤسسة محلية أخرى خارج المشاريع الصغيرة والمتوسطة بواقع اربعة عقود بقيمة ٣٢,٧٧٤,٠٨٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ يستحقان في كانون ثاني وشباط وآذار ٢٠١٧ وتفاصيلها كما يلي:

| قيمة عقد المقايضة | ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ القيمة العادلة أصول | القيمة العادلة التزامات | تصنيف البنك طويل / قصير الأجل ** | تاريخ الاستحقاق |
|---|---|---|---|---|
| دولار أمريكي | دينـــــــــار | دينـــــــــار | | |
| ١٤,٥٥٨,٨٢٦ | ٢,٨٥٧ | – | A1/P-1 | ٤ نيسان ٢٠١٧ |
| ٧٠,٥٢١,٨٦٢ | ٦,٣٥٥ | – | A1/P-1 | ١ حزيران ٢٠١٧ |
| ٥,٠٠٠,٠٠٠ | – | ١,٤٠٨ | Aaa/P-1 | ٢٣ كانون ثاني ٢٠١٧ |
| ١٠,٠٠٠,٠٠٠ | – | ٤,٣٨٥ | Aaa/P-1 | ٦ آذار ٢٠١٧ |
| ١٠,٠٠٠,٠٠٠ | – | ٩٦٧ | Aaa/P-1 | ٢٣ آذار ٢٠١٧ |
| ٢١,١٥٦,٥٦٠ | – | ٨,٨٥٠ | Aaa/P-1 | ٢٨ شباط ٢٠١٧ |
| ١٣١,٢٣٧,٢٤٨ | ٩,٢١٢ | ١٥,٦١٠ | | |

| قيمة عقد المقايضة | ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ القيمة العادلة أصول | القيمة العادلة التزامات | تصنيف البنك طويل / قصير الأجل ** | تاريخ الاستحقاق |
|---|---|---|---|---|
| دولار أمريكي | دينـــــــــار | دينـــــــــار | | |
| ١٣,٦٠٦,٨٨٠ | ٥,٦٥١ | – | A1/P1 | ٤ نيســـان ٢٠١٦ |
| ٧٠,٥٢١,٨٦٢ | ٢٢,٩١٩ | – | A1/P1 | ٢ حزيــران ٢٠١٦ |
| ١٠,٠٠٠,٠٠٠ | ١,١٧١ | – | Aaa/P1 | ٧ آذار ٢٠١٦ |
| ١٠,٠٠٠,٠٠٠ | ٤٥٠ | – | Aaa/P1 | ٢٣ حزيران ٢٠١٦ |
| ١٠٤,١٢٨,٧٤٢ | ٣٠,١٩٢ | – | | |

** التصنيف الائتماني طويل/ قصير الآجل الصادر عن وكالة Moody's العالمية للتصنيف الائتماني.

د – بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (٩٧/١٠٥) تاريخ ٢ تشرين الأول ١٩٩٧ تمت الموافقة على بيع موجودات ومطلوبات بنك عمان للاستثمار (تحت التصفية) إلى البنك العربي وفقاً لآلية موضحة في اتفاقية البيع والملاحق المرفقة بها ويضمن البنك المركزي اذا ما دعت الحاجة إلى ذلك تعويض البنك العربي عن خسائر بنك عمان للاستثمار وعن عدم تحصيل موجوداته وفقاً لآلية التعويض المبينة في اتفاقية البيع وقرار مجلس الإدارة وكذلك عن رصيد أيّة خسارة للبنك لم يتم استردادها.

هـ – هنالك قضايا مقامة على البنك المركزي الأردنـــي بمبلغ ٩,٥٣٤,٩٢٤ دينار كمـــا فـــي ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٢,٨٤٠,٤٨٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥) تتمثل بمطالبات مالية، ولا زالت قيد النظر أمام المحاكم المختصة، وبرأي المستشار القانوني للبنك إنّ المخصصات المستدركة في القوائم المالية كافية لمواجهة أيّة التزامات قد تطرأ.

و – تظهر عقود المقايضة القائمة بالأسعار الآجلة بتاريخ قائمة المركز المالي.